

عدد خاص

اليسار

رأية الشعب في الأرض

□ اليسار - العدد الخامس و الستون - يونيو ١٩٩٨ م - صفر ١٤١٦ هـ - الثمن جنيهان مصريان □



بقايا الخمر
في جامعة القاهرة

رحيل
الشيخ إمام

تطبيع الفقر
في
أمريكا

السودان بين
الإنقاذ والإعصار

عاصفة في سماء الصحافة

نصر حامد أبو زيد.. والدفاع عن الضمير العربي

نرضى القانون ٩٣ لسنة ٩٥ قانون اغتيال حرية الصحافة - وانتفاضة الصقليين ضد هذا القانون وضد الذين أعدوه وأصدروه بليل - نفسه على الأحداث في مصر، ومن ثم على اليسار.

كانت هيئة التحرير شارقة حتى النخاع في العمل النقابي والسياسي ضد القانون.. دراسات.. مؤتمرات.. أوراق بحثية.. اعتصامات.. اجتماعات.. الجمعية العمومية.. كتابات في الصحف.. وفي نفس الوقت كان علينا أن نعد هذا العدد للصدور. اتخذنا قراراً بتأجيل تسليم العدد للمطبعة ٣ أيام انتظاراً للاجتماع الثاني للجمعية العمومية يوم ٢٤ يونيو ١٩٩٥. وراونا أن الأصدقاء في مطبعة الأمل سيساعدونا لتجنب التأخير في الصدور. وبمنا نحن في المطبعة إذ يحدث آخر جيل يحتاجنا. فقد أصدرت محكمة مصرية حكماً غير مسبوق بتفريق د. نصر حامد أبو زيد عن زوجته بقوله أنه مرتد. وأحسننا جميعاً بالهوان. وراينا الارتباط الواضح بين القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وهذا الحكم والنرى التي تقف وراء المناخ الذي أفتره.

في النهاية أصبح العدد جاهزاً ليكون بين يدي القراء. وقد أحسنت تغطية حرية الصحافة، المساحة الأكبر، دون أن نخل بالأبواب والمواد الأخرى في المجلة قدر استطاعتنا. وقد ساعدنا على ذلك رسائل الأصدقاء - كتاباتهم من حيفا والقدس والسودان وليثان وواشنطن ومراكو وبرلين، وباريس.. والقاهرة بالطبع. خاصة وهناك حدث ثالث هو رحيل الشيخ إمام فنان الشعب.

يبقى أن نتقدم باعتذار لخطأ فنية وقعت في العدد الماضي وأدت إلى سقوط أسطر قليلة في نهاية مقال د. لولى عبد الوهاب، وبينان حزب الشعب القلصطي الذي تساءل القراء عن الذي أصدره هذا البيان لعدم وجود التوقيع. ونأمل أن لا تتكرر هذه الأخطاء أو غيرها. وشكراً لتحملكم الدائم لنا.

دفاعاً عن الضمير العربي دفاعاً عن نصر حامد أبو زيد

الصحفيين يجتازون امتحان ٢٤ يونيو بنجاح..... حسين عبد الرزاق ٤

هوامش على دفتر الحياة

التاريخ اليهودي .. الديانة اليهودية..... د. عبد العظيم أنيس ٨

من مصر

انتفاضة الصحفيين (ملف)..... مدحت الزاهد ١٣

فريدة النقاش

مصباح لطيف

المعونات الأمريكية وآثارها المدمرة..... عريان نصيف ٣٥

بقايا الحمر في جامعة القاهرة..... د. مصطفى إبراهيم فهمي ٣٨

الحرب

أزمة اليمن في إسرائيل (رسالة حيفا)..... تظهير مجلى ٤٠

الأمين الإسرائيلي المقدس (رسالة القدس)..... حنا عميرة ٤٣

السودان بين الانتفاذ والاعسار..... د. أمين مكي مدني ٤٥

خوارزم الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني..... أمينة النقاش ٤٧

وجهه في الأتواء

خليل عريضة..... عبد القادر ياسين ٥١

العالم

تطبيع الفقر في أمريكا (رسالة واشنطن)..... سمير كرم ٥٣

توزيع الشاي والفنون وتاريخ الاستقلال الروسي (رسالة موسكو)..... أحمد الحمصي ٥٧

قصة الأتينا في هالفاكس (رسالة برلين)..... نهيل يعقوب ٥٩

البرسة .. الاختبار الأول لشيراك (رسالة باريس)..... مجدي عبد الحافظ ٦٣

فكر

دروس من التجربة السوفيتية..... د. خليل حسن خليل ٦٦

امبراطورية الشر د. سمير حنا صادق ٦٩

فن

البحر يضحك ليد .. والبحث عن الرائع في الدقائق القصيرة..... أحمد يوسف ٧٣

رحيل الشيخ إمام..... فريدة النقاش ٧٧

أبواب ثابتة

إسلام لأكبانية: خليل عبد الكريم (٣٩) أرشيف اليسار: د. رفعت السميد (٧١)

بين × شمال (٨٠) مشابغات: صلاح ميسى (٨٢)

موقفنا

كان مفروضا أن تحصل هذه المساحة رأي "البصار" بقلم رئيس تحريرها في الأحداث الجارية . ولكن رئيس التحرير فضل - خوفا على المعتاد - أن يترك هذه المساحة لحدثين خطيرين في حياة الوطن . الأول من حكم " الزمة " الذي صدر من إحدى دوائر الأحوال الشخصية الاستثنائية بالقاهرة في حق المفكر والكاتب والأستاذ الجامعي د. نصر حامد أبو زيد ، والقاضي بالطريق بينه وبين زوجته . هـ . ابتغال

والثاني هو الحركة المضطربة منذ ٢٨ مايو الماضي ، تاريخ صدور قانون اغتيال حرية الصحافة ، والذي انتهى أحد نصوصه يوم السبت الماضي ٢٤ يونيو ١٩٩٥ بعد الانتهاء من اعتماد ملف انتفاضة الصحفيين .

وهكذا تنشر على هذه الصفحات بياننا صادرا من كركبة من المثقفين والكتاب وأساقفة الجامعات والصحفيين في مصر والوطن العربي . تضامنا مع " نصر حامد أبو زيد " ودفاعا عن العقل والفكر العربي

كما ننشر وقائع هذا الفصل دفاعا عن الديمقراطية وحرية الصحافة والحرية العامة ، ضد القانون ٩٢ لسنة ١٩٩٥ .

دفاعا عن الضمير العربي

دفاعا عن نصر حامد أبو زيد

واضطهاده ، تقوم القوى الظلامية بمحاربة وحصار وترويع كل القوى المناهضة عن العلمانية والعقلانية والديمقراطية أما المسألة الثانية فتستجلى في حضور السلطة وغياها في آن ، كان السلطة لا تحمي نصر ، إلا لأن بعضاً منها يحمي القوى التي تضطهد نصر وترمي عليه بتهم الكفر والارتداد ، فالقضية الأولى التي وصفت الإنتاج العلمي لنصر بتهمة التكفير صدرت عن جامعة القاهرة ، وهي مؤسسة رسمية ، كما أن القضية الجديدة صدرت عن محكمة الاستئناف ، وهي مؤسسة رسمية أيضا . ولعل في هذا الوضع ما يعلن عن مأساة نصر حامد أبو زيد ، فالقوى الدينية التي تطمح إلى ترويض السلطة تستعمل أدوات السلطة ذاتها في مطاردة الفكر وترويع الفكر الطليق .

إن مطاردة نصر حامد أبو زيد بتهم مخلوقة ذات لفظية دينية ، تشكل إرهابا للتكرار واعتصاما للقيم الأخلاقية وإساءة إلى التسامح ، الذي قال به الإسلام والديانات السماوية ، بل إن هذه المطاردة ، التي تحكم الضمائر وتعاين النوايا ، تمثل تنهرا مروعا إلى زمن تسلط بدائي ينكر معنى العقل والديمقراطية والحوار والمشاركة ويحرض على الإرهاب والقتل والتدمير ، فالقوى الدينية ، أو المتعنة بالدين ، لا تتعامل مع نصر اعتمادا على ما

في حادثة غير مسبوق ، أقدمت محكمة الاستئناف في القاهرة ، على إصدار حكم يقضي بالتفريق بين الدكتور نصر حامد أبو زيد وزوجته الدكتورة إيهال بولس ، بحجة الارتداد عن الإسلام ، والحادثة البشعة ، التي قدم نصر على أساسها للمحاكمة ، هي استتباع لحادثة سبق ، منعت ، قبل عامين ، لقب الأستاذية عن نصر ، في كلية الآداب في جامعة القاهرة ، بدعوى الإساءة إلى الدين ، وفي الحادثة الجديدة ، كما في التي سبقتها ، يقع الدكتور أبو زيد ضحية لمعركة سياسية بامتياز ، ذلك أن القوى الظلامية لا ترفع عليه سيل الترويع والإرهاب ، إلا لتتصب ذاتها مرجعا سياسيا وحيدا ، يخضع الدولة والمجتمع ، متوسلا ثنائية الكفر والإيمان الزائفة .

إن الحركة الدينية والمتجذدة الموجهة ضد نصر حامد أبو زيد ، لا تستهدف شخصا تنزيها أو اجتهدا علميا مجديدا بل هي معركة ضد العلمانية والعقلانية والديمقراطية كلها ، إن لم تكن معركة ضد كل القوى الاجتماعية التي تواجه القوى الظلامية ، أو التي تعرقل طموحها الصاغر إلى التحكم بالمجتمع والدولة . وفي هذا السياق ، يمشي أبو زيد مأساة مزدوجة ، فهو الباحث القرء الذي في محاربه ومحاصلاته

تسليم التحرير

نصر حامد أبو زيد

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

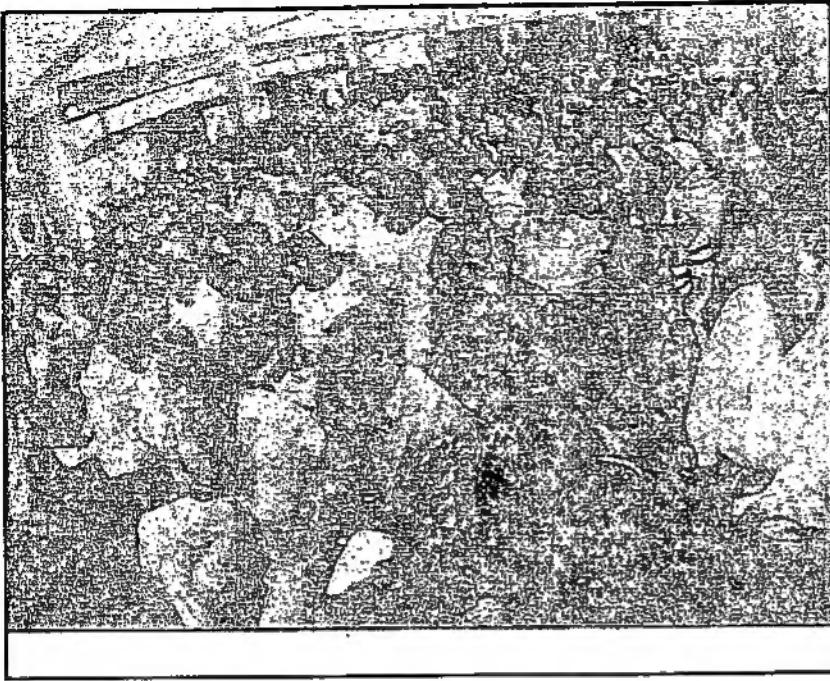
المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي

المصير القوي



قبل الظلم

الصحف بين الاعتداء والاعتداء

، وأن تظل الجمعية في حالة انعقاد دائم على أن يدعو المجلس الجمعية غير العادية يوم ٨ أكتوبر أو فرد اتخاذ اجراء ضد الصحفيين بمقتضى القانون ٩٣ لسنة ٩٥، وألا يشترك في اللجنة التي ستشكل لاعتداء القانون الجديد أحد من الذين اتخلوا مراقب معادية للصحافة المصرية أو من هؤلاء الذين شاركوا في وضع القانون ٩٣ لسنة ٩٥ أو أيده، وأن يدعو مجلس النقابة للإضراب والاحتجاج إذا صارصل الحوار لاعتداء القانون المقترح إلى طريق مسدود، وتوجيه الشكر العميق للرأي العام المصري والأحزاب وكل الهيئات والفرق السياسية والاجتماعية التي ساندت الصحفيين في قضيتهم العادلة..

قبل انعقاد الجمعية كان هناك رهان لدى البعض بنشل اجتماع ٢٤ يونيو . واستعداد من البعض الآخر لإشغال الاجتماع من الناحية

نصح الصحفيون في الامتحان الجديد الذي دخلوه يوم السبت ٢٤ يونيو الماضي . وهو اليوم المحدد لانعقاد الاجتماع الثاني لجمعيةهم العمومية غير العادية التي عقدت يوم السبت ١٠ يونيو ١٩٩٥.

أصدرت الجمعية المصرية تسع قرارات من أهمها : تأكيد رفض الجمعية العمومية للقانون ٩٣ لسنة ٩٥، وتسكها بجميع قرارات الجمعية العمومية الطارئة (١٠ يونيو ١٩٩٥) باعتبار أن هذا القانون يمثل أخطر عدوان على حرية الصحافة والتعبير عن الرأي وحقوق الصحفيين، وادانتها لكل من أسهم في هذا القانون، ودعوتها لمواصلة الحملة الصحفية والإعلامية ضد القانون، وتأكيد أن الالتزامات التي قدمتها الحكومة وتضمنها بيان وزير الإعلام عقب لقاء الرئيس لمجلس النقابة لاتتبل المخاطر التي يشكلها القانون على الصحافة ولا تنفي بالمطالب التي عبرت عنها الجمعية العمومية .

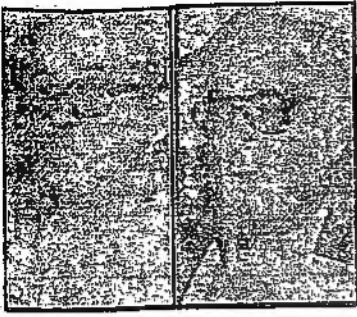
كتب . بل اعتمادا على ثنائية الكفر والايان الزائفة . والتي في عموميتها السوداء . ترفض القراءة وتجهج الجهل وتنفي العقل وتمطم الانفعال . وهي في كل هذا تساوى بين الكفر والاختلال وبين الايمان والتجانس . بل تساوى بين الايمان ووحشة من البشر . تحدد معنى الكفر والايان . إن رفض الفكر المختلف . كما شجب الحرار يجعل من الاقتتال والتدمير والقتل عنصرا داخليا في كل فكر يدعى احتكار الحقيقة وقبوض الايمان من لا غيره . وما دعوى الردة وما يتلوها في فكر انفعالي وظلامي . إلا دعوة إلى العنف وبعث بارواح الشر واستهتار بالقيم الانسانية الرفيعة.

إن قراءة الإنتاج العلمي المضر . الذي قدمه نصر حامد أبو زيد عن تهافت الدعاوى الفلاسفة . أن لم يكشف . بشكل أدق عن أسباب هذه الدعاوى التي تعتنق بالدين . خدمة لأغراض سياسية . فما كتبه . ويكتبه أبو زيد . يسعى إلى الدفاع عن الانسان والعقل والحرية وعن وعي صحيح يميز بين دين يخدم الانسان والوطن والمجتمع . ودين سزود آخر يخدم محتكره والقائمين على صناعته . كدين يخدم أغراضا شخصية وفئوية وطبقية . تمس كرامة الانسان وتند العقل وتسلم معنى الوطن.

ولي الحالات كلها فإن الهجمة الطائفة التي راح نصر حامد أبو زيد ضحية لها . بعيدة البعد كله عن قضايا الدين والايان . فهي سياسية أولا وأخيرا . وآية ذلك مدى التمثل والاختلاق . الذي ساوق قضية النصر . في شكلها المزودج . فدعوى الحسيه . التي استند إليها الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف . قد ألفت في مصر عام ١٩٥٥ . إضافة إلى أن القضاء المصري لم يعرف قضية مماثلة . منذ أنشئ في عام ١٨٨٣ . خاصة أن حكم التفريق يأتي بعد أن ظنر نصر بمرتبة الأستاذية . منذ فترة قصيرة .

إن التضامن مع نصر حامد أبو زيد دفاع عن تضايأ عدة في اللحظة عينها . فهو دفاع عن عقل وطني مضى . ودفاع عن حرية مستقبل المجتمع العربي . الذي تهنيه المقول الطفلية الوطنية . لا الصراخات الجاهلية التي تخفزل الذين إلى مجردات فلامية . تند الوطن وتنصر أعداء الوطن والإنسان.

إن الكتاب والمثقفين الموقمين هنا . كما كل مثقف عربي يدافع عن الرسالة التي يقاتل من أجلها نصر حامد أبو زيد . بفقرون إلى جانب الباحث المصري في محتته القديمة والمتجددة.



كامل زهوري حسين عبد الرزاق

يطلب من أعضاء النيابة العامة عدم إصدار الأمر بالحبس الاحتياطي في قضايا النشر قبل العودة إليه، والوعد الذي قطعه رئيس الدولة للنقيب بالتدخل شخصياً للإجراج عن أي صحفي يحبس احتياطياً بسبب رأي أو خبر ينشر في صحيفته .. يعني أن حق الحبس الاحتياطي ما زال قائماً ويمكن تطبيقه في أي وقت، ولا يمكن الركون إلى وعده -مهما كانت درجة الثقة في قائمها- أو إلى حصر قرار الحبس الاحتياطي في يد النائب العام، فالسرايق تقول أنه قد تم الحبس الاحتياطي أكثر من مرة -بالمخالفة للقانون- وبقرار من النائب العام الحالي في وقت كان الحبس الاحتياطي في قضايا النشر ممنوع قانوناً، وذلك عندما كان المستشار رجاء العربي (النائب العام) محامياً عاماً أول لنيابة أمن الدولة العليا ثم وهو نائب عام.

• اللجنة المزمع تشكيلها بقرار من رئيس الجمهورية لوضع قانون متكامل للصحافة، تشير قلقاً في صفوف الصحفيين، فتشكيلها سيتم طبقاً لتوجيهات جهات لا يمكن الاطمئنان إليها عند ترشيحات مجلس نقابة الصحفيين، ولا يمكن الاطمئنان إلى المشروع الذي سيصدر عنها في ظل هذا المناخ السائد المهادي للديمقراطية وحرية الرأي والصحافة. فأى مراجعة لسلسلة القوانين التي صدرت خلال السنوات الخمس الماضية تؤكد أن هناك نزعة تشريعية متصاعدة للإلتفاف على الهامش الديمقراطي المحدود.

وحتى لو خرج من هذه اللجنة مشروع مقبول من جميع الصحفيين، فلا يوجد ضمان أن لا يتم صدور قانون عكسه من مجلس الشعب الذي سيأتي عقب انتخابات نوفمبر ١٩٩٥. فتجربة ١٩٨٠ عندما أعدت لجنة مثل فيها النقابة ثلاثة من أعضاء مجلسها

ومجدي أحمد حسين وعبد الفتاح الجمالي وأحمد الجمال، ومصطفى بكري، ومحمود المرافي وخليل رشاد....

خلال هذين الاجتماعين جرى تقييم للموقف والمضي الذي وصلت إليه حركة النقابة من أجل إسقاط القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، بما في ذلك القرارات التي اتخذت في اجتماع الرئيس بمجلس النقابة.

وبدا واضحاً أن هناك اتجاه غالب يرى أن هذه القرارات لا تحقق الحد الأدنى من مطالب الصحفيين، ولا تمس القانون المفروض الذي ما زال قائماً بكل مواده، وبالتالي فهي لا تحل أي تغيير في الوضع.

فالرأي القليل الغالب يرى أن الإحالة للمحكمة الدستورية والذي استند إلى اعتماد المواد ٢٧، ٢٨، ٢٩ لا يتفق مع نصوص هذه المواد التي تشترط وجود خلاف في التطبيق، ويجب أن يبين في طلب التفسير النص التشريعي المطلوب تفسيره وما آثاره من خلاف في التطبيق ومدى أهميته التي تستدعي تفسيره تحقيقاً لوحدة تطبيقه، وهو الأمر الذي لا يتوفر في هذه الحالة الخاصة بالقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥. ومن ثم فيجب لا يوجد نزاع مطروح أصلاً على المحكمة، فلا يتصور أن تمارس حقها في القضاء "بعدم دستورية أي نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها وتصل بالنزاع المطروح عليه .."

ومع ذلك فعلى لو كان هذا الرأي القليل غير صحيح ولم تأخذ به المحكمة وقررت التصدي لبحث مدى دستورية القانون أو بعض موادها فإن إجراءات الطعن بعدم الدستورية تستغرق في العادة أعواماً وليس شهراً، وهناك طعن بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب مطروح على المحكمة منذ عام ١٩٩١ ولم يتم الفصل فيه حتى الآن، وهناك طعن آخر يتناول مواد قانون الطوارئ لم يبت فيه منذ سنوات.

بالإضافة إلى أن الرفض للقانون لا ينصب فقط على عدم دستوريته .. فعلى لو كان القانون دستورياً فهو مرفوض لثناقه مع الواقع الاجتماعي والسياسي والمواثيق الدولية والحضارية والحدود المتفق عليها للحرية والديمقراطية وحرية الصحافة.

• الكتاب الذي أصدره النائب العام والذي

من البعض الآخر لإشغال الاجتماع من الداخل. وقد بدأت المحاولات مباشرة عقب لقاء مجلس نقابة الصحفيين برئاسة النقيب مع الرئيس حسني مبارك صباح الأربعاء ٢١ يونيو، وظل ما حدث في الاجتماع مشار تخمينات وإشاعات إلى أن أذاع وزير الإعلام بياناً في السادسة مساءً تضمن القرارات الأربعة التي اتخذها الرئيس وأعلنها في الاجتماع وهي:

- تكليف رئيس الوزراء بإحالة مذكرة نقابة الصحفيين إلى المحكمة الدستورية العليا في شأن تفسير بعض النصوص التي تضمنها القانون على أن يكون ذلك مقترناً بأعمال المحكمة لسلطتها في التصدي المنصوص عليه في قانونها والذي تخولها التعرض لدستورية النصوص القانونية.

- إصدار النائب العام لكتاب دوري بضوابط الحبس الاحتياطي في قضايا النشر.

- تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون متكامل للصحافة.

- إن الرئيس لا يملك دستورياً إصدار قرار بقانون يوقف العمل بالقانون أو إلغاءه.

وسرعة بدأت ردود الأفعال.

توافد عشرات ثم مئات من الصحفيين على مبنى النقابة حيث عقد مؤتمر حضره ٩ من أعضاء المجلس هم: محمد عبد القدوس - مجدي مهنا - يحيى اللاش - صلاح عبد المقصود - رجائي الميرفتي - أمينة شليق - علي هاشم - حاتم زكريا - حسن الرشيد، وشارك فيه ما يزيد عن ٦٠٠ صحفي، وتحدث في هذا المؤتمر: محمد عبد القدوس - مجدي مهنا - صلاح عبد المقصود - مجدي أحمد حسين - حسين عبد الرزاق - صلاح عيسى - موسى جندى - مثال هجرية - حاصر عبد المنعم - سمير تادرس - جمال الدين حسين - محمد عامر - كارم محمود - طلعت الطرابيشي - صلاح بدوي - مجدي حلي - ضياء رشوان - علي اللعاش - جمال نهسي - عبد الستار أبو حنين.

ثم عقد اجتماع يوم الخميس بالدور ١٢ بالاهرام لتبادل الرأي حضره النقيب ومجلس النقابة وعدد من الصحفيين من تيارات ومؤسسات مختلفة. وتحدث في الاجتماع صلاح عيسى وحسين عبد الرزاق وجمال بدوي و د. همد المنعم سعيد وضياء وشوان و لطفى الحولي .

هم) محمود المراغي - محمود سامي - جلال عيسى) مشروعاً لقانون سلطة الصحافة، لم يكن محل رضا مثلى النقابة أو الصحفيين ومع ذلك فعندما ذهب القانون إلى مجلس الشعب، صُوِّر بصورة بالغة السوء بحيث أصبح المشروع مقروضاً أكثر تقدماً من القانون (القانون ١٤٨ لسنة ٨٠) عشرات المرات.

✽ القول باستحالة إلغاء هذا القانون عن طريق إصدار قرار بقانون بحجة أن هذا الأمر غير دستوري قول غير دقيق فالمادة ١٤٧ تنص على أنه (إذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون...) وقد مارس الرئيس هذا الحق مرات عديدة آخرها القرار الذي أصدره قبل أيام من بدء الدورة الأخيرة لمجلس الشعب في ٢٨ أكتوبر ١٩٩٤ عندما أصدر قراراً بقانون بإلغاء قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي وبعض مواد قانون حماية القيم من العيب وتعديل بعض مواد قانون مباشرة الحقوق السياسية وفرض الحراسة.

وجرى التأكيد خلال الاجتماعين على ضرورة استمرار الجمعية في حالة انعقاد دائم، واستخدام كل أوراق الضغط بما فيها الاضراب باعتباره اسلوباً شرعياً وحضارياً، يتم اللجوء إليه في الوقت المناسب، وجرى التذكير بواقعتين هامتين.

الأولى عام ١٩٧٢ عندما عقد الصحفيون جمعية عمومية غير عادية في ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ للمطالبة بإلغاء الرقابة على الصحف وعدد من المطالبات النقابية والجهنية، وقرروا استمرار الجمعية في انعقاد دائم على أن تعود للاجتماع في ٢٩ ديسمبر. وقبل الاجتماع بيومين استقبل المهندس سيد مرعي الأمين العام للاتحاد الاشتراكي مجلس النقابة وأبلغهم بأن الرئيس السادات وافق على إلغاء الرقابة وعلى كل مطالبهم. وعقدت الجمعية العمومية في ٢٩ ديسمبر وأعلن النقيب (المحرم) علي حمدي الجمال النتائج البهرة وسط تصفيق وهتاف الجمعية العمومية، وتقرر فض الجمعية. ولم تنقضي ساعات حتى بدأت حملة لبيض واعتقالات، وتم فصل ١٠١ صحفياً من العمل ومحاوله فصلهم من النقابة في فبراير ومارس ١٩٧٣ من بينهم ٦ من أعضاء مجلس النقابة.

الثانية واقعة اعتصام القانونيين واضرابهم عن الطعام في ٣٠ يولييه ١٩٨٧ بعد أن

أصدر مجلس الشعب على وجه الاستعجال في ٨ يولييه القانون (١٠٣) بناء على اقتراح من العضوين قائدة كامل ومحمد جويلى (أيضاً)، وقد أنهى القانونين اعتصامهم يوم ٤ أغسطس بعد توقيع اتفاق مع الحكم الذي مثله الوزيران د. أحمد هيكل و د. أحمد سلامة، يتضمن وعداً من الرئيس بإلغاء القانون بمجرد انعقاد مجلس الشعب، ومضى على ذلك ٨ سنوات وما زال القانون حياً يروق.

وأكد أصحاب هذا الاتجاه على أن الصحافة والنقابة حقنوا سلسلة من الانتصارات المعنوية، تتمثل في سقوط هذا القانون في نظر النقابات والأحزاب والقوى السياسية والرأي العام المصري، وفي قيام جسر حقيقي بين الصحفيين والقراء الذين لم يعودوا ينظرون إلى الصحفيين باعتباره بوقاً للحاكم، أي حاكم، وأن اضطراب الحكم إلى التراجع - حتى ولو كان شكلياً - والعصريجات التي صدرت من الرئيس والوفود، كلها تصب في خانة صوت هذا القانون، وأن قرار الاضراب يمثل نقلة في الأساليب الكفاحية الديمقراطية للصحفيين.. والمطلوب الآن هو تحويل هذه الانتصارات المعنوية إلى انتصار مادي بإلغاء هذا القانون، عن طريق الحفاظ على وحدة الصحفيين، ووحدة مجلسهم، ومواصلة الضغط بالأساليب الديمقراطية.

وكان هناك اتجاه آخر يرى أن ما تم هو انقصار كامل، ولابد من قبوله وتقبله، وأن مقاليد الرئيس يدخل في نطاق النطق الرئاسي الملزم للجميع.

وظهر رد فعل من نوع آخر خارج نطاق النقابة، جرى التعبير عنه في بعض الكتيبات المنشورة وبعض تحركات من رؤساء لمجالس إدارات أو رؤساء تحرير، فانطلق الهدية، عن القوى المشبوهة التي تريد ركوب الموجة، وعن المتسللين الذين يريدون الاسماء للصحفيين، وعن أن كل شيء قد تحقق، وبدأت حركة لحشد من نوع معين لاتحاد الجمعية العمومية، وحدث بالفعل اعتداء على أحد المتحدثين استخدم فيه المستبدى وبشلة، وتصرف النقيب بحكمته قاصداً إمرأاً بإخراجه من النقابة وأحال المجلس إلى تحقيق فوري ينتهي خلال أسبوع. وتحقق أول نجاح بحضور ما يزيد عن ١٨٠٠ صحفي اجتماع الجمعية العمومية واستماعهم بانصاف لبيان النقيب ومجلس

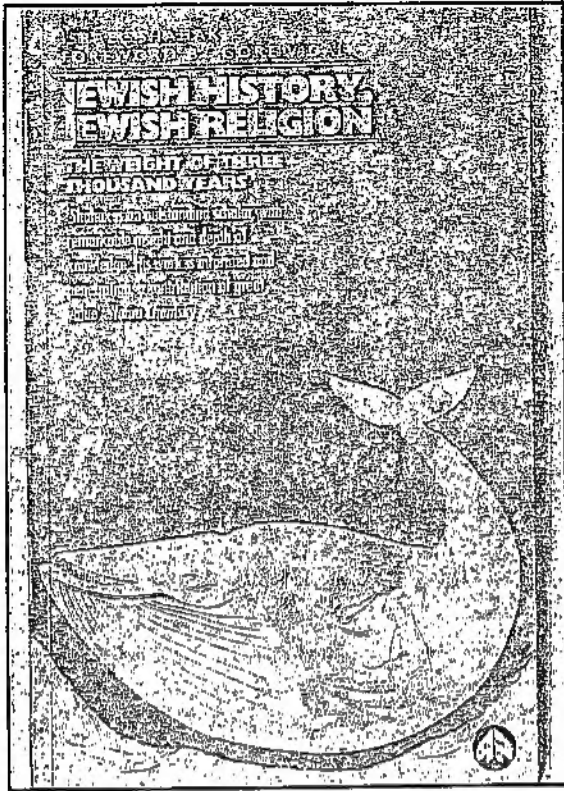
النقابة، وكلمات أكثر من ٣٠ متحدثاً. وعلى حرص الجميع على استمرار روح ومنطق جمعية ١٠ يولييه وعن للمحاولة المستمرة من كافة الأطراف للوصول إلى اتفاق وقرارات وتقبلها الجميع وقتل القاسم المشترك، ومن مشروعات القرارات التي أعدها بعض أعضاء الجمعية العمومية وأبرزها اقتراحان:

الأول مشروع قرار تقدم به حسين عبد الرازق وصلاح عيسى، تنصاً بطبيعة وتوزيعه على كل أعضاء الجمعية العمومية وقراء نصاً صلاح عيسى في كلمته ونهج المشروع في تكوين رأي عام قوى مساند للاقتراحات العشرة الواردة فيه، وتقريب وجهات النظر في وقت مبكر.

الثاني مشروع قرار آخر يتضمن إحد عشر اقتراحاً تؤكد أن الإجراءات التي ردت في بيان وزير الإعلام قتل محاولة للخداع والانتفاك حول القرار الذي أجمعت عليه إرادات الصحفيين المصريين بضرورة إسقاط القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وتدعو لممارسة سلطة من الأساليب الاحتجاجية مثل الاعتصام الرمزي لمدة ٣ ساعات يوم السبت الأول والثالث من كل شهر، واجتماع الجمعية العمومية غير العادية في العاشر من كل شهر. وتم توزيع عشرات النسخ من هذا المشروع الذي لم يرقعه أحد.

وقد أدت القيادة الديمقراطية للنقيب إبراهيم تافع ومجلس النقابة للجمعية العمومية، ثم ترشيحهم بانتخاب الجمعية العمومية للجنة صياغة مشاريع القوانين التي تعرض على الجمعية العمومية تضم (كامل زهيرى - جلال عارف - صلاح الدين حافظ - حسين عبد الرازق - صلاح عيسى - محمود المراغي - عبد الغال الباتوي - جمال بدوي - عادل حميد - سمير تادوس - د. عبد المنعم سميد) إلى الوصول بالجمعية العمومية إلى بر الأمان وصندوق قرارات حظيت في النهاية بموافقة الجميع، حتى وإن شعر البعض أنها لا تحقق كل ما كان يجرى إلا أنها حققت استمرار وحدة الجمعية العمومية واستمرار حضورها القوي والإصرار على استخدام كل أوراق الضغط وصولاً إلى إسقاط هذا القانون المشبوه.

ليبدأ فصل جديد من ملحمة الدفاع عن حرية الصحافة وحرية الرأي والديمقراطية والتي بدأت بانتفاضة الصحفيين في ١٠



التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية

الدياسپورا، خصوصاً هؤلاء المقيمين في أمريكا وأوروبا.

وسمى شاحاك في النصص الأول (بوتريها مغلقة؟) من كتابه الظروف التي أدت به إلى تأليف هذا الكتاب في نهاية المطاف. ففي أحد أيام عام ١٩٦٥ كان شاحاك شاهداً لواقعة غريبة وقعت يوم السبت، عندما رفض يهودي متدين استخدام هاتفه لاستدعاء الاسعاف لانقاذ رجل (غير يهودي) انهار صحياً فجأة.

وبدلاً من أن ينشر شاحاك هذا الخبر المشين في الصحف كما هو متوقع طلب أن يقابل أعضاء محكمة المحاكمات في القدس حيث سألهم ما إذا كان سترك هذا اليهودي المتدين يتسق مع تسليهم لتعاليم الديانة اليهودية، وقد أجاب المحاكمات بأن هذا اليهودي قد تصرف بشكل صحيح دينياً، ثم أشاروا عليه بالاطلاع على الفقرة المعنية في كتاب يلخص قوانين التلمود مكتوب في القرن الحالي. بعد ذلك لجأ شاحاك إلى نشر الواقعة ونتائج مقابله للمحاكمات في صحيفة هآرتس الاسرائيلية وأحدث نشرها فضيحة إعلامية.

ولقد كانت نتائج هذه الفضيحة سلبية

دم شاحاك العظيم أنقى

التي ينبغي أن يعامل بها اليهود الأقيار، أي غير اليهود من مسيحيين أو مسلمين، وعلى كتابات الفيلسوف اليهودي موسى بن ميمون، وهو الذي قام في مؤلفاته الأساسية بتقنين شريعة التلمود، وهذا في رأي شاحاك الأصل العنصري لسلوك الغالبية الساحقة من الاسرائيليين والحكومة الاسرائيلية في نظرتهم إلى الآخرين سواء كانوا فلسطينيين أو غير ذلك.

وليمت هذه النظرة العنصرية قاصرة على سكان اسرائيل وإنما تشمل أيضاً يهود

هذا كتاب ألّفه اساميل شاحاك وصدر العام الماضي من لندن، واسرائيل شاحاك أستاذ كيمياء عضوية متقاعد من جامعة تل أبيب، وهو عضو نشيط في جماعات حقوق الإنسان، ومعارض شديد للسياسات الرسمية الاسرائيلية سواء صدرت عن قيادة حزب العمل أو حزب الليكود. وهو يولندي الأصل قضى سنوات شبابه في معسكر الاعتقال ديلسن، ووصل إلى فلسطين عام ١٩٤٥، وكان في المراحل الأولى من حياته في اسرائيل متحمساً لبن جودون حتى سمعه يلقى خطاباً في الكنيسة إبان العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ واجتياح شبه جزيرة سيناء أعلن فيه عن إعادة إنشاء دولة داوود وسليمان. وهكذا بدأ ينتبه شاحاك إلى الشوئنية الدينية اليهودية التي تحرك ساسة اسرائيل في الحزبين الكبارين والاحزاب الدينية، وخطورة هذه الايديولوجية الدينية على مستقبل شعب اسرائيل والشعوب العربية المجاورة، وبدأت دراسته لتاريخ اليهود وللديانة اليهودية الاصولية (أو إن شئت الارثوذكسية) وعلى وجه الخصوص لكتاب التلمود الذي يحترق على التعليمات الدينية

بالنسبة للاسرائيليين ويهود الدياسبوراء نلا،
الحاجات غيراً من حكمهم بأن اليهودي لا
ينبغي أن يخالف تراعد يوم السبت الدينية
لاقتاد حياة شخص غير يهودي : إلا أنهم
أضافوا -نرى انتهازة مرعية- أنه إذا كان هذا
الموقف الصحيح سوف يعرض أي يهودي
للخطر فيمكن متخذ السماح بخالفة تعاليم
يوم السبت.

وهكذا بدأ شاحاك في دراسة قوانين
التطرد الذي يحدد العلاقة بين اليهود
والأغيار ، هذه القوانين التي يستحيل -بدون
فهم تأنيها المصيق على اليهود- فهم
الـ غيرنية حتى في جوانبها التي تبدو
(علمانية) كما يستحيل فهم السياسة
الإسرائيلية منذ إنشاء دولة إسرائيل حتى
اليوم ، ولا فهم موقف اليهود المتزدين
لاسرائيل في الدياسبوراء . والسياسات
الفعلية التي اتبعتها إسرائيل بعد حرب الأيام
الستة (١٩٦٧) ، وعلى وجه الخصوص
طابع والبرتهاد ، الذي أخذ النظام
الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة
خصوصاً الضفة الغربية وقطاع غزة) قد أدت
إلى دعم فتاعات شاحاك هذه .

وشاحاك يقول إن فتاعاته هذه لا يتجاهل
بها الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية التي
ربما تكون قد أثرت على حكاه إسرائيل في
مواقفهم الفعلية ، ولكن قصارى ما يقوله هي
أن السياسات الفعلية المتبعة هي ثمرة تفاعل
بين هذه الاعتبارات الواقعية وبين التأثيرات
الايديولوجية الدينية.

وهذه التأثيرات الأخيرة تنزع إلى أن
تكون أشد نفوذاً ما دامت لا تناقض وتفضع
علنا ، نكل أشكال العنصرية الإسرائيلية
واضطهاد الآخرين تبدو وكأنها قضايا مسلم
بها في المجتمع ما دامت لا تخرج إلى ضوء
النهار . والعنصرية المنتشرة بين اليهود
والمرجحة ضد الأغيار هي الصورة العكسية
لمعاداة السابة بدوافعها الدينية . ومع ذلك
بينما تناقض علنا وعلى نطاق واسع قضية
معاداة السابة فإن الشرعية اليهودية كثيراً
ما يجري تجاهلها ، وربما خارج إسرائيل أكثر
من داخلها .

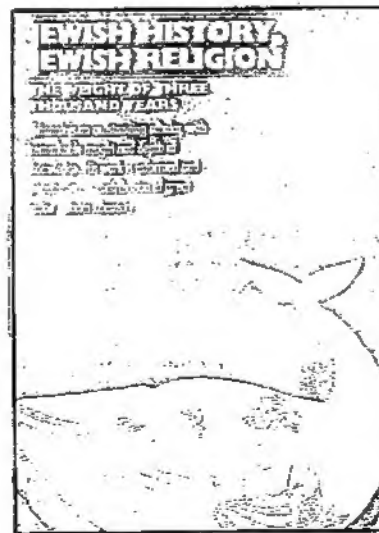
تعريف والدولة اليهودية

وشاحاك يرى أنه بدون مناقشة المواقف
اليهودية السائدة تجاه الأغيار فإنه يستحيل
فهم أشياء كثيرة ، حتى إسرائيل كـ دولة
يهودية (كما تعرف إسرائيل رسمياً) لا يمكن
فهمه . والتصور الخاطي والمنتشر بشكل واسع

في العالم بأن إسرائيل دولة ديمقراطية حقا
(حتى لو أضلنا ما يجري في الأراضي
المحتلة) إنما ينشأ من رفض مواجهة مغزى هذا
التعبير «دولة يهودية» عند غير اليهود ،
وولئى رأى شاحاك أن اسرائيل
-كدولة يهودية- قتل خطراً لا على
سكانها فقط وإنما على كل يهود
العالم ، والشعوب المجاورة لها ، تماماً
كما قتل الدول التي تسمى نفسها دولا
إسلامية» نفس هذا الخطر ، ومع ذلك بينما
يتناقض هذا الخطر الأخير (الأصولية الإسلامية
) بشكل واسع في الغرب والعالم أجمع ، فإن
الخطر الكامن في الأساس الدينى لدولة
إسرائيل لا يناقض أبداً .

ويشير شاحاك إلى أنه عندما عبرت
أقلية ضئيلة من الاسرائيليين عن معارضة
مفهوم الدولة الدينية هذا أصدر الكتيت عام
١٩٨٥ قانوناً دستورياً (وهو القانون الذي
يجب كافة القوانين الأخرى ولا يمكن تغييره
إلا بإجراءات خاصة معقدة) ينص على أن أي
حزب يعارض علناً مبدأ «الدولة
اليهودية» أو يقترح تفسيرها
بالوسائل الديمقراطية ممنوع من
المشاركة في انتخابات الكتيت .
وهذا المثال يوضح كيف أن دولة إسرائيل
ليست دولة ديمقراطية بسبب تطبيق هذه
الايديولوجية الدينية المرجحة ضد الأغيار
و ضد اليهود المعارضين لها .

لكن خطر هذه الايديولوجية السائدة ليس
مقتصراً على الشؤون الداخلية في إسرائيل
فقط ، وإنما يند إلى سياستها الخارجية أيضاً ،
وهذا الخطر الأخير يستمر في التزايد مع
تزايد اعتبارين هامين أولهما تزايد



الطابع اليهودي لدولة إسرائيل ،
والثاني تزايد قوتها العسكرية
وخصوصاً قوتها النووية .

ومن العوامل الأخرى التي تزيد من هذا
الخطر تأثير إسرائيل على المؤسسة السياسية
الأمريكية ، ومن هنا فإن كل معلومة
صحيحة عن اليهودية ومزقتها من الأغيار
يعتبر أمراً حيوياً في هذا السياق .

ولتبدأ بالتعريف الرسمي الإسرائيلي
لمصطلح «يهودي» لتوضيح الفارق الأساسي
بين إسرائيل (كدولة يهودية) وبين غالبية
الدول الأخرى ، ومن التعريف الرسمي في
إسرائيل فإن إسرائيل «تنتمي فقط إلى
الأشخاص الذين تعرفهم السلطات
الإسرائيلية بأنهم يهود بمصرف النظر
عن مكان إقامتهم» ومعنى هذا أنه إذا
تحول أعضاء قبيلة في دولة يهود (أمريكا
اللاتينية) إلى الديانة اليهودية فإن لهم الحق
قرواً في المواطنة الإسرائيلية والاستفادة من
٧٠٪ من أراضي الضفة الغربية . وكل
الأغيار (لا الفلسطينيين فقط) ممنوعون من
الاستفادة من هذه الأراضي . وينطبق هذا
على العرب الاسرائيليين الذين في الجيش
الاسرائيلي ووصلوا إلى رتب عالية .

مطروقة : (هذا المثال عن قبيلة يهود
التي تحولت إلى اليهودية قد وقع فعلاً ، وقد
وطنتهم حكومة إسرائيل في الضفة الغربية
بالقرب من نابلس وعلى أرض ليس مسسرحاً
لقهر اليهود بامتلاكها) .

وفق القانون الإسرائيلي فإن اليهودي هو
من كانت أمه أو جدته أو أم جدته .. إلخ
يهودية الديانة ، أو من تحول إلى الديانة
اليهودية بطريقة مقبولة من السلطات الدينية
أو لم يكن قد تحول عن الديانة اليهودية إلى
ديانة أخرى من قبل . وهذه الطريقة
والمقبولة تتضمن - في حالة
الإناث - فحص من جانب حاخامات
ثلاث وهن عراباً قاصداً في حمام
التطهر ، وهو لون من الطقوس لا
يذكر عادة في أجهزة الاعلام
الغربية .

وفق هذه العنصرية الصارخة ضد الأغيار
تفرق إسرائيل بين اليهود وغير اليهود في كل
نواحي الحياة .. حقوق الإقامة ، حق
العمل ، حق المساواة في الاجر ، حق
المساواة أمام القانون .. إلخ وتنتشر
في أوساط الاسرائيليين ايديولوجية الأرض
المستعادة (أرض الميعاد) ووفق هذه
الايديولوجية يعلم الأطفال في إسرائيل أن

الأرض التي «استعيدت» قد انتقلت من ملكية الأغيار إلى ملكية اليهود . أما الأراضي التي يملكها الأغيار فهي الأراضي التي لم «تستعاد» بعد ومعنى هذا أنه إذا اشترى مجرم يهودي أرضاً من رجل فاضل من الأغيار فإن الأرض تكون قد استعيدت ، أما إذا حدث العكس فمعنى هذا أن أرضاً استعادة قد تحولت إلى أرض غير مستعادة . ونفس الشيء ينطبق على الكمبيوترات التي كُشِّرت ما تصرف من جانب بعض الصهاينة إنها «تجربة اشتراكية» ، فحتى لو كان أعضاء هذه الكمبيوترات ملحدون فإنهم لا يقبلون مرياً في صفوفهم على أسس مبدئية ، وهم يظلمون من الأعضاء المعتمدين من قوميّات أخرى أن يتحولوا إلى اليهودية أولاً قبل الانضمام إلى الكمبيوترات . ولذا فليس من الغريب أن يكون أبناء هذه الكمبيوترات هم الجزء الأكثر عدوانية وعسكرية في المجتمع الإسرائيلي . إن هذه الایدولوجية - وليست احتجاجات الأمن كما تقول الدعاية الإسرائيلية - هي التي تمجد سياسة إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي منذ الخمسينات .

التوسع الإسرائيلي

إن الخطر الرئيسي الذي تفتله الدولة الإسرائيلية على سكانها وجيرانها العرب يتمثل في اتجاه التوسع الإسرائيلي المذموم إيديولوجياً على أسس دينية ، وكلما أصبحت إسرائيل «أكثر يهودية» كلما حركت الاعتبارات الایدولوجية الدينية - لا

الاعتبارات العقلانية - سياساتها الفعلية . والمختلطة أن التحليل الدقيق للاستراتيجيات الإسرائيلية ومبادئ السياسة الخارجية - كما تكتب باللغة العبرية - يوضح تماماً أن الایدولوجية الدينية - أكثر من أي شيء آخر - هي التي تمجد السياسات الإسرائيلية الفعلية ، والفرق بين الصنود والخصائم في السياسة الإسرائيلية هو أن العديد من «الخصائم» يرون أن الاستيلاء على الأراضي العربية لبناء دولة داوود وسلطان بحدودها العنصرية يمكن أن يؤجل إلى وقت تصبح فيه إسرائيل أقصرى مما هي الآن ، أو ربما يمكن الحصول عليها بإقناع الحكام العرب بالتنازل عنها لصالح اليهود دون إرادة دماء .

أما ما هي هذه الحدود التوراتية لأرض إسرائيل فتختلف التفسيرات ، وأكثر هذه التفسيرات تطرفاً يشمل منطقة سيناء والجزء

الشمالي من مصر وفي الشرق كل الأردن وجزء من الأراضي السورية والكريت وجزء من جنوب العراق وكل لبنان وسوريا مع جزء من جنوب تركيا بالإضافة إلى قبرص . وهناك تصورات أقل تطرفاً لأرض إسرائيل التاريخية .

ومع ذلك فبالإلى جانب هذه الاستراتيجيات المبنية على أسس إيديولوجية هناك استراتيجية إسرائيلية أخرى بنيت على أساس اعتبارات سياسية وإمبريالية أخرى ، وضعت وطورت منذ إنشاء دولة إسرائيل . وقد عبر عن مبادئ هذه الاستراتيجية بشكل صريح الجنرال المتقاعد «شلومو هانوت» المدير السابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية بقوله :

«إن المهمة الأساسية لإسرائيل لم تتغير (بعد سقوط الاتحاد السوفيتي) وتظل ذات أهمية قصوى . إن وضع إسرائيل الجغرافي وسط شرق أوسط عربي مسلم يلزم إسرائيل أن تكون حامية مخلصاً للاستقرار في كل الدول المحيطة بها . ودور إسرائيل هو حماية الانظمة القائمة في تلك الدول ، هو منع إجهاض عمليات التحول الراديكالي ، وأن تسد الطريق على الأصولية الدينية ، ومن أجل هذا سوف تمنع إسرائيل التغييرات التي تحدث خارج حدودها والتي نرى أننا لا يمكن أن نتحملها ، إلى حد أننا قد نضطر إلى استخدام قوتنا العسكرية لمنع هذه التغييرات أو للقضاء عليها» .

ويرى شاحاك أن مخاطر السياسات الإسرائيلية القائمة على أسس دينية أشد خطراً من السياسات المبنية على الاعتبارات الاستراتيجية والعملية وحدها والفرق بين هذين النوعين من السياسات عبر عنه هيو تيرنر «دور في بحثه المعنون «صهر توماس مور واليهودية» ، حيث سعى الأولى أفلاطونية والثانية ميكافيلية . «وعلى الأقل فقد اعتذر ميكافيللي عن الطرق التي اعتقد أنها ضرورية في السياسة ولقد عبر عن أسفه لضرورة استخدام القوة والنفس في السياسة وسماها بأساليبها الحقيقية أما أفلاطون فقد أقر باستخدام هذه الأساليب ما دامت سوف تستخدم للمحافظة على جمهوريته البوذية» .

ويختتم شاحاك هذا الفصل قائلاً : إن هناك اختياريين يواجهان المجتمع الإسرائيلي : إذ يمكن أن يصبح جيشاً عسكرياً مغلقاً ، أسيرته يهودية مدعومة بعمل العميد من العرب ، ويبقى هذا الجيش قائماً بفعل نفوذ المؤسسة السياسية الأمريكية . والاختيار الثاني أن تصبح إسرائيل

مجتمعاً مفتوحاً ، وتحقيق هذا الاختيار يتوقف على فحص أمين للماضي (ماضي اليهود) ، وعلى الاعتراف بالشوينة والعنصرية اليهودية القائمة ، وعلى فحص أمين لمواقف اليهودية من الأغيار عبر تاريخهم واليوم .

فالمحقق أن اليهود حتى أواخر القرن الثامن عشر (١٧٨٠) كانت تحكم تصرفاتهم في الأساس في علاقتهم ببعضهم البعض وفي علاقاتهم بالأغيار ، اجتماعياً وحتى على المستوى الخصوصي ، التحالفات الأصلية للديانة اليهودية ، التي كان يمثلها ويعبر عنها الحاخامات اليهود ، والذين كانوا يمثلون مؤسسة ذات سيطرة حاسمة على جماهير اليهود .

حتى ذلك التاريخ كما يقول شاحاك كان من الصحيح أن اليهودي لا يستطيع أن يشرب كوب ماء في منزل غير يهودي والقوانين التي حكمت علاقة اليهود بالأغيار كانت هي هي سواء في البسن أو في نيويورك وكان من سلطة محاكم الحاخامات أن تصدر أحكاماً بالجلد أو الحبس أو الطرد أو الغرامة المالية على اليهودي المخالف بل وصل الأمر إلى سلطة الإعدام لهذه المحاكم في بعض البلدان (في أسبانيا وبولندا) ، وكانت بعض هذه الأحكام عن طريق الجلد حتى الموت ، وكل هذا كان يتم تشجيعه من قبل سلطة الدولة التي بها يعيش هؤلاء اليهود ، فهنا التشجيع بالإضافة إلى المحافظة على القانون والنظام ، إلا أنه كان مفيداً للملك مالياً ، فالغرامات المالية التي يحصلها الحاخامات بأحكامهم المختلفة على اليهود تذهب تسعة أعشارها للملك بينما يأخذ الحاخامات العشر الأخير .

ومع ذلك فقد تفسر كل هذا بفضل عيليتين متوازيتين تبدأ من هولندا والمجر - وواصلتين مع الثورة الفرنسية والبلدان التي حدثت نحو قرن ، ثم الملكيات الحديثة في القرن التاسع عشر فمع تقدم النظام الرأسمالي والدولة الحديثة كسب اليهود مستوى ملموساً من الحرية الشخصية ، وأخذت السلطة القانونية للقيادات التقليدية اليهودية (الحاخامات والمؤسسة الدينية) تنهار ، لكن هذا التحرر من سلطة الحاخامات تم من الخارج ، أي بفعل قوى خارجية (الثورة الفرنسية وتطور النظام الرأسمالي) ولم يتم بفعل قوى من داخل المجتمع اليهودي . وتلك نقطة الضعف الأساسية التي تفسر كيف أن المجتمع الإسرائيلي الحالي يعمر في الحقيقة بفضل الایدولوجية الدينية إلى فكرة الميثو القديم .

الطبيب المصري الذي جلدته السعودية

أثارت حادثة الطبيب المصري الذي جلدته السلطات السعودية ثمانين جلدة أمام مدرسة ابنه الذي اعتدى عليه ناظر المدرسة السعودي جنسياً (وقد أكدت لجنة من الأطباء المصريين في القاهرة الذين لحضروا الطفل واقعة الاعتداء الجنسي عليه) . أقول أن ثارت هذه الحادثة الرأي العام في مصر ضد السلطات السعودية وحكامها . وإذا حكمنا بالمقالات التي نشرت في مصر في صحف الحكومة والمعارضة فإن من الواضح أن جرحاً على المستوى الشعبي بين المصريين والسعودية قد حدث وأن زمناً طويلاً سوف ينتفض إلى أن يلتئم .

ولقد طرحت هذه الواقعة البشعة ، واقعة الاعتداء الجنسي على الطفل وجلد الأب ، قضية المعاملة التي يلقاها الأطباء والمهنيون والعاملون المصريين في السعودية . فمهما حاولت أن تدعى حكومة الرياض أنهم يلقون أفضل معاملة ، ومهما حاولت حكومة مصر أن تخفف من الجو المتوتر اليوم بادعاءات هي أول من يعلم أنها غير صحيحة ، إلا أن المصريين الذين على صلة بالعاملين في السعودية يعلمون غير ذلك . وأنا شخصياً سمعت من أطباء مصريين شبان يعملون في السعودية أنهم سمعوا عن مرضى سعوديين في بعض المستشفيات هناك يوجهون ألفاظاً مهينة مثله أنتم خدامين هنا ، وقد اختاروا أن يسكتوا ولا يردوا محافظة على لقمة الشبش .

وقد حكى لي أيضاً بعض الأطباء المصريين الذين عملوا في السعودية أن بعض الأطباء الشبان قد اعتدى عليهم سعوديون حتى أسكنوا نائية ريفية حصرية - بالضرب لأنهم تلاكوا في الاستحمام من الترم لبلال لمعالجة بعض السعوديين . أما ما يحدث للعائلة البدوية تحدث ولا حرج . وسفارتنا هناك في الرياض في حيرة بين ملاحقة هذه المشاكل المستمرة ومحاولة حلها وبين تنفيذ الخط الرسمي للنظام المصري في المحافظة على أقرى علاقات مع النظام السعودي .

ولقد أعجبتني على وجه الخصوص ما قالته زوجة د . محمد كامل خليفة في المؤتمر الصحفي الذي عقده بنقابة الأطباء بالقاهرة ، عندما دعت المهنيين المصريين العاملين بالسعودية والذين يلحقونهم أنى ما من أى جهة هناك إلى الدفاع عن كرامتهم

وعند التسامح في مثل هذه الأسوأ ، فكراتهم من كرامة مصر ، والشخص المستعد لتقديم استقالته إذا لحقت به إهانة إنما يقدم مثالا قد يحصى به العشرات من المصريين . على أن الموضوع الأساسي الذي ينبغي فهم حادثة الطبيب وابنه في سياقها ، هو لساد النظام الحاكم أكمله في السعودية ، وانعدام الديمقراطية تماماً ، وبالتالي فإن ما يحدث للمصريين يحدث أيضاً لسعوديين رفضوا قبول هذه الأوضاع المعززة في السعودية وتردوا عليها ، ومن أبرز الأسئلة على ذلك حالياً حالة د . محمد المصري أستاذ الطبعة في جامعة الرياض (وهو سعودي وينتمي إلى عائلة مرموقة في السعودية) والمتحدث الرسمي باسم وحيثة الحقوق الشرعية ، للمواطنين السعوديين ، فلم تؤكد هذه الهيئة تصدر بيان النصيحة الأولى وترفعه إلى المسترلين حتى تم القبض على د . المصري وآخرين جرى تعذيبهم في السجون السعودية تعذيباً وحشياً على نحو ما فعله البيان الذي سجله في لندن بعد هربه إلى اليمن ثم إلى بريطانيا ، ووزع بعد ذلك على نطاق واسع في بريطانيا .

ويبقى أن نذكر الحكومة المصرية بواجبها في الدفاع عن حقوق المصريين في بلدان الخليج ، ولقد أثير موضوع الطبيب المصري وابنه في مجلس الشعب فما كان من رئيس الوزراء إلا أن قال إنه سوف يقابل الطبيب المصري ويسمع منه ثم يدلي ببيان بعد ذلك . ولقد انتفض مجلس الشعب ولم تسمح كلمة

د . محمد كامل



واحدة من رئيس الوزراء ، فهل نحن في حاجة إلى أن نذكر رئيس الوزراء بما جرى في الفلبين بعد حادث إعدام خادمة فلبينية في هونغ كونج ، وهياج الرأي العام الفلبيني نتيجة ذلك ، مما دعا الحكومة هناك إلى إنشاء هيئة مختصة هناك تكون مسؤولة عن متابعة أحوال المواطنين الفلبينيين الذين يعملون في الخارج مالياً وقانونياً ومهنيًا .

ألا يمكن أن تنشئ الحكومة هيئة مماثلة تتبع وزارة العمل وتتركز مسئوليتها في متابعة أحوال المصريين في الخارج والدفاع عنهم وترقم بزيارة المصريين في بلدان الخليج للاستماع إلى شكاواهم ؟

ألا يمكن أن تقدم حكومة مصر احتجاجاً رسمياً على ما فعله السعوديون بالطبيب محمد كامل خليفة وابنه ؟

والى متى تظل حكومتنا السنية عاملة دون من طين يودن من عجيب ، وبراة الأطفال في عينيها ؟

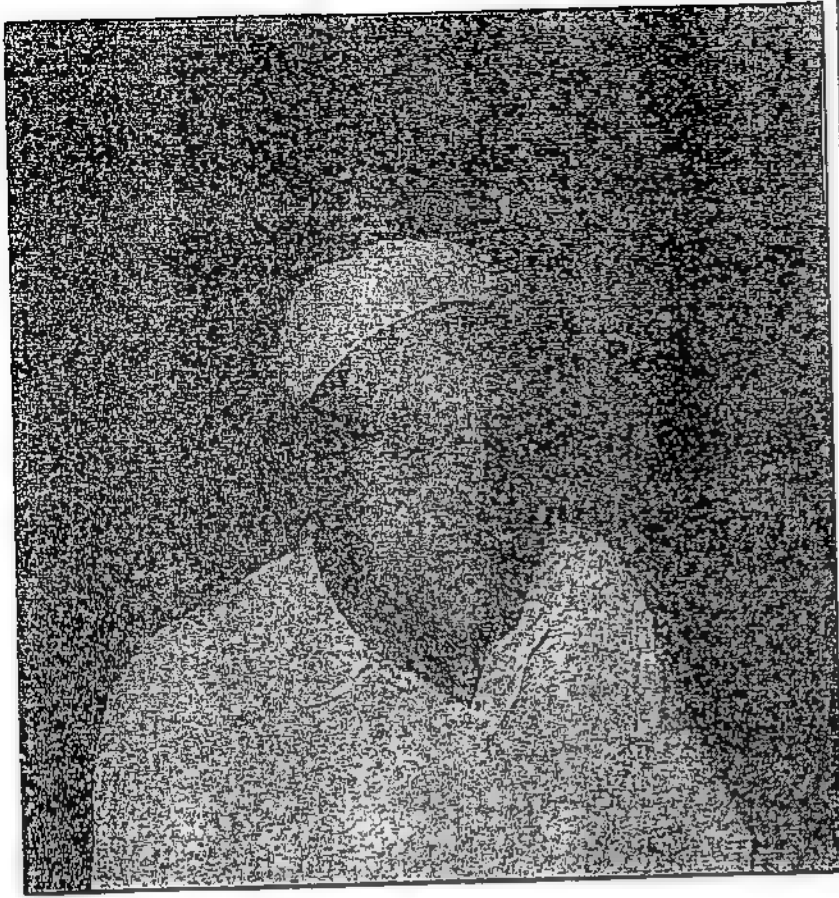
الفقر ..

القاتل الأعظم في هذا العالم

صدر عن منظمة الصحة العالمية تقريرها السنوي بعنوان « تعذيب الفقراء » ، ولأول مرة يذكر أن الفقر هو السبب الأول في الموت المبكر والصحة العليل في هذا العالم ، كما أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعاً ، وفي واحد من أصرح تقارير المنظمة الدولية تقول إن أكثر من خمس سكان العالم الـ ٦٠ مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع وأن نحو ثلث أطفال العالم يعانون سوء التغذية وأن نصف سكان الأرض يستشيرون إلى الأدوية الضرورية .

فالفقر ينتج تأثيره المدمر في كل مرحلة من مراحل الحياة من لحظة الولادة حتى الكبر . وهو يتآمر مع أشنع الأمراض وأشدها ألياً لكي يجعل من حياة من يعانونه بؤساً وضيلاً .

إن التقرير يشير إلى أن أكثر من ١٢ مليون طفل أقل من خمس سنوات يموتون سنوياً بسبب عدم توفر علاج لهم لا يكافئ أكثر من ١٢ بنساً إنجليزياً (٢٠ سنتاً



الشيخ إمام

عن أحلام الطبقة الوسطى وأوحاشها في الزمن الذي مضى . أما الشيخ إمام فهو نسج وحده في شعبيته وفي تمردته وفي تحريره ولوريته ، وقد استلهم من الاصرات الشعبية مبادئه وطرحها بمفاهيمه ورفض أن ينساق إلى اللين التجاري ، وهكذا عاش الشيخ إمام ومات من أجل هذا الشعب .

علي أن ما يهمني تناوله في هذه الكلمة العاجلة أمران : الأول هو ضرورة تصدي هيئة أو مجلة وطنية لجسع تراث الشيخ إمام والمحافظة عليه ، وهذا التراث في حدوده على لا يقتصر على أغانيه فقط ، فانا أعلم مثلاً أن الشيخ إمام قضى في ترنس خمس سنوات وأنه ألف أناشيد وأغاني لأطفال المدارس ، فهل هناك من يعلم شيئاً عن هذا الجانب ؟ أما الأمر الثاني فيتمثل بالتلفزيون المصري الذي يطرنا كل يوم بسخافات وبرامجه الثقافية غالباً والمعتمدة على الإمكانات الأجنبية كثيراً ، فهل يتكرم ويشغل تلفزيون مصر ويذكر أن هناك فناناً مصرياً عظيماً قد مات ، وأنه حدير في عيون هذا الشعب بأن تقام له احتفالية مناسبة ؟

حز في قلبى الرحيل المفاجئ للشيخ إمام ، هذا الملحن والمغنى المصري الذي قلنا بجمود الزمان يخله . ولقد كسب الشيخ أوج شهرته في السبعينات ، عندما كان صوته الشجن الصوت الرائع للحركة الوطنية المصرية ضد الحرية وعسلا ، الاستيرالية والمسيحية وقدم الشاعر أحمد فؤاد نجم معظم القصائد التي تغنى بها الشيخ إمام ، وهو صاحب فضل بطبيعة الحال في شعبيته ، ولعل أبلغ دليل على الشعبية الكاسحة للشيخ هو أن تسجيلاته ما زالت مفضلة حتى اليوم في البلدان العربية ، بل لدى الأوساط العربية في الامريكيتين وأوروبا ، وأنا أعلم من خبيرة سفرى إلى كندا كل عام كيف أن المصريين هناك يميل العربيه يشاهقون على الحصول على تسجيلاته وبعضهم لم يره قط . والحقبة أنه منذ سيد درويش الذى عاصر الحياة الشعبية وغنى لها وللحركة الوطنية لم تر مصر غير الشيخ إمام ، فكل الفنانين والملحنين الذين جاؤا بينهم كانوا بشكل من الأشكال فنانى السلطان والمصريين

أسرياً) أو أقل ، ولو قنع هؤلاء الأطفال الفقراء بالمستوى المعيشى المتوفر لأطفال العرب لعاش ٩٥٪ منهم .

ويقول التقرير بأن الفقر هو السبب الرئيسى فى عدم تحصين الأطفال بالأصحاء عند المرض ، وهو السبب الرئيسى فى عدم توفر مياه نظيفة للشرب وصرف صحي ، وهو السبب الرئيسى فى عدم توفر الادوية الشافية ، وفى أن أكثر من نصف مليون أم يمئن سنوياً أثناء الولادة ، وحتى اليوم ما يزال أكثر من مليون طفل يموتون من الحصبة بينما ثمن المصل لا يزيد عن ٩ بنسات ١ ويقول تقرير أنه فى أفقر بلدان العالم فبان توقع الحياة لا يزيد عن ٤٠ سنة بينما يقترب توقع الحياة فى الدول الغنية من الثمانين .

وأخيراً يدعو التقرير الدول الغنية إلى أن تستثمر فى مجال الصحة للدول النامية بشكل أضخم كثيراً من المستوى الحالى ، بما فى ذلك إعادة تقييم تكلفة تواتر الدين وأسعار السلع والاستثمار فى الصحة بولم المال كما ينقل أرواح الناس وعليها أن تنقل أن الاتفاق على الصحة ليس استنزافاً للموارد الوطنية ، وإنما هو شرط ضرورى للتقدم الاجتماعى والاقتصادى فالصحة المعتلة تضعف من قدرة الانسان على العمل والانتاج وتمسك من ومشكلة الفقراء .

وهو كلام ينبغي أن تتأمله حكومة عاطف صدقي طويلاً بعد إهمالها الطويل هي والوزارات التى سبقتها لقطاع الصحة ومن قبله قطاع التعليم .

نادر الصحة



مصر

انتفاضة الصحفيين

مرم ٣٠ أغسطس



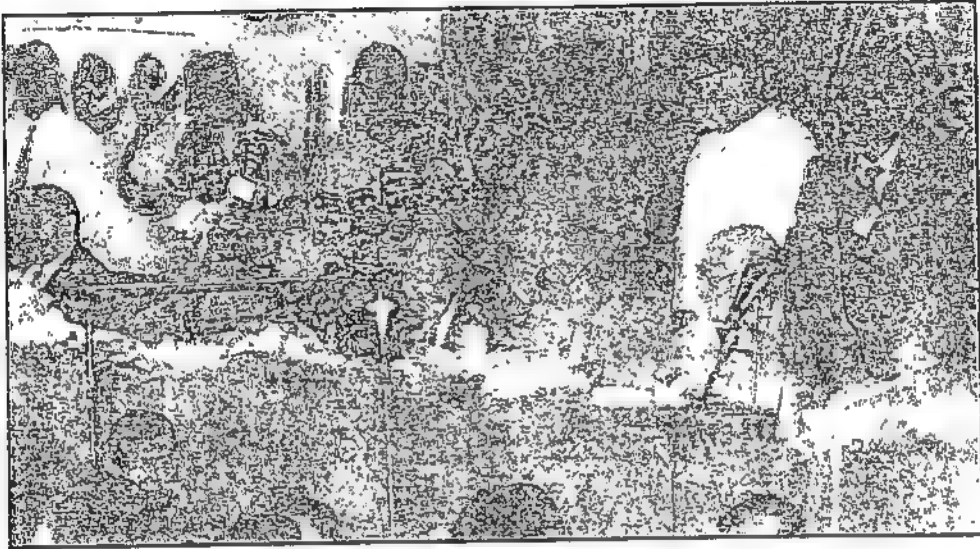
اليسار / العدد الخامس والستون / يوليو ١٩٩٥ <١٣>

عاصفة في سماء الصحافة

★ ★ بعد العهد والعهداء والعمال والمهنيين .. جاء دور الصحافة

★ ★ منكوبو القانون: الوطن والحرية وكلم الشعب

د. رامت
السيد
يتحدث
في
مؤتمر
أحزاب
المعارضة
الناشطة
يولييه ٩٥



مؤتمر أحزاب المعارضة

نجاح هت على سماء الصحافة والوطن كله عاصفة لم تكن الأجواء قبلها هادئة ، ولكن التوتر كان مكتوباً . فالصحافة نشرت بعض وقائع ما يجري على أرض مصر المعرصة من جرائم الفساد .. والقصاص انتفض خاضعاً .

مع هذا لم يتوقع أحد كل ما جرى .. لا إصدار القانون ٩٢ لسنة ١٩٩٥ - خلعة- بأسلوب الضربة القلبية القاضية ولا حجم الغضب الهائل الذي فجره القانون .

الجريمة تمت في لحظة واحدة .. يوم السبت الأسود ٢٧ مايو ، ومسرح الجريمة لم يكن مريئاً آخر شهر مجلس الشعب ، أما أعمال المقاومة فقد امتدت من ٢٧ مايو حتى ساعة كتابة هذه السطور ، وشملت كل الوطن .

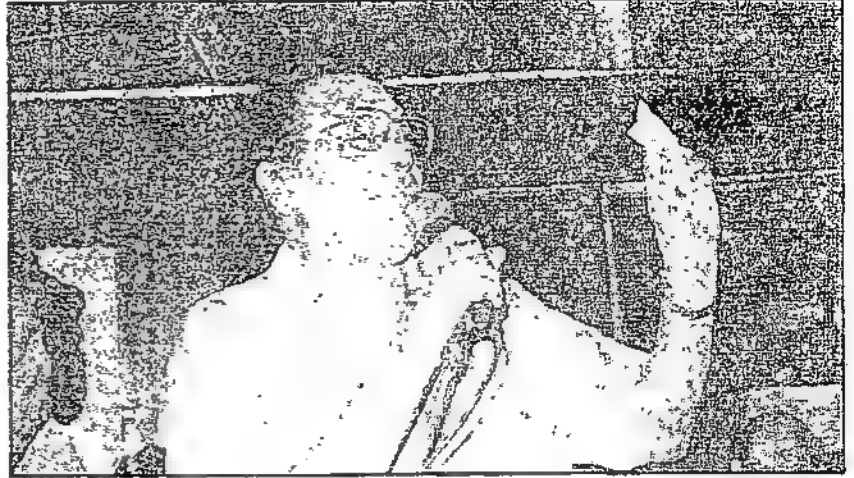
كانت هناك جولات سابقة من الهجوم والدفاع و التعريض والحذر ثم فعلتها الحكومة أخيراً ، فأصدرت قانون اغتيال الصحافة .

قانون لقيط للثقافة تضمن اتجاهات خطيرة:
 * تقسيم الصحفيين إلى فئات في جوارل
 القيد ، بحيث يظل سيف الفصل معلقا على
 رقاب الصحفيين لمدة ١٤ عاما متصلة.
 * جواز ضم مرشحي الاذاعة والتلفزيون
 ومصلحة الاستعلامات -الحاسدين لسلطان
 وزير الاعلام- لجداول القيد في الثقافة ،
 بهدف اشراق الجدول ، وتزريع الثقافة من
 دروها.

* تجويل الثقافة من وطنها في الدفاع
 عن الأعضاء إلى معكبة تأديب الصحفيين ،
 إذا ما تلقى التقييد شكاوى من أنصار ، أو
 هيئات قدر جديتها.

والأمر ليس في حاجة لذلك شديد حتى
 نعرف حرية الأشخاص التي اضيرت من النشر
 في الصحف ، فالصحافة لم تكن في معركة
 مع المواطن البسيط حتى يتوجه بالشكرى
 للتقريب- وامانه ساحات القضاء.

ولكن نرى أكثر بعض أسباب التوتر
 الحالي تعود إلى المنشور رقم ٤١٧٤
 الذي أصدره المستشار مدوح صبي الدين
 عزمي مساعد وزير العدل لشئون التقنين
 القضائي في ٨ نوفمبر ٩٣ لإلزام القضاء
 بضروة إخطار إدارة القلم
 القضائي بجميع القضايا المرفوعة
 على شخصيات عامة مسجلة، حتى
 لو كانت القضايا مجهزة للحكم.
 وقد أثار هذا المشروع ، رلا يزال صجبة



صلاح جيسي يتحدث في المؤتمر

في ٢٥ أغسطس ١٩٩٢ أدلى
 الرئيس مبارك بتصريحات في لقاء مع الطلاب
 بجامعة الاسكندرية قال فيه أنه قد أن الأوان
 لوضع حد لتجاوزات الصحافة.
 وفي أكتوبر ١٩٩٢ ظهر مشروع

في هذا اليوم الأسود، غلقت الحكومة
 عبر نوابها في مجلس الشعب المقررات في
 قضايا النشر، بادعاء مسافة الارتفاع العالمي
 في معدلات التضخم (١) واستحدثت جرائم
 جديدة تقطع الباب على نقد الانحرافات
 بعبارات مثل «الازدراء» والتكدير، التي
 يمكن أن تند بسبقها إلى الخير ، قبل التند...
 واستطعت الحصانة ضد الحبس الاحتياطي في
 قضايا النشر.

باختصار كان مطروحا رأس الصحافة ،
 والمقررات من الأصل غليظة ، والحصانة ضد
 الحبس الاحتياطي في قضايا النشر لم تكن
 استيارا للصحفيين ، لالتعاذلة القانونية أن
 التهم برئ حتى تثبت إدانته ، والحبس
 الاحتياطي إجراء استثنائي لعدم تكفي المنهم
 من أخذ الدليل والدليل في الصحافة منشور
 ، لا يمكن اعتقاده.

سواء الأمانة كانت تنسركم منذ سنوات
 شاق فيها الخاف على رقاب الصحفيين ..
 معدون (كني يدار ضد الصحافة ليست في
 حاجة إلى تذكير .. إحالة الصحفيين
 لحاكم عسكري تجري على قلم وصاق
 ، منذ سنوات قرارات حظر النشر
 تنال في كل قضية متعلقة بالفساد ،
 استلزام الحصانة ضد الحبس
 الاحتياطي تم تحليا مع عبد العظيم
 ستان ثم عادل حسين.

ولكن الانجاء لحق الصحافة ، اخذ
 بتصاعد مشعة في الاعوام الثلاثة الأخيرة ،
 - حسد - كبر ، - ساج - دراسة - انشطة - التي
 امسكت بخناق اسلا.

جلال عمار يتحدث في المؤتمر



في الأوساط القضائية التي وقعت منذ زمن
سطلب نقل تسمية هيئة التفتيش القضائي
لمجلس القضاء الأعلى ، تنعيما لاستقلال
السلطة القضائية وابتعادا يد عن هيئة
السلطة التنفيذية.

باختصار كان تحصيل الفساد مطلباً
أساسياً لكل مكبري الشر من كبار المافيات.
وإذا كانت انتفاضة أكتوبر ١٩٩٣ التي

استطعت فيها الإرادة الجماعية للصحفيين
مشروع القانون اللقيط ، حتى تكرر له الجميع
، ولم يعرف أحد من وضعه كطفل سفاح على
أبواب النقابة ، فإن الحركة قد انتقلت إلى
المجلس الأعلى للصحافة وإلى زنازين
السجون.

فالحكومة بعد أن خسرت جولة تحريك
النقابة لمحكمة تأديب نقلت الهمّة إلى المجلس

الأعلى للصحافة الذي أضيق
لصلاحياته القيام ب مهمة صاندر
التضيقية السياسية ، وصحكمة
تأديب الصحف وهيئة الرقابة المالية
حتى أجازت التمديل بسحب رخص إصدار
الصحف، إذا خرجت عن خط الحرب ا مع ان
التزام الجريدة بخط الحزب مسألة تخص الحزب
، لا مجلس الصحافة ، ولكن المؤشر كان
واضحاً في الرغبة في حصار الصحافة.

ولم يكف الانتصار الذي حققته الحكومة
في المجلس الأعلى للصحافة لتضيق حزمة
تحريك النقابة لمحكمة تأديب فجرت عملية
تكتيل بمعادلة حسين ، أمين عام حزب العمل
ورئيس تحرير جريدة الشعب السابق ، ولكن
الضيق الصحفي والوطني العام لمع في الجريمة
مع عادل ، ملائح كل المجرمات اللائحة ،
فانتفض مرة أخرى وجرده من الأسر ، وربما
محاولة اغتيال.

وجاء فصل آخر من فصول هذه المأساة
بإصرار الحكومة على أن تضرب عرض الحائط
بمطالب الجمعية العمومية والمؤتمر العام
للصحفيين بمد سن الاحالة للتقاعد بالنسبة
للصحفيين إلى ٦٥ عاماً ، شرط عدم تولي
المناصب القيادية ، فأجازت الحكومة مد السن
سنة بسنة لأغراض التطريح - لمن يشغلون
المناصب القيادية ، كي يستمرروا فيها ، وضربت
عرض الحائط بتوصيات الجمعية والمؤتمر
ومجلس الدولة.

وللأمانة فلن يكون ذلك علامة على حالة
عناد ، بل على ما هو اعشق أزمة سلطة
شاخت في صواعقها ، على حد تعبير
الكاتب الكبير محمد حسين هيكل في
رسالته للجمعية العامة للصحفيين بعد ذلك
في ١٠ يونيو ١٩٩٥ - لما جرى في مجال
الصحافة ، جرى في النقابات العمالية والمهنية
الأخرى وغيرها وقوانين بالمقاس تدبها لنشائج
عملية النشر التي أضحتت مرائع وجبال
السلطة.

وانعكست هذه الأجراء كلها في انتخابات
مارس ١٩٩٥ التي حققت فيها ثرى التعبير
في النقابة انتصاراً كبيراً في مجال
الدعاية التي تركزت في التسيب إلى
المخاطر المحدقة بحرية الصحافة واستقلال
النقابة ، وفي صناديق الاقتراع التي وسعت
حصة القوى الديمقراطية وصمدت بمثلها
إلى مراكز متقدمة ، حتى من لم ينل منهم
شرف قسيل الصحفيين في المجلس.

فقد كانت المعركة في جوهرها معركة
للدفاع عن الديمقراطية وضد الفساد ، لم

والقضاء يقول:

أي قيد على حرية الرأي

يتمتعي بصادرة الحريات جميعها

في ١٤ مارس ١٩٩٠ كان هناك نفر من أبناء مصر ما زالوا يحاكمون منذ عام ١٩٨٠
أمام محاكم أمن الدولة بتهمة حيازة منشورات ومطبوعات تحض على تغيير مبادئ الدستور
الاساسية والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وتطالب النيابة بإدانتهم بمراد من
قانون العقوبات ، هي نفس المواد التي استند المشرع إلى بعضها في اضافة جرائم جديدة
وتغليظ العقوبات على النشر في القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ .

ورأت المحكمة برئاسة المستشار محمد سعيد العشماوى جميع المتهمين ، وقالت في
حكمها... وحيث أن المحكمة تنزه إلى أن حرية الرأي هي أهم حقوق الإنسان وأول حقوق
المواطن لا ينبغي تأنيده مهما كان ولا الحجر عليه بأي سبيل ، طالما أنه لم يقتصر باستعمال
القوة أو يلجأ للظلم إلى العنف أو يتصل بالدعوة إلى الإرهاب ، وأي قيد يوضع على
حرية الرأي مهما كان وكيفاً دق لابد أن ينتهي إلى مصادرة الحريات جميعاً حلقة بعد حلقة
وحالة إثر حالة ، مما يؤدي إلى نظام دكتاتوري يقيض تضييق فيه كل القيم ولحق كل المبادئ
وتتلاشى فكرة المواطنة ويهدد مبدأ سيادة القانون.

وحيث أن المحكمة تكرر في هذا الحكم ما سلف لها أن أبدته في حكم سابق في القضية
رقم ١٨٢٠ - ١٩٨٦ عابدين ، ١٩٨ لسنة ١٩٨٦ كلى وسط القاهرة من مناشدة المشرع
تعديل التشريع بحيث يفصل بين سلطة التحقيق - وهي قاضي التحقيق أصلاً ، وسلطة
الإتهام - التي تباشرها النيابة العامة - على الأقل في قضايا الرأي والقضايا السياسية ،
فيكون التحقيق في هذه القضايا من اختصاص قضاة التحقيق وحدهم ، لأن ذلك أكمل
سبيل وأصح طريق لضمان حريات الأفراد وصيانة حرية الرأي وتحقيق حكم الدستور ، وتساك
المحكمة عما يدعروا إلى أن تؤكد ذلك من واقعات الدعوى المطروحة ، واثقة من أنها لن
تفهب عن قفلة المشرع.

وحيث أن المحكمة وهي تفصل في دعوى استطالت مدة عشر سنوات بقي فيها سيف
الاتهام مسلطاً على نفر من رجال مصر ، ثم انتهى الأمر بعد محاكمات طويلة وطعن من
الجانبين وأحكام متعقدة - إلى براءة جميع المتهمين - لتصدر (المحكمة) المشرع إلى مصادرة
النظر في قانون العقوبات خاصة والقوانين الجزائية عامة لرفع تعرض المناهيات التي وضعت
في ظروف معينة لمراجعة أوضاع خاصة ثم تجاوزتها الأحداث فأصبحت متناقضة مع الظروف
المعاصرة متعارضة مع غيرها من نصوص استجذبت في الدستور وفي باقي القوانين ، من
هذه المواد ، مواد الاتهام في هذه الدعوى التي أدت إلى رفع سيف الاتهام وشغل سلطة
الاتهام وسلطة الحكم مدة عشر سنوات ينتهي الأمر بعدها براءة جميع المتهمين.

يلتفت فيها الصحنون إلى ذهب المعز وسيفه.

لم تلتقط الحكومة من كل هذه المقامات ، ان هناك روحا تأني أن تنهزم أو تنكسر ، أو ان حلقاات الأئمة تستحكم وتضيق الابواب لرياح التغيير ، وكان أساسا اختيارا أن تغير أو تتغير.

هذه الرسالة قرأتها مبكراً ، واختارت الاجراء كما تبين في قوانين تعيين القضاء في الجامعات ، والقصد في التري والنقابات الصالية ، واللانون ١ لسنة ٩٣ ، رقم ١٠٠ للنقابات المهنية ، والهجمات المتعالية على الاحزاب والمصحف ، فلا كان يوسعها ضرب النساء أو توسيع هامش الحريات ، أو الخروج من أسر علاقات التبعية لقطاب النظام الدولي الجديد.

والضربة الأخيرة .. جاءت في هذا السياق .. سياق الأزمة الشاملة والتدابير الامنية ، ورفع حالة الحصار ، فكان ان انتصرت لقانون بجعل من السجن حالة عامة ، وعلق رأس الصحافة على حبل المشنقة

ولم يكن ذلك مقطوع الصلة بكل ما يدور في المجتمع ، وآخر حلقاته ما بدأت الصحافة في نشره عن «لبن المسنول الكبير» وفي الحقيقة فإن تجهيل المصدر كان يعود إلى الخطوط الحمراء غير المصرح للصحافة بتجاوزها ، وان تناقلتها الشائعات ، على كل لسان.

كان هناك ما يوحى ان في الجو شيئا ، ولكن لم يتوقع أحد أن يكون عاصفة.

فبعض الشخصيات الدينية المرموقة كتبت مقالات من موقف «الاسلام من الشائعات» ، روى مقالات ظهرت فجأة - قبل القانون - وبعض الكتاب صنعوا من أنفسهم هيئة دفاع عما يتردد من شائعات وقاموا بتعليقات سيادية في مواقع الاحداث على شبكة الوزارة.

ولكن العاصفة لم تنتصر على ما أثاره القانون من زوابع ولكنها امتدت الى ما تحره من مقاومه.

الحلقة الأولى في مجلس الشعب بموقف نواب التجمع وبعض المستقلين في المجلس ضد القانون ، ولكنها حلقة انتهت بان نظر رئيس مجلس الشعب إلى الأبدى المرفوعة بالمرافقة الدائمة ثم قال «مراقبين»

والحلقة الثانية كانت في عيد الإعلاميين ، عندما اعترض جلال همسي وكيل القابة بتشكيل من المجلس - على القانون

المحكمة الدستورية:

قانون باطل دستوريا

ثار نقاش طويل حول دستورية القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ . ويقول المستشار محمد عرض المر رئيس المحكمة الدستورية العليا في تقديمه للأحكام التي أصدرتها المحكمة (الجزء الخامس - المجلد الثاني) ..

«... لا يتصور أن تتعارض أحكامها لأحكام المحكمة الدستورية العليا أو تهادم أو تتنافر فيما بينها ، ولكنها تتكامل في إطار الوحدة العضوية التي تجمعها ، وتتجانس من خلالها معانيها بما يكفل اتساقها وتربطها ليكون إدهاء قاضيا لقوا ، وانكار تألقها واتصال أجرائها عيشا».

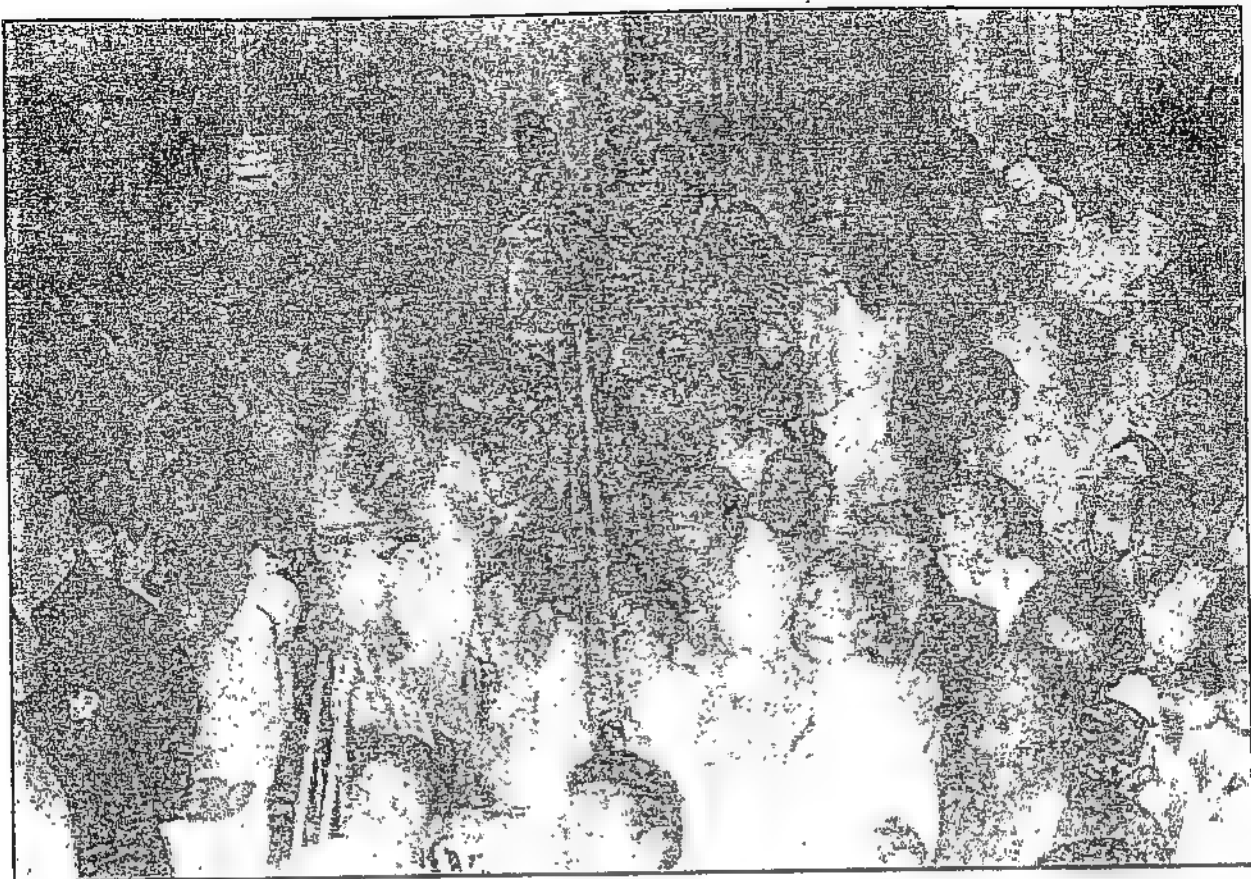
وبهذا المفهوم الصحيح لأحكام المحكمة الدستورية العليا ، يمكن القول أنه قد صدر منذ عام ١٩٩٣ حكم بعدم دستورية القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ .

ففي جلسة ٦ فبراير ١٩٩٣ ، قالت المحكمة في حكمها في القضية رقم ٣٧ لسنة ١١ قضائية «دستورية».

فإن من الصحيح كذلك أن الطبيعة الزاجرة للمقبرة التي ترتفعها الدولة على من يخلون بنظامها ، لا تقدم ضمانا كافيا لصونه ، وإن من الخطر فرض قيود ترفع حرية التعبير بما يحد المواطنين من ممارستها ، وأن الطريق إلى السلاسة القومية إنما يمكن في ضمان الفرص المتكافئة للحوار المفتوح لمراجعة أشكال من المماناة - متباعدة في أبعادها - وتقرير ما يناسبها من الحلول النابعة من الإرادة العامة . ومن ثم كان منطقها ، بل وأمرها محتوما أن يتحاز الدستور إلى حرية النقاش والحوار في كل أمر يتصل بالشئون العامة ، ولو تضمن انتقادا حادا للقائمين بالعمل العام ، إذ لا يجوز أن يفرض على غيره صمتا ولو كان معززا بالقانون ، ولأن حوار القوة إهدار لسلطان العقل وطرية الإبداع والأمل والخيال ، وهو في كل حال يولد رهبة تحول بين المواطن والتعبير عن آرائه ، بما يعزز الرغبة في قمعها ، ويكرس عدوان السلطة العامة المناوئة لها ، مما يهدد في النهاية أمن الوطن واستقراره.

وحيث إنه على ضوء ما تقدم ، فإن انتقاد القائمين بالعمل العام - وإن كان مريرا - يظل متمسكا بالحماية التي كفلها الدستور لحرية التعبير عن الآراء بما لا يخل بالمضمون الحق لهذه الحرية ، أو يجاوز الأغراض المقصودة من إرسائها . وليس جائزا بالتالي أن تفترض في كل واقعة جرى إسنادها إلى أحد القائمين بالعمل العام ، أنها واقعة زائفة أو أن سوء القصد قد خالطها.

... فالطبيعة البناءة للتقيد لا تفيد لزوما رصد كل عبارة احتراحا مطبوع ، وتقييمها - منفصلة عن سياقها - بتبليس صارمة ، ذلك أن ما قد يراه إنسان صوابا في جزئية بذاتها ، قد يكون هو الخطأ بجذبه عند آخرين . ولا شبهة في أن المناقشين عن آرائهم ومعتقداتهم كثيرا ما يلجأون إلى المنال ، وأنه إذا أريد حرية التعبير أن تنفص في المجال الذي لا يمكن أن تحيا بدونها ، فإن قدرنا من التجاوز بتعبير التسامح فيه . ولا يسوغ بحال أن يكون الشطط في بعض الآراء ، مستوجبا إصالة تداولها . وتقتضي الحماية الدستورية لحرية التعبير ، بل وشايتها النهائية في مجال انتقاد القائمين بالعمل العام ، أن يكون نفاذ الكافة إلى الحقائق المتصلة بالشئون العامة ، وإلى المعلومات الضرورية للكاشفة عنها متاحا ، وألا يعال بينهم وبينها اتقاء لشبهة التعريض بالسمنة - ذلك أن ما نصفيه إلى دائرة التعريض بالسمنة - في غير مجالاتها الحقيقية - لتزول عنه الحماية الدستورية ، لا بد أن يقتطع من دائرة الحوار المفتوح المذكور بهذه الحماية ، بما يخل في النهاية بالحق في تدفق المعلومات ، وانتقاد الشخصيات العامة بمراجعة سلوكها وتقييمه ، وهو حق منفرع من الرقابة الشعبية النابعة من نقطة المواطنين المعنيين بالشئون العامة الحريصين على متابعة جرائها السلبية وتقرير موقفهم منها . ومؤدى إنكاره أن حرية النقد لن يراولها أو يلتصق طرقها الا أكثر الناس اندفاعا أو أقوام عزماء . وليس ادعى إلى إعانة الحرار الحر المنشوع من أن يفرض قانون جثتي قيودا باهظة على الأدلة انسابية لشبهة التعريض بالسمنة . في أنوال تصفحتها مطبوع - إلى حد يصل إلى اهدار الحق في تقديمه.



الجمعية المصرية لتقابة الصحفيين ضد قانون الصحافة الجديد

الجماعة يهاب الأمل كما أنه وان نزع الخصاصة ضد الحبس الاحتياطي في قضايا النشر إلا أنه قدمها هدية للنقاد والمثقفين.

فكل عدوان على حرية الصحافة كان قرين العدوان على حق المواطن في المعرفة، وعلى حاضر ومستقبل الوطن. وكان سلاح الاحتلال أو الاستبداد أو الفساد في معاركهم ضد الشعب.

فصحفاً أقباطين الجديدي ليست بضع صحف، بل كل الشعب ولذلك فإن مسرح المقاومة لم يقتصر على دار نقابة الصحفيين في ٢ شارع عبد الحفيظ ثروت. بل طلب القاهرة.

بل استند لكل مواقع القوى الحية في مصر. ولا يمكن كسب معركة صحفية، إلا بمشاركة كل حد القوى كطرف أصيل أصابها التآمر، سلباً أصاب بسوء الصحفيين.

وبتلخص في هذه المعركة الدائرة الآن كل ملامح الأزمة وكل احتمالات الخرج منها، إما أن ترفع الديمقراطية رأيات النصر أو يخلق الفساد والاستبداد نصراً

سين السبعة، الذي أصدرته أغلبية الحزب الحاكم في مجلس الشعب.

ثم إن مناخ النضب قد امتد أيضاً إلى ما هو أبعد من الماضي والحاضر.. إلى المستقبل نفسه، لأن القانون علامة على حسم اتجاه داخل دوائر الحكم لمواجهة الأزمة بالاجراءات الانشائية تصور معها البلاد إلى اجراء سنير جديد، ما لم تقطع عليه الطريق عمليات المقاومة.

ومن هنا، أصلي النضب العارم بخافو حثيثية صانعي من التاريخ ان انتفاخات سنير، انضغاب على الأبواب. وأن الثانيين سؤشر على انتفاخات تحري تحت اخراصة المشددة، وذلك بمسد أن اراحت الحكومة نفسها من انتفاخات النقابات النضالية باجراء بسيط هو مد الدورة لمدة عام.

أكثر من هنا، فقد ضاعف من موجة النضب أن قانون الصحافة قد حرم المجتمع من حرية الصحافة والتعبير عن

ومساحصان بكر ومصطفى بكرى ومحمد العال اليانيري الذي دخل قى حوار مع الرئيس حول مساوئ القانون وأثره في تعيد حرية الصحافة.

في غير هذا المكان سوف تنابع عمليات المقاومة، في خلفاتها الرئيسية، ويكفي هنا الإشارة إلى عدة نقاط.

١- من وجهة النضب، هناك اثر لحرمان القانون لشعبه ما هو أبعد وأشنع من توريث في علاقات الصحافة بهزيمة الحكم فهو تنكس مستزوداً من التقلد وخسرو انصام لأسباب اقتصادية واجتماعية كما أنها تنكس طبيعة هيئة المصداق بنمو كجبهة اتصال بين الرأي العام والسياسية والحكومية والادارية في المجتمع لم تاتي تعكس طبيعة المعاداة السياسية لصحة حرية الصحافة على اراضي محاصرة في المقدرات ولم تعد تلك وسيلة اتصال لا بلاغ رسالتها غير ما تحمله الصحة.

من هنا كن اهتمام الرأي العام والنقابات والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني تعبيرا عن

في دمشق، تشرين، بعض مناهج الصحافة، مستنداً إلى مسار ديمقراطي لتفسير يفتح أمام

جميعاً هم صكوك الامور ١٢ لسنة ١٩٩٥

أشكال حركة النضال

الاعتصام ، الاحتجاج ، الاعتصام ، الإضراب

مظاهرة تاريخية في الجمعية القومية الطارئة للصحفيين

البيت ١٠ يونيو ١٩٩٥ حركة نقابيين والسنة

في مصر والعالم

الاحزاب والنقابات ومواطنين عاديين.
الاضراب العام: بمشاركة كل صحفي
مصر ، ومقرر له يوم السبت ٢٤ يونيو.
مقالات تاريخية: فكرة مصطفى أمين.
في الأخبار صباح الاثنين ٢٩ مايو والتي
بدأها بالقول: هذا القانون ضد الحرية وضد
الاستبداد وضد الشعب المصري كله) واختتمها
بالقول: ان الصحافة لا تدفن سرًا) ورسالة
يُجمل الي الجمعية الطارئة في ١٠ يونيو
والتي قال فيها: وان وقائع اعداد القانون كانت
اقرب إلى اجراء ارتكاب جريمة منها إلى اجراء
تشريع عقاب) وأنه (يعكس أزمة سلطة
شاخت في مراقبتها).

القائمة السوداء: النواب: رئيس
مجلس الشعب، رئيس اللجنة التشريعية ،
وكيل اللجنة التشريعية ، أمين سر اللجنة
التشريعية ، اذوار الدهسي ، ابراهيم
النسكي، زعيم الأغلبية، وكيل المجلس الأعلى
عن الفئات ، طارق الجندى ، فائدة كامل.
الوزراء: رئيس الوزراء، وزير الدولة
لشئون مجلس الشعب ، وزير الدولة لشئون
مجلس الشورى ، وزير الدولة لشئون مجلس
الوزراء ، وزير العدل.

اجتماعات للتنسيق: اجتماع مشترك
لرؤساء احزاب وتحرير صحف المعارضة بحزب
الوفد مساء الاثنين ٢٩ مايو ، تقرير فيه
احتجاب الصحف عن الصدور لمدة يوم، مؤتمر
صحفي لرؤساء احزاب المعارضة ظهر الأربعاء
٢٩ مايو واجتماع رؤساء تحرير صحف
المعارضة يوم الأربعاء ٧ يونيو ، تم فيه
الاتفاق على مواصلة الحملة على الفساد، ثم
الأربعاء ١٤ يونيو اعلنوا فيه الالتزام بقرارات
الجمعية العمومية ، ومؤتمر عام لكل القوى
الديمقراطية في حزب الوفد مساء الأحد ١٨
يونيو.

اجتماعات تحضيرية: اجتماع بدار
الثقافة مساء الثلاثاء ٤ يونيو بمشاركة أعضاء
من المجلس ونوابين سابقين وكبار وشباب
الصحفيين للتحضير لاعتصام الخميس ٦
يونيو ، واجتماع في الأهرام ، بدعوة من
ابراهيم نافع ، تقيب الصحفيين شارك فيه ٤٦
صحفيًا من مختلف المؤسسات.

حلقات نقاش: يوميه في حديقة
الثقافة ، بمشاركة اوسع من جيل الشباب ، من
كل المؤسسات.

اجتماعات تنسيق: اجتماع رؤساء
احزاب وتحرير صحف المعارضة بقر الوفد مساء
الاحد ٢٨ مايو ، تقرير فيه الاحتجاب الرمزي
عن الصدور لمدة يوم، ومؤتمر صحفي لرؤساء

الاحتجاب: احتجاب الوفد والشعب
والاحرار يوم الجمعة ٢ يونيو والحقبة ..
السبت ٣ يونيو ، والحضر ومصر .. الأحد ٤
يونيو والعري .. الاثنين ٥ يونيو ..
والأهالي الأربعاء ٧ يونيو.
الأمسيات: امسية فنية مساء الثلاثاء
١٦ يونيو غنى فيها للحرية محمد منير
وفاروق الشرابي وانشد اشعار الحرية سيد
حجاب وعبد الرحمن الاندوي وشارك فيها
عدد من كبار الفنانين بينهم جليل راتب
ونزيق صالغ وداد عبد السيد وفصحية
المسال.

الاعتصام: اعتصام صحفيو الحقبة
يوم السبت ٣ يونيو والعري الاثنين ٥ يونيو
والاهالي الأربعاء ٧ يونيو ، والاعتصام العام
للصحفيين الثلاثاء ٦ يونيو.

الجمعية الطارئة: صباح السبت ١٠
يونيو ، وقع في دفتار الحضور ، قبل بدء
اعمال الجمعية ١٧٢٠ صحفيا ، وحضر بعدها
قراءة ٥٠٠ صحفى واربى الصحفيون في
الخارج يبرقيات تأييد لوقف النقابة ضد قانون
اغتيال الصحافة ، كما نقلت الجمعية برقيات
من منظمات الصحفيين في العالم ومن

من ٢٧ مايو الي ٢٢ يونيو تشابهت في
صنوف الصحفيين ، والرأي العام حلقات
المقاومة وتدرجت بين الحطة الصحفية بالحبر
والقلم والرسم والكتابات ، وبين اعلان
الحداد بالمانشيتات السوداء إلى اعلان القائمة
السوداء ، باسماء من اصعدوا القانون ومزجت
عمليات المقاومة بين المؤتمرات الدورية وحلقات
النقاش في حديقة النقابة ، والجمعية الطارئة
لمواجهة الأزمة ، كما شكلت الاحتجاب و
الاعتصام والاضراب ، المقرر له يوم ٢٤ يونيو
السابق.

شاركت في حركة المقاومة مختلف الاجيال
الصحفية من كل المؤسسات وكانت مشاركة
الصحفيين ، في الصحف الغربية ثانية في
أكبر حركة احتجاج تشهدها النقابة منذ
شهرات الستين ولتبدأ المقاومة غلاسات في كل
مجال

المؤتمرات: مؤتمر الخميس ١ يونيو بدعوة
من مجلس النقابة ، والسبت ١٧ يونيو بمبادرة
من أعضاء الجمعية العمومية والأربعاء ٢١
يونيو بعد لقاء الإشر صارك مع مجلس نقابة
الصحفيين

انتفاضة الصحفيين . . تقدير موقف

اتفاق جهائي على وقف الحركة :

إسقاط القانون

النقابة عدد من أعضاء المجلس هم مجدى مهنا ومحمى قلاش وجياني الميرغنى مع بعض قدامى النقابيين والصحفيين الكبار وممثلين عن جيل الشباب لتقدير الموقف. وقد شارك فى الاجتماع ، من غير أعضاء المجلس ، تبعا لترتيب المشاركة بالحديث كل من صلاح الدين حافظ واحسان بكر وحسين عبد الرازق وجمال فهمى وجلال حارث وصمدت الزاهد وطليل وشاد ونسبيل عياد وكرام محمود ود. محمد السيد سعيد وكامل زهرى. ويمكن لمرة اتجاهات النقاش فى النقاط التالية:

* اجماع كامل من كل المشاركين فى الاجتماع على رفض القانون ، رفضا تاما .
* العمل على نجاح الاعتصام المقرر له صباح اليوم التالى واكتمال النصاب القانونى للجمعية الطارئة التى دعا إليها المجلس .
وعدد كبير من أعضاء الجمعية الطارئة والمقرر لها صباح السبت ١٠ يونيه ، واعتبار الجمعية العمومية فى حالة انعقاد دائم حتى يسقط القانون .

* الحرص على وحدة الصحفيين ، وتركيز حركة الاحتجاج ضد القانون ، وتنادى كل ما يمكن ان يؤدى لانقسام الحركة ، وتشريدتها وتشتيت جهدها فى معارك جانبية .
* استنكار مواقف الذين أيدوا القانون فى عهد الاعلاميين أو مقالات منشورة بالصحف والمجلات وبرامج الاذاعة والتلفزيون .

ولا يبقى فى هذا المجال سوى ضرورة الإشارة إلى أن كلاً من صلاح الدين حافظ

الطارنة ، واعداد القانة السودا ، باسماء الذين شاركوا فى قانون اغتيال الصحافة ، كما تبلورت فكرة لجان الاضراب فى المؤسسات الصحفية ، ومن اجتماعات الحديثة أيضاً أعدت الورقة الخاصة بمشروعية حق الاضراب.

حركة الاحتجاج :

أفاضت الصحف فى نشر وقائع ما جرى فى المؤتمرات التى عقدت بذار النقابة وتفاسيل الجمعية العمومية الطارئة (١٠ يونيه) واعتصام (٦ يونيه) والمؤتمرات الأخرى التضامنية ، والتي كانت فى حقيقتها مظاهرة جماعية تضامنية ضد القانون.

وقد سبقت كل هذه الأشكال الاحتجاجية عمليات تحضير كانت تتم فى حديقة النقابة وصالات التحرير فى المؤسسات الصحفية وعلى الأخص قبل الاعتصام والجمعية الطارئة والاضراب العام

ونقد اخترنا أن ننشر عن اجتماعين صغيرين لتقدير الموقف أحدهما تم مساء الثلاثاء ٤ يونيه بذار النقابة ، والثانى تم مساء الخميس ٨ يونيه . بجزيرة الأهرام .. كان الأول قبل الاعتصام والثانى قبل الجمعية الطارئة . ومن المقرر عقد اجتماع ثالث مساء الخميس ٢٢ يونيه بالأهرام ، قبل الاضراب العام هذا الاجتماع الأخير لن يسعنا الوقت لأن نلحق بمادته إلى المطبعة:

١- قبل الاعتصام

فى ٥ يونيه ٩٥ ، ليلة الاعتصام ، اجتمع فى دار النقابة . وبمبادرة من مجلس

احزاب المعارضة ظهر الاربعاء ٣١ مايو ، واجتماع رؤساء تحرير صحف المعارضة الاربعاء ٧ يونيه تم فيه الاتفاق على تصعيد الحملة ضد الفساد واجتماع الاربعاء ١٤ يونيه تم فيه الاعلان عن الالتزام الكامل لصحافة المعارضة بقرارات الجمعية العمومية ، وبدأت نشر القوائم السوداء.

لقاء مع المسئولين: لقاء مجلس النقابة مع وزير الداخلية صباح الثلاثاء ١٣ يونيه ومع وزير الاعلام السبت ١٧ يونيه ومع الرئيس مبارك الاربعاء ٢١ يونيه.

تضامني:

* تأييد الاحزاب والنقابات ومنظمات الصحفيين اللبنانيين.

* دراسة مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان فى مساوى القانون ، الخميس ٣١ مايو.

* بيانات دعم من المنظمات المصرية والعربية لحقوق الانسان ، ومنح المنظمة المصرية لحقوق الانسان الجائزة السنوية لحرية الرأي والتعبير لنقابة الصحفيين.

* دعم عمال الطباعة والنشر.

* تأييد اتحاد الكتاب لوقف الصحفيين.

* منظمة الحقوقيين الدولية تطالب الرئيس مبارك بالغاء القانون.

طالبلمان الأوروبى يستنكر الحملة على الصحافة المصرية.

مؤتمر عام: مؤتمر القوى الوطنية فى حزب الوفد مساء الاحد ١٨ يونيه ، شارك فيه ممثلون من الاحزاب والنقابات وكل القوى الديمقراطية ، وحضره قرابة ١٠ آلاف مواطن وهو أول مؤتمر مشترك للمعارضة بعد مؤتمر عشرين عام ٨٧.

اجتماعات الحديثة

بين المؤتمرات ، والاعتصامات ، والجمعيات الطارئة ، والأنبيات الفنية تحركت النقابة إلى خلية نحل ، بلقاءات يومية ضمت عشرات الصحفيين فى حلقات نقاش ، لبحث الخطوات اللاحقة ، وأشكال التعبئة والمقاومة ، وقد شارك فى هذه الاجتماعات صحفيين من مختلف المؤسسات الصحفية ، كما شارك فيها من أعضاء المجلس بصفة دائمة وجياني الميرغنى ومحمى قلاش، وبصفة متقطعة مجدى مهنا.

ومن هذه الاجتماعات تبلورت فكرة مؤتمر السبت ١٧ يونيه والأصمعية الفنية يوم الثلاثاء ١٠ يونيه وسلسلة الندوات الخاصة بحرية الصحافة وغيرها من الاشكال التى تستندل تحقيقات متصلة للمشاهدة بين أعضاء الجمعية العمومية والنقابة ، كما اهتمت هذه الاجتماعات بمتابعة قرارات الجمعية العمومية



مؤتمر أحزاب المعارضة بربطه ١٩٩٥

مشروعية حق الإضراب ، واتساع نطاق حركة الاحتجاج ، وأهمية الاستمرار في التعبئة وقطع الطريق على محاولات تقسيم الصلوف ، وإن لم يعارض جمال أو كارم في الإضراب الشرعي.

« رفض استخدام سلاح الإضراب: لا من زاوية إنكار حق الإضراب من الناحية المدنية أو كحق ديمقراطي ولكن من الزاوية العملية ، الخاصة باحتمالات التعاضد في ظل ملكية الدولة للصحف ، واحتمالات انقسام الحركة ، فضلا عن الاستخدام المبكر للموجة الأخيرة الأمر الذي يكر أن يحبط الحركة هذا الاتجاه العليد أحسان يكر رصلاح الدين حالي.

التأديب

كما كانت هناك اجتهادات مختلفة بالنسبة لمسألة حياة النهر بعدا القوي لتتبدد حيث عبر مبعث الزاهد عن مخاوفه من اتساع دائرة المحالين إلى التأديب بصورة قد تؤدي

كجزء من التشريع المصري ، ونشا لاحكام القضاء ، بعد تركيع مصر على المعارضة الدولية واقراؤها في مجلس الشعب ، وتصديق رئيس الجمهورية عليها ، ونشرها في الجريدة الرسمية.

واقترح حين عبد الرزاق أن تبدأ الدعوة بإضراب لمدة ساعة ثم زيادة المدة بعد فترة أخرى وترك مساحة بوضاء وشار داخلها إلى أن الصحفيين قد أضربوا عن تحرير هذه المداخلة احتجاجا على قانون اشتغال الصحافة ، وصولا إلى الإضراب العام والاحتجاج في سواحه لاحق.

وأشار خليل رشاد إلى إمكانية تفويض المجلس في استخدام سلاح الإضراب في حالة فشل المفاوضات مع المسؤولين.

وأكد جمال فهمي على ضرورة تشكيل « إضراب في فترة انتقالية » إلى اتجاه الإضراب العام المباشر مال إليه جمال فهمي وكارم محمود على أساس

وأحسان يكر قد أكدرا على ضرورة عدم المساس في المناقشة الخاصة بالتأمين بشخص رئيس الجمهورية.

اجتهادات

أما بالنسبة لاشكال المناقشة فقد كانت هناك اجتهادات عديدة ، على الأخص فيما يتعلق بمسألة الإضراب ، والتأديب بالنسبة لأعضاء الهيئة الذين أيدوا القانون ، وتسييم وتدمير اتجهات حركة مجلس استايف ، وقد عكست هذه الاجتهادات تسييم متضاربة لسقف المعيار لمحرمة رده الفعل الشكوي المتروك

الإضراب

وقد تراوح الموقف من الإضراب بين ثلاثة اتجاهات

أولها : الإضراب الجزئي ، وهو الإضراب الذي دعا إليه حين عبد الرزاق ، مستندا أولا إلى مشروعية حق الإضراب

لاتصريف الحركة إلى معركة جانبية ، خاصة وإن مؤتمر الخميس ١ يونيو أصدر حكماً صارماً على مزبدى القانون ، وأكد نفس هذا الاتجاه حسين عبد الرازق وحذر من سيادة هذا التوجه في الجمعية الطارئة وأبدى استعداده لمعارضته علناً حتى لا تدخل الحركة في سناهاذ فرعية ، بينما ألح د. محمد السيد سعيد على عدم مشروعية التأديب في قضايا الرأي ، من حيث المبدأ ، وعارض بشدة استخدام التأديب كسلاح للردع.

وفي المقابل أكد جلال عارف ، على أنه لا ينبغي شق وحدة الحركة ، وإن رجع كاسرى الاضراب ضرورى للحفاظ على الوحدة ، وإن الاحالة للتأديب لا تمتنى بالضرورة اتخاذ قرارات بالشطب من جدول التبد ، وساندة في هذا الاتجاه كارم محمود وجمال قهني.

حركة التضامن

السح جلال عارف وحسين هيد الرازق على ضرورة كسب أكبر دعم ممكن لحركة الصحفيين من خلال الصلة بالنقابات المهنية والاحزاب ومنظمات حقوق الانسان وكافة منظمات المجتمع المدني وتسابات الصحفيين والكتاب ، وأشار جلال عارف الى أهمية حجز ساحة اعلاتية في كل الصحف

لنشر بيانات مجلس النقابة والاعتصام والجمعية الطارئة في حالة رفض النشر في المساحات المخصصة للتحرير . كما أكد على أهمية أن يكون اسقاط القانون هو الخد الأدنى للحركة.

مقترحات بديلة (الإطار

القانوني)

أكد صلاح الدين حانظ على أهمية أن يتسلح المجلس بهيئة من كبار المستشارين القانونيين تتولى إعداد مذكرة قانونية لبيان مبادئ القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ والرد على ما أثير بشأن تبرير واقتراح اساءة عدد من كبار المحامين.

ونقل صدحت الزاهد اقتراحا بلورد المستشار بعين الرفاعي رئيس مؤتمر العدالة ونادي القضاة الاسبق بضيف إلى الموقف الخاص برفض القانون ضمانات أخرى تتصل بضرورة الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق بتشكيل هيئة قضائية من محكمة النقض ، تختار بالقرعة السنوية ، يكون لها وحدها كل سلطات قاضي التحقيق في قضايا النشر ، بما في ذلك التصرف في التحقيق والمتهم ، وهو مطلب أكد عليه مؤتمر العدالة الأول وألح احسان بكر على أهمية رفع قضية أمام المحكمة الدستورية العليا.

اتجاهات حركة المجلس

أبدى بعض المشاركين في هذا الاجتماع تحفظات على مستوى حركة مجلس النقابة ، كفريق يعمل في صلة مباشرة مع أعضاء الجمعية العامة ، وأكد نبيل عبيد على أهمية أن يكون المجلس في حالة انعقاد دائم ، والا يتعرض لمحاولات استقطاب أو تجميع للمواقف وتساؤل عن مغزى حضور كل أعضاء المجلس لهذا الاجتماع ، واللقاءات المسائية التي يحقنها الصحفيين في حديقة النقابة.

وأشار محمد السيد سعيد الى ضرورة أن يعمل المجلس في عدة اتجاهات لتأمين قوة دفع للحركة قد تستغرق شهراً ويتوقف النجاح فيها على قدرة النقابة على فرض الانضباط على أعضائها.

ودعا حسين عبد الرازق أعضاء المجلس إلى التحرك في المؤسسات الصحفية للقاء المباشر وأوضح صلاح الدين حافظ أن التفاوض ، ليس علامة على الضعف وإن على المجلس أن ينتهي لمرحلة بمقترحات محددة وأشار كامل زهيرى إلى أهمية وحدة المجلس وقدرته على التصليح بالحزم والمرونة والخيال ، والقدرة على توقع الاتهامات المضادة ومراجعتها بما يناسبها من أشكال ، وعرض اسام المحاضرين بعض خبرات الممارك السابقة ، وعلى الأخص معركة تجرير النقابة إلى ناد ، والاتجاه لتطهير جدول نقابة الصحفيين من معارضى السادات ، وهي المعركة التي ارتفع فيها شعار والجنسية كالمضوية ، ونحس رجائي الميرغنى النقاط التي بلورها اللقاء لمعرضها على المجلس ، وأكد مجدى مهنا استفادة أعضاء المجلس بما بلوره الاجتماع من مقترحات ، واتفق الحضور على النشاط المكثف لنجاح الاعتصام والجمعية الطارئة.

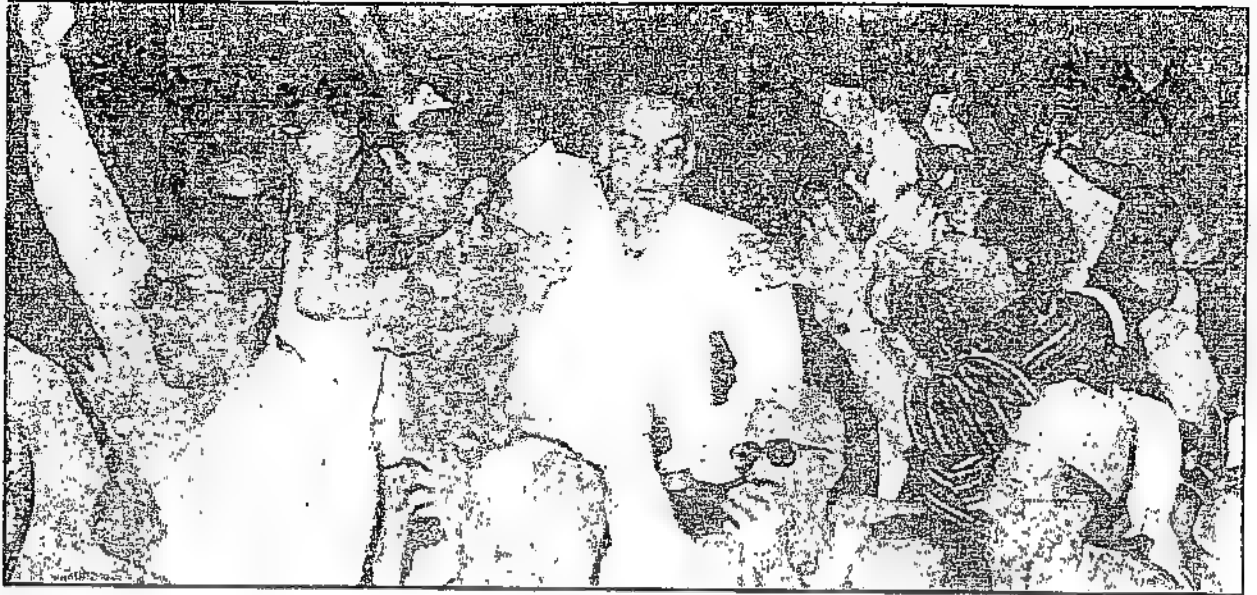
٢- قبل الجمعية الطارئة ، برونه

٨ يونيو

سواء الخميس ٨ يونيو وقبل اجتماع الجمعية العمومية الطارئة صباح السبت ١٠ يونيو ، دعا مجلس نقابة الصحفيين الى اجتماع بالاعرام برئاسة : ابراهيم نافع ، نقيب الصحفيين ، حضره من أعضاء المجلس ٩ أعضاء هم د. جلال عيسى - محمد عبد القدوس - على هاشم - مجدى مهنا - رجاء الميرغنى - يحيى قلاش - ساتم زكريا - حسن الرشيدى - صلاح عبد المقصود ، وشارك فيه ٤٦ صحفياً من مختلف المؤسسات ، الاجيال الصحفية والتيارات الفكرية ، واستغرق قرابة أربع ساعات انتهت بعد منتصف ليلة الجمعة

المؤتمر الاحتجاجي الذي عقد الصحفيون رؤساء الاحزاب





فقط في مؤتمر الصحفيين .

حسين وحسين عبد الرازق ومجدي حسين وعبد المنعم سليم . وقد كامل زهيرى أننا ينبغي أن نكسب كل من يقف مع الصحفيين لاسقاط القانون . أما من يريد اسقاط الحكومة فله أن يفعل ذلك في حزبه . وأوضح هادى حسين أننا في معركة متعددة مع الحكومة ولنا في معركة صلبة . وأضاف حسين عبد الرازق لعناصر الثورة . المواقف التراكمية السابقة لمجلس النقابة . ومطالبة الصحفيين في مؤتمر ١ يونيو واعتصام ٦ يونيو . كما أضاف خليل رشاد لعناصر الثورة الوضعية الخاصة بنقابة الصحفيين كإطار عنها تحصل مباشرة بالرأى العام . وبسبب قنبل كل تيارات المجتمع في مجلسها بصورة يتمدد معها القول أن لنا سعيًا قد سيطر عليها .

ولم ينشأ جدال حول سقف الحركة . بين جميع المشاركين في الاجتماع الذين انفتحت كلمتهم على ضرورة اسقاط القانون . ولكن الاجتهادات تنوعت في كيفية تحقيق الهدف . حيث ألع إبراهيم قانع على إمكانية تحقيق حل بالحواري . أى يرد للصحفيين مطلب منهم . مع الحفاظ على استتسار الدولة . بينما ألح آخرون على إمكانية إصدار قرار له قوة القانون بإلغاء المجلس بإحكام القانون ٩٣ لسنة ٩٥ والاحتكام إلى المحكمة الدستورية العليا . أو دعوة مجلس

القانون صدر . وهو موضع رفضهم الجماعى ولكنهم ليسوا سلطة حتى يتخذوا قرار اسقاط .

ومن هذه الزاوية فبدأ هناك نوع من التكافؤ في موقف الطرفين سواء تعلق الأمر بإوراق الضغط التي يملكها كل طرف أو صعوبة إيجاد المخرج .

وقد عبر عن هذا التصور كامل زهيرى وصالح الدين حافظ ..

وكان هناك تيار آخر يرجع تنويع اوراق الضغط في أيدي الصحفيين عبر عنه عبد المنعم سليم وجلال عارف ومجدي أحمد حسين ينطلق من أن حسابات المواجهة لا تقتصر على الحكومة والصحفيين بعد أن رحد القانون مختلف القوي وأثار استياء الأحزاب والرأى العام .

وتبار ثالث يرفض المبالغة في تقدير قوة الصحفيين عبر عنه بشكل خاص د محمد السيد سعيد فبما على تقاليد البروتقراطية في عدم التراجع . وسط إجراءات التفاوض بما لا يفر فرصة لكسب المعركة فضائبا بصورة سريعة .

وفي تقدير عناصر الثورة ألح بعض المتحدثين على ضرورة كسب تأييد ودعم القوى الأخرى . من ضحايا القوانين . والتداولين المسائل . من الأحزاب والنقابات أهمية وحركات حقوق الإنسان وغيرها . وعبر عن هذا الاتجاه . صلاح عيسى وعادل

٩ يونيو .

وربما يصعب القول أن الاجتماع كان بركة مصفرة لما دار في الجمعية الطارئة . فرغم أن الاجتماع عكس الملامح الساسية للمسؤول المحتملة في الجمعية . إلا أن درجة التوتر والسخونة والضغط في الجمعية التمرسية كانت أعلى . مما دار في الاجتماع المصغر . على الأخص لبعث يتمعن بإعلان الاضراب العام واحتجب الصحف . فضلا عن الموقف الناطع في سراجبة الحكومة التي أصدرت القانون .

وقد بدأ إبراهيم نافع الاجتماع بالإشارة إلى المحنة التي تواجه الصحافة المصرية بعد إصدار القانون الأخير . وقال أن الموضوع جد خطير . وأن المجلس يلزم بعض التصورات تتلخص في رفض حاسم وقوي للقانون . مع ضرورة مراعاة المرونة والحكمة وأضاف . أساس الآن جمعية مصرية مصفرة . نريد أن نسمع لهما وأن نتصالحا ونقف إلى جوارها .

وبعد هذا الاستبلال تبلورت المناقشة في هذه الاجتهادات .

عناصر الثورة

أشار معظم المتحدثين إلى أن كلا الطرفين الحكومة والصحفيين في مأزق الحكومة يتحدد في مناحاة هذا الرفض العام الواسع لـ بورق والذي تجسدها في الوضعية الجماعية للصحفيين . مع صعوبة التراجع الذي لا يحفظ لها ماء الوجه . ومأزق الصحفيين أن

الضرب جلسة طارئة لاصدار تشريع جديد، وهو اقتراح أشار اليه ياسر مرزوق وعبد المنعم سليم ومحمود محوض. ولم يرفض المشاركون مبدأ الحوار، ولكنهم الحوا وخاصة صلاح عيسى وحسين عبد الرازق وعادل حنين ومجدي حنين وجمال بدوي، على ضرورة أن يكون الحوار مستوداً بأكبر قوة ضغط ممكنة، كأوراق في يد المناظر، بينما أكد عبد المال الباقوري على اتفاق رؤساء تحرير الصحف على إسقاط القانون دون تأجيل أو تأويل، واقترح مصطفى بكري تقويض المجلس في حل وسط قبل انفجار الموقف برمته، كما اقترح محمدي الدقاني أن يعتمد الحوار على قناة مباشرة مفتوحة مع الرئاسة وعلى ضرورة تجييد الرئيس.

وأكد النقيب أنه بالنسبة لهذا القانون لا يوجد حلول وسط، وعرض مشروعات القرارات المقدمة للمجلس، وقال أنه سوف يتسلح في مواجهة القانون بمذكرة قانونية ومذكرة شبسية واقترحات معدة.

وأكد حسين عبد الرازق بشكل خاص على سلاح الاضراب كأحد وسائل المقاومة، على أن يكون استخدامه تدريجياً، وعلى فكرة ترك مساحة أيضاً في الصحف للاحتجاج على القانون، وتقويض المجلس في إعلان الاضراب العام - عندما تتأزم المفاوضات ولحم اقتراحا مكتوباً للفرض على الجمعية العمومية ينص على مايلي:

والجمعية العمومية لنقابة الصحفيين المنعقدة بضرورة طارئة لناقشة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٨، والذي يهدف إلى القضاء على حرية الصحافة بتجريمه كل أشكال حرية التعبير والرأي خاصة من خلال الصحف، وفرض مزيد من القيود على حق المواطنين في الحصول على المعلومات، وتصفية حق النقد، وحرمان الصحفيين والكتاب من ضمانات عدم التحبس الاحتياطي المقررة منذ ٤٥ عاماً حماية لحرية الصحافة، وانتهاك الدستور والقانون بأشكال مخيفتها منها حرمان الصحفيين من قاعدة مستقرة تجعل حسن النية والاعتقاد بشرعية العمل سبب للإبادة.

وبعد أن أجمعت علماً بالمواقف الايجابية التي اتخذها مجلس النقابة ومؤتمر الصحفيين الذي عقد يوم الخميس أول يونيو، واعتصامهم عترة نقاباتهم يوم الثلاثاء ٩ يونيو، وبمساندة لجمعية الصحفيين، لا سيما

الشاذ، وبيانات الاحزاب والتقانات ومنظمات حقوق الانسان ومركز المساعدة القانونية، وورقيات وبيانات التضامن من المنظمات العربية والدولية.

تقرر

أولاً: رفضها لهذا القانون وادانتها لكل الذين ساهموا في اعتدائه، ببليل واصداره بصورة مباغتة أدت إلى تجاهلهم الاستماع إلى رأي الصحفيين ونقابتهم، وإلى رأي المجلس الأعلى للصحافة طبقاً للمادة ٤٤ من قانون سلطة الصحافة وإلى مجلس الدولة الذي يشترط قانونه (المادة ٦٢) ضرورة عرض أي تشريع على قسم التشريع بالمجلس قبل اصداره.

ثانياً: تأييد كافة المواقف المنبثقة التي اتخذها مجلس النقابة معبراً فيها بوضوح عن جروح الصحفيين وعن شرف مهنة الصحافة.

ثالثاً: تكليف مجلس النقابة باتخاذ كافة الخطوات العملية التي تستند للدستور وميثاق حقوق الانسان لاسقاط هذا القانون وبصفة خاصة..

١- ممارسة الاساليب الاحتجاجية بصورة متعددة وتحديدًا:

أ- دعوة الصحفيين في كافة المؤسسات والصحف المصرية للامتناع عن العمل لمدة ساعة والاعتصام بأماكن عملهم في شكل جماعي يوم الاثنين ١٢ يونيو ١٩٩٥ من الساعة الواحدة إلى الثانية ظهراً.

ب- تخصيص مساحة في الصفحات الأولى بكافة الصحف والمجلات تنشر يومياً اعتباراً من يوم الاثنين ١٢ يونيو ١٩٩٥، تسجل اعتراض جروح الصحفيين على هذا القانون.. وحتى الثاني.

ج- اصدار قرار بالاضراب العام لمدة ٢٤ ساعة وتبطل صدور الصحف المصرية احتجاجاً على القانون في الوقت الذي يقرر فيه المجلس ذلك.

٢- دعوة مجالس النقابات المهنية لاجتماع خلال هذا الأسبوع بمقر نقابة الصحفيين للاتفاق على الخطوات المشتركة لاسقاط هذا القانون.

٣- مخاطبة الهيئات العربية والدولية المهتمة بالحرريات وحقوق الانسان وحرية الصحافة لطلب مساندتها للصحفيين ونقابتهم في نضالهم العادل دفاعاً عن حرية الصحافة.

وأخيراً: اعتبار الجمعية العمومية غير الصادرة في حالة انعقاد دائم على أن تعود للاجتماع يوم السبت ٨ يوليو ١٩٩٥، لصاح تشريع من مجالس النقابة واتخاذ القرارات الضرورية.

ودعم نفس الاقتراح عادل حنين وجلال

حارث وخليل وشاذ ..

وكان واضعاً الحاح معظم المشاركين على ضرورة إضافة الاضراب إلى مشروعات القرارات التي أعدها مجلس النقابة، بينما حذر د. محمد سعيد وصلاح الدين حافظ من النتائج الخطيرة إن فشل استخدام هذا السلاح، وتوقع د. محمد سعيد ألا يتبع في الصحف التوعية إذا عارضه رؤساء التحرير، بينما تخسر الحركة صحف المعارضة أن احتجت.

وأشار محمود سامي إلى أهمية اذانة الذين أصدروا هذا القانون وأيد مجدي مهنا أحالة كاسرى الاجماع إلى التناوب ولكنه عارض الفصل.

وفيما يخص الجمعية الطارئة له صلاح الدين حافظ إلى أهمية الحشد السليم وحذر من محاولات منع الصحفيين من الحضور، كما حذر من انقلاط البعض وتكرار مأساة المحامين في نقابة الصحفيين.

وألح صلاح عيسى على أن هناك تياراً متشدداً في صفوف الصحفيين وأن صوت هذا التيار ينبغي أن يكون مسروراً دون حساسية من أحد لأنه ليس مرجعاً ضد النقيب أو مجلس النقابة، بل على العكس من شأنه شد أزر المناوئين وتقويته وطلب بأن يعطى المجلس خطرة في قراراته حتى يمكن الوصول إلى حل معقول مع المتشددون وحتى تمكن القرارات روح الإجماع.

بينما عارض نبيل عيبد ومجدي حنين وإبراهيم عيسى أي اتجاه لأن يكون انعقاد الجمعية بهدف تقويض المجلس في التصرف، وألح نبيل عيبد على أن هدف الجمعية العمومية أن تتحد للمجلس سقف الحلول المتاحة، وأن تكون رقيقة عليه، وأن تصدر عنها قرارات بشأنه، وطالب إبراهيم عيسى بالابتعاد عن أي عبارات قاضية في القرارات، وأكد محمود المراسي على أهمية التمسك بين الحزيم والمرونة وبين قدر من العقل وقدر من الضبط حتى يمكن فتح قنوات الحوار.

وأشار كامل زهيرى إلى إمكانية كسب الحركة، باستخدام سلاح النفس الطويل، واستمرار الحملة الصحفية، والتمسك في استخدام أسلحة الضغط، واستثمار تجربة النقابة مع مشروع الساعات لتحريكها نداء، والتي استمرت فيها أعمال المقاومة من يناير حتى يوليو ٢٩ حتى حسم الصحفيون الحركة لصالحهم.

واختتم إبراهيم نافع الاجتماع بأن المجلس قد استفاد من كل الملاحظات التي أثيرت، وأنهم الجتمع في الاجتماع الجمعية الطارئة.

قانون

باطل

بتكليف من مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان أعد وحسن
عبد الرزاق دراسة تحت عنوان القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ عدوان على
حقوق الإنسان واهدار حرية الصحافة.

ولقد قام المركز بطبع هذه الدراسة ونشرها يوم الخميس أول يونيو
١٩٩٥ وتوزيعها في المؤتمر الذي عقدته النقابة في نفس اليوم ، وفي
الجمعية العمومية التي عقدت يوم ١٠ يونيو ، كما قام بترجمتها إلى
اللغة الانجليزية وارسالها إلى كل المنظمات المهتمة بحرية الصحافة
والحريات العامة وحقوق الإنسان . ورغم نشر هذه الدراسة في صحيفة
والولادة وتوزيعها على الصحفيين ، فقد وجدت اليسار أهمية لنشر
أجزاء رئيسية منها في هذا الملف.

يحقق القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥
ثلاث نتائج:
١- التوسع في إدخال أفعال جهر
مؤلفة إلى دائرة التجريم.. مثل ونشر
البيانات أو الإشاعات المفروضة أو الدعايات
المثيرة إذا كان من شأن الأفعال المذكورة إثارة
الفرق بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة
العامة أو إزراء مؤسسات الدولة والقوانين
عليه أو إذا كان ذلك بقصد الإضرار بالاقتصاد
القومي للبلاد أو بمصلحة قومية لها أو بنشأ

عن هذا الضرر.
٢- تشديد العقوبات: بعد أن كانت
المفوضية تعنى للقاضي إما الحكم بالحبس أو
الغرامة أو كليهما معا ، أصبح الجمع بين الحبس
والغرامة وجوبيا في كثير من المواد ورفعت
عقوبة الحبس من ٢٤ ساعة كحد أدنى لستين
كحد أقصى إلى سنة كحد أدنى وإلى ما بين
٥ سنوات و١٥ سنة كحد أقصى ورفعت
الغرامة من ٢٠ جنيباً كحد أدنى و ٥٠٠ جنيب
كحد أقصى إلى ٥٠٠ جنيب كحد أدنى و

٢٠٠٠ جنيب كحد أقصى.

٣- أباح للنهابة العامة الحبس
الاجباري في قضايا النشر بواسطة
الصحافة. وقد تناول هذا القانون بالتعديل
والإلغاء ٢٤ مادة من مواد قانون العقوبات
ومادة واحدة من قانون الاجراءات الجنائية
ومادة واحدة من قانون نقابة الصحفيين
وأهداف هذا القانون تتناقض تماما مع كل
الاهداف الواردة في المذكرة الإيضاحية وتقرير
لجنة الشئون الدستورية والتشريعية.

بعد القانون يحرم بالفعل كل
أشكال حرية التعبير والرأي خاصة
من خلال الصحف ويهدد إلى لرض
مزيد من القيد على حق المواطن
في الحصول على معلومات وعلى حق
النقد ونهى صلبا حرية الصحافة
والصحفيين.

تعملي عكس ما طالب به المؤتمر الثاني
للصحفيين من ضرورة إلغاء وتعديل المواد
المفظة على حرية الصحافة والرأي والنشر
الواردة في قانون العقوبات المصري خاصة
المواد ١٠٢ ، ١٠٢ ، ١٠٢ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ،
١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،
١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ،
١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ .

ومطالبته « بإلغاء كل القوانين
والأوضاع والأحكام الاستثنائية التي
تحد من الحريات العامة والتعبير
والخاصة أو ما يتعلق بحقوق
وحريات الرأي والمعتقد بما لا يفرق
قوى المجتمع من مقاومة الإرهاب...
إذ القانون يلفظ العقوبات بصورة غير
مسيبة - وفي المواد المذكورة تعديلا -
ويضيف إليها جرائم جديدة لم تكن واردة من
قبل أو مؤزمة ، فمثلا: المادة ١٠٢ مكر
كانت تعاقب بالحبس وغرامة لا تتجاوز
٢٠٠٠ جنيب فإذا بعد إضافة نصها إلى المادة
١٨٨ تصل العقوبة إلى السجن من ٥ إلى
١٥ عاما وغرامة تصل إلى ٢٠٠٠ جنيب.

- استخدام القانون في توصيف الجرائم
المضافة أفعالا غير حاسمة المعنى ولا محددة
الدلالة ومطابقة لمحتل العديد من التشريعات
والتأويلات مثل:

بيانات أو إشاعات مفروضة.

دعايات مثيرة..

تكدير السلم العام..

إزراء مؤسسات الدولة والقوانين

عليها..

بمصد الإضرار بالاقتصاد القومي

للبلاد أو بالمصلحة القومية لها أو

نشأ عنه هذا الضرر.

وفي عبارات قد تفسر تحت طائلة العتاب

كل خبر أو رأى أو مقال أو عنوان أو تخمين

أو كاريكاتير ينشر في الصحف ولا ترضى عنه الحكومة.

- النص الوارد في المادة ١٨٨ الأصلية والمعدلة يضع عبء إثبات صحة الخبر على الصحفي وليس على النيابة العامة أو من يكذب الخبر المنشور وهذا النص يعود إلى عام ١٩٢٥ أمام زبير باشا الذي نقل هذا النص من المادة ٣٧ من القانون الفرنسي ١٨٨١ بعد أن حذب من النص إذا نشر خبراً كاذباً بسوء نية. - المادة ١٠٢ مكررة التي تم إضافتها إلى المادة ١٨٨ نموذج لدس القسوانين والمواد الاستثنائية إلى بنينة القانون العام فكما تعترف المذكرة الإيضاحية للقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ والذي أضيف هذه المادة لقسوانين العقوبات والمعدلة بقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠ يقر بأنها مستمدة من أحكام الأمر العسكري رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢ وبدلاً من إلغائها بضاف مضمونها مرة ثانية إلى المادة ١٨٨.

**** القول بأن المادة ١٣٥ من قانون العقوبات والمادة ٦٧ من قانون نقابة الصحفيين تتعارض مع المادة ٤٠ من الدستور وأنها تميز الصحفيين على سائر المواطنين قول غير صحيح وباطل للأسباب الآتية:**
- فالمادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ استهدفت منها المشرع في العهد الملكي - إحاطة إجراءات التحقيق والمحاكمة بالنسبة للصحفيين بضمانات تكفل عدم تقييد حريتهم وحسبهم أثناء التحقيق خشية اتخاذ الحبس الاحتياطي أداة للاضطهاد الحزبي وحماية لهم من أن يكونوا ضحية تلتيق أو افشاء خاصة وأن المشرع المصري لم يضع نظاماً خاصاً للحبس الاحتياطي بخلاف بعض التشريعات في بلاد أخرى التي جعلت للحبس الاحتياطي أماكن خاصة يطلق عليها «ديسوت الحبس الاحتياطي» أو «ديسوت الصدانة» ولحق بالاشخاص الذين لم ينصل في أسره القضاء وقد يكونون مع كل ما وصرا به أبرياء.

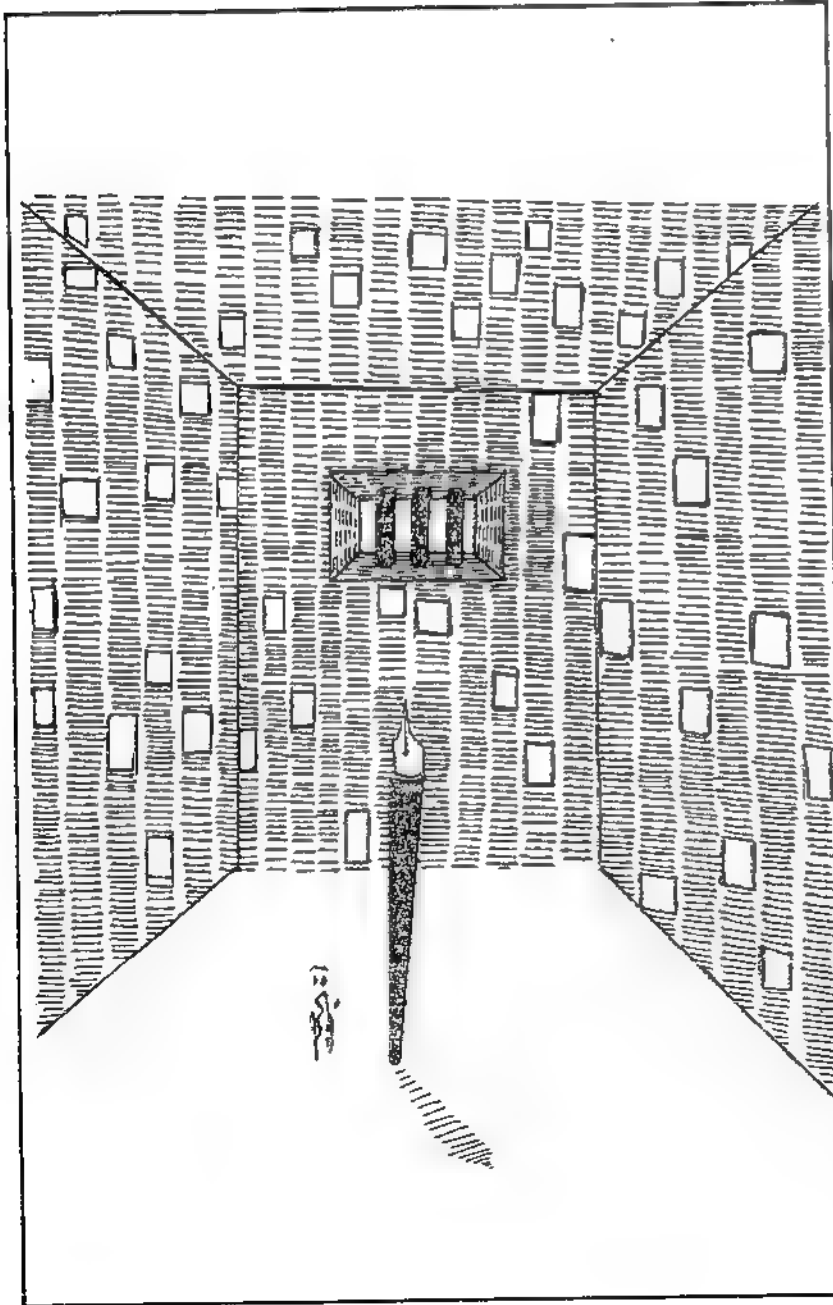
وأجريت أحصائية عن الفترة من ١٩ أكتوبر ١٩٢٤ حتى ١٦ نوفمبر ١٩٤٧ تناولت عدد التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة مع الصحفيين والتي بلغت ٢٦١ تحقيقاً. وتبين أن ١٨٩ منها انتهت بالحبس وقدم للقضاء ٧٢ قضية حكم بالإدانة في ١١ قضية منها فقط وقضى في معظمها بإيقاف التنفيذ وبلغ عدد الصحفيين الذين حبسوا احتياطياً فيها ٤٨ صحفياً وعدد الأحكام التي صدرت الإدانة في قضايا حبس فيها صحفيين احتياطياً ٤ قضايا فقط ومجموع التكتلات المالية التي دتمت من الصحفيين ٦٥٧٠ جنيهاً. وقد عدلت هذه المادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية في أغسطس

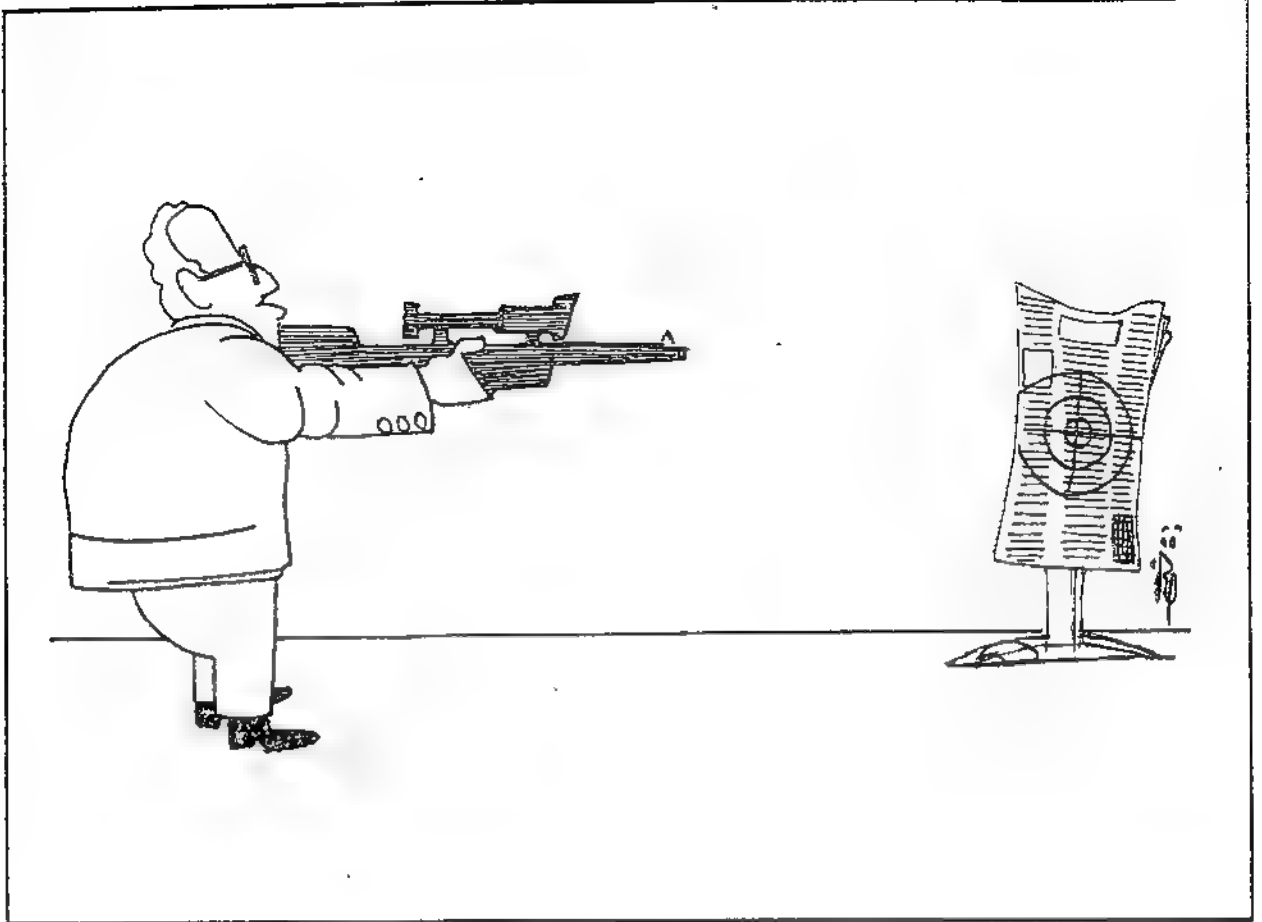
١٩٥١ بناء على اقتراح المرحوم الدكتور هزفي لمص عضو مجلس النواب وجاء في تقرير اللجنة التشريعية بمجلس النواب «المضبطة ٣٩ بتاريخ ١٣ أغسطس».

«نقشاً مع التطور التشريعي في الأمم المتحضرة رأيت اللجنة أن تحاط جرائم الرأي بشئ من الحيلة تقديساً لحرية الرأي فأخذت بالنظرية التي قنع الحبس الاحتياطي في جرائم الرأي ومع هذا فقد رجحت اللجنة أن هناك farkاً بين جرائم الرأي وجرائم النشر. إذ أن هناك من بين جرائم النشر جرائم لا

تتصل بجرائم الرأي في شئ ولذا رتب استبقاء هذه الجرائم ككل الجرائم التي يحرم فيها الحبس الاحتياطي.

وأجمعت اللجنة على أن الجرائم التي تتناول الحبيب في الذات الملكية لا تعتبر من جرائم الرأي لأنه ليس للناس حق طلب إثباتها إعمالاً لنص المادة ٣٣ من الدستور التي تقر أن الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تقس ورأت اللجنة أن الطعن في الأعراض وإفساد الأخلاق ليست من جرائم الرأي في شئ ويجب استبعادها، استبدال المادة الخاصة





في المحرم السابقين بترع عام يجرى قبوله بشكل أهم وأوسع من الظن في مرفك معين بالذات وأن الشخص الذي يرفع نفسه للنهاية من البلاد يتعرض من علم بأنه يرى كل أعمال هذا للظن والافتقاد.

وأن المناقشات العمومية مهما بلغت من الشدة في نقد أعمال رأيا، الأحزاب السياسية يكون في مصلحة الأمة التي ينتمي لها بهذه الطريقة أن تكون لها رأي صحيح في الحزب الذي تلقى به وتؤيده.

ونقض ١٩٢٤/١١/٦ رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٢٤.

ويقول الدكتور محمد عبد الله في كتابه جرائم النشر ص ١١٤ درجة تحمل الشخص المصري تتناسب طرديا مع نوع المسؤولية وجسامتها فكلما كن الموضوع الذي تصدى له حساسا متصلا بعراطف الجمهور، وكلما كانت المسؤولية التي يتحملها صعبة كلما زاد ما ينبغي أن يحمل من وطأ حرية الفكر وتكالييفها في الشئون العامة بالنسبة

بالتفصيل بأن أهداف القانون حماية الحياة الخاصة وعدم المساس بحريتها قول مردود عليه قال الدكتور صالح منصور في رسالة الدكتوراة المقدمة إلى الجامعة باللغة الفرنسية في صفحة ٢٢٤ ينقل عن الفقيه «هارفلي» حول التمييز بين حق النقد للشخص المادي وحق نقد رجال الدولة أو الحكام في مقالته المنشور في المجلة السياسية أو البرلمانية يناير ١٩٣٧ ص ٨ وما تلاها.

ولا جدال في أن للشخص المادي الحق المطلق في أن يشرك وشأنه ولكن في ظل الديمقراطية عندما يقدم المرء نفسه إلى مواظبه بأنه جدير بأن يحكمهم فلا أعتقد بأن له الحق في إقامة المحاراجز والفتن داخل وجوده، وأن يخط مناطق محسرة داخل شخصيته فإن من يهب نفسه يهبها بالكامل وإذا كان لدى المرء أسود يرغب في اخفائها فليس أمامه سوى أن يبقى في حاله أو أن يقبل المخاطرة.

رقضت محكمة النقض المصرية في ١١ / ١٩٢٤ بانه ومن المتعلق عليه في جميع البلاد الدستورية أن الظن

بالصيب في ذات الملكية بمادة تعاقب على إهانة رئيس الجمهورية.

والخمس الاحتياطي في القانون اجراء وقائي، ويقصد به السيطرة دون التأثير في التحقيق لاثبات الجريمة أو اخفاء الأدلة أو التأثير في الشهود أو هرب المتهم إذ لم يكن له ستر إقامة وعمل دائم. وجرائم النشر تتم عن طريق الصحف وتثبت فعلا بمجرد النشر فلا محل للخوف من ضياع الأدلة أو التأثير في الشهود أو الخوف من هرب المتهم (الصحفي) حيث أن الصحفيين شخصيات عامة لهم محل إقامة ومحل عمل دائم ومعزول.

وعند جواز الحبس الاحتياطي سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو قانون نقابة الصحفيين كان قاصرا على النشر في الصحف، ومن ثم فالقانون لم يكن يميز فئة من المواطنين ويحالف الدستور ولكنه كان يتعامل مع جرائم لها طبيعة خاصة ولا يرد عليها الحاجة لاستخدام هذا الاجراء الوقائي.

ومن ثم حرص المشرع في العهد الملكي والعهد الناصري على منع هذا الاجراء حتى لا يساء استخدامه في غير ما شرع له.

للرجل العام، ويجب أن يعلم بأن التصدي للضميرانية الجسيمة في الموضوع الحساس معناه التعرض بأن يحكم عليه بعض الناس وهم في حدود حسن النية حكما مبنيا إساءة الظن نتيجة للتلقي الطبيعي على ما يعتقدون أنه حيزي بالنسبة لهم

ذلك التلقّي الطبيعي الذي هو مظهر إدراك المواطن واندساسه بالشتون العامة وتغيرته عليها، أو قل هو مظهر لشدة شعور المواطن برأيه العام في النظام الديمقراطي.

يبدو لي من صحيح ما تدعيه المذكرة الإيضاحية والمفسرين والشايعين للقانون من أن ما ينشر في الصحف هذه الأيام يشكل عدوانا على حرية الرأي والكلمة وتهديدا للديمقراطية.

وإنما الحقيقة أن الحكومة قد ضاقت بالمساحة المحدودة والمتاحة لحرية الكلمة والنقد وحق القارئ في الحصول على المعلومات وما تعتبره الحكومة سباً ولفظاً وتشهيراً وإنما هو في الواقع نقد مباح.

يقول المستشار الدكتور عماد النجار في كتاب النقد المباح ص ٢٠٨ أن الرأي الذي يبديه الناقد لا يلزم كي يقلت من العقاب أن يقره المجتمع عليه أو حتى أقلية أو أغلبية منه، فيستطيع الناقد أن يتفرد برأى خاص به ولو خالف سائر البشر ما دام هو صادق فيما يبديه من آراء. إن التاريخ علمنا أن الرأي الذي يبدو مسرفاً في الخطأ اليوم قد يكون هو الصحيح غدا وإن الذي كان صحيحاً بالأمس هو ذاته خاطئ اليوم.

إن كل نقد ينطوي على قدر من القذف والسب والإهانة وإذا كان النقد والقذف والسب والإهانة تعتبر جرائم تقع ذلك بالنسبة للنقد السياسي فهو يعتبر من النقد المباح والسب المباح والإهانة المباحة.

وقد أكد القضاء المصري طوال تاريخه هذا المفهوم حتى النقد المباح فنقضت محكمة جنايات مصر في ١٩٢٥/١/٢٤ براءة الدكتور محمد حسنين هيكل من تهمة القذف في حق رئيس الوزارة وزعيم الأمة في ذلك الوقت سعد باشا زغلول وإنهاءه بالحياة والساعة مع الإنجليز والاتفاق سرا على ما فيه التنازل عن كثير من حقوق مصر وقال الحكم في أسبابه «حيث أنه بالإطلاع على تلك المقالة تبين أن أهم ما جاء بها هو تسمية الرئيس علياوية الإنجليز والاتفاق معهم ولا ترى المحكمة في تلك العبارة ما يمكن اعتباره ماسا بكرامة دولة رئيس الحكومة باعتباره من رجال السياسية المعرضة أعمالهم بحكم طبيعة

رهيفتهم للثقل السياسي وحسنا دليلا على ما ذكرنا نراه في أغلب الأحيان من النقد المر في الجرائد الأجنبية ثابتة قبل التهم ويجب براءته منها».

وفي نفس العام ١٩٢٤ فنقضت محكمة النقض حكما لمحكمة جنايات مصر كان قد صدر بمحاكمة صحفى في تهمة إهانة مجلس النواب والشيوخ لنشره مقالة نسب فيها إلى فريق الأغلبية قبيحا أنه يعهد الحكومة ولا يحب الوطن فيضحيه لشهواته وأنه جانيح متحط ووفيقته هي إتهام الوطن، أنه محب للمال ومن السهل استرضائه وأنه غير حريص على خدمة الأمة ونسب إلى رئيس مجلس النواب أنه جاهل لا يدري عمله ولا إرادته له.

ونقضت المحكمة العليا ومحكمة النقض حكم الإدانة ورأت الصحفى وكان الأساس الذي اعتمدت عليه هو تحديد القصد الجنائي المطلوب فلم تر أن القصد الجنائي يتوافر ويغرض بمجرد نشر العبارات مع العلم بمعناها ورأت محكمة النقض أن تبحث جميع ظروف الدعوى لمعرفة ما إذا كان قصد الناشر للمغالاة متعقبة للبلاد أم مجرد الاضرار بالأشخاص المطعون عليهم.

وفي عام ١٩٢٦ فنقضت المحكمة العليا أيضا حكما لمحكمة جنايات مصر كان قد قضى بإدانة صحفى بتهمة إهانة رئيس الوزراء لأنه نشر مقالات نسب فيها إلى رئيس الوزراء الجهل وقصر النظر والبهذ عن النقطة، ونسب إلى أعضاء مجلس الشيوخ والتمسح والاندفاع في أخلاقهم والطمع والجشع فنقضت الحكم ورأت الصحفى وصلت كل كلامه على محمل النقد المباح وقالت أنه وإن كان قد استعمل في النقد شيئا كسيرا من الشدة ومن قوارص الكلمة إلا أنها جاءت من باب المبالغة والرهبة في التشهير بالنذل ذاته كما هي غلطة التهم في كساباته المستفادة من عباراته المبالغة.

وفي عام ١٩٤٧ نشر صحفى في جريدة الوفد المصري مقالا جاء فيه عن دولة رئيس الوزراء أنه ذو ماضي أقيم وأنه مفرط في حقوق مواطنيه متأمر مع الإنجليز مزيف لإرادة الشعب وأنه محامي مستر إتلبي ومستر بيفن».

ونقضت محكمة جنايات مصر في ١٩٤٧/١١/٤ براءة الصحفى من تهمة سب رئيس الوزراء وقالت أن المقال الأول من المقالين المؤسس عليهما الإتهام يبدو من سياق عبارته أن التهم ضمنه نقدا لسياسة المفاوضات المصرية واستهجانا لعدم تمسكه بجميع المطالب المصرية

في تضاعفه الفاظ عنيفة يبرز فيها رأيه في علة إنتطاع المفاوضات وأن هذه الألفاظ لا يتقصد منها السب بل هي نقد لموقف خصم سياسي إزاء سياسة البلاد ومصالحها العليا التي توجب أن يدلى كل برأيه في المسائل العامة التي تمس كيان الجاسدير. وأن الكاتب لا يحاسب على نظره وتقديره لموقف غيره من الرجال العصريين ما دام هذا النقد كان للمصلحة العامة ولم يتقصد منه مجرد النقد. ورفضت محكمة النقض الطعن الذي رفعت به النيابة عن هذا الحكم ١٩٤٨/٦/١٥ طعن ١٨-٥٣.

في نفس العام نشر صحفى بجريدة الإخوان مقالا بعنوان المقامر بمصر أمه جاء فيه عن رئيس الوزراء فما بالك بمن يقامر بمصير أمة وحياء شعب وليته ملك ذلك وهو مفروض فيه وإنما هي الثقة المقتضية والوكالة القاهرة والزعماء المفروضة. أما المقامر فهو «فلان باشا» وأما السلعة فرادي النيل، ولكنه عاد فتذكر أنه رجل من الطراز القديم الذي تربي على مرائد المستعمرين ودعامة من دعائم الانقضاء الذي بناه اليهود بدمائهم وأموالهم إنه أحد الباشوات الذين لا يدرون مصيرهم إذا استقل الشعب وتولت عنه تلك اليد الأمة التي تحصى مخازيه.. ثم يسافر إلى بلاد الإنجليز ليسرع كرامة مصر في الأحوال وليخترع نوعا من التسرول هو الاستجداء السياسي، وقدمت النيابة الصحفى إلى محكمة جنايات مصر بتهمة السب، فنقضت ببراءته وقالت وإن العبارات الواردة كما يدل سياق المقال لا تحرى سباً أو خدشا للاعتبار وإنما هو نقد سياسة فلان باشا التي خالفها فريق كبير من البلاد بصد المفاوضات ومناظرة بين طائفة من المتشددين في المطالب وبين المكثفين ببعضها ومفاصلة بين قدماء الساسة الذين نعتوا في عهد الاحتلال وبين شباب السياسيين الذين يطمعون لانتزاع مقاليد الحكم في البلاد اعتقادا منهم بأنهم غير من يمثل مصالحهم وليس في هذه المعاني سب بل هي نقد مباح صادر بحسن نية للمصلحة العامة القضائية، صحافة الدرب الأحمر سنة ١٩٤٧.

وذكرت القانون عن المزيد من العداء لحرية الصحافة والديمقراطية فقد أضاف لنص المادة ٣٠٢ التي تمرداً من تهمة قذف موهف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلل بخدمة عامة إذا حصل بسلامة نية وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أستاذ إليه أضاف فقرة يقول ولا يفنى عن ذلك اعتقاده بصحة هذا الفعل وذلك بعد أن استقر قضاء النقد على اعتبار حصن النية

واعتقاد القاذف بضرورة قتلها سبباً
للاباحة.

في عام ١٩٤٦ قادت محكمة النقض وان
حسن النية سبب عام لإباحة الجرائم عموماً
ومنها جريمة القذف، إذا صدرت تية الفاعل
وأعتمدت تشريعاً قسرياً وتنفذ
١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد جزء ٧
ص ١٩٩، وما بعدها

وقالت محكمة النقض أيضاً أن قضاء
النقض قد استقر على أن ركش حسن النية
في جريمة القذف هو أن يكون الظن صادر
عن حسن النية أي الاعتقاد بصحة وقائع
القذف ولخدمة المصلحة العامة لا عن قصد
التشهير والتجريح وتنفذ ١٩٥٩/١٢/٢٢
سنة ١٠ مجموعة الأحكام ص ١٠٥٥، نقض
١٩٦٢/١/٦ مجموعة الأحكام ص ١٣ ص
٤٧، نقض ١٩٦٦/٢/٨ مجموعة الأحكام
ص ١٧ ص ١٠٦ - نقض في ١٩٦٩/٤/٧
ص ٢٠ مجموعة الأحكام ص ١٩٠٨.

*** بلهت ملاحظة أخيرة حول الشكل
وأسلوب إصدار هذا القانون فقد تم استئناف
المجلس جلساته يوم السبت ٢٧ مايو سنة

١٩٩٥ وقطع الأجازة التي منحت له دون
إعلان سبب هذا الاستئناف وحرمت السلطات
الحكومية على عدم تسرب نياً هذا القانون
حتى اللحظة الأخيرة.

فلم تدع الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم
للاجتماع لناقشة مشروع القانون.

ولم يعرض المشروع على مجلس الوزراء.
ولم يعرض مشروع القانون على قسم
التشريع بمجلس الدولة بالمخالفة للمادة ٦٢ من
قانون المجلس والتي تقضي بأنه على كل
وزارة أو مصلحة قبل استصدار أي قانون أو
قرار لرئيس الجمهورية ذي صفة تشريعية أو
لائحة أن تعرض المشروع المقترح على قسم
التشريع لمراجعة صياغته ويجوز لها أن تعهد
إليه بأعداد هذه التشريعات.

ولم يؤخذ رأي المجلس الأعلى للصحافة
بالمخالفة للمادة ٤٤ من القانون رقم ١٤٨
لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة التي تنص
على أن يتولى المجلس الأعلى للصحافة
وإبداء الرأي في مشروعات القوانين التي
تنظم شئون الصحافة « والمادة ٧٥ من اللائحة

التنفيذية للقانون.

وعقدت لجنة الشئون الدستورية
والتشريعية بمجلس الشعب صباح السبت ٢٧
مايو ١٩٩٥ بعد أن دعى الأعضاء للاجتماع
قبل الموعد ب ٢٤ ساعة وناقشة بعض
الأمر الهامة المتعلقة بعمل اللجنة
دون أي إشارة للمشروع. وعلى جدول أعمال
المجلس الموزع على الأعضاء من أي إشارة
لمشروع القانون ووزع عليهم يوم السبت ملحق
لجدول الأعمال. بالطبع في ظل هذا الحرص
على السرية وصياغة الرأي العام والمؤسسة
التشريعية والرأي العام الصغرى لم يأخذ رأي
نقابة الصحفيين ممثلاً في مجلس إدارة النقابة.
وهكذا يضاف قانون جديد إلى ترسانة
القوانين المقيدة للحريات والتي تنتهك الحقوق
الأساسية للإنسان... بهذا - كما قال رؤساء
الأحزاب السياسية المصرية - بتصفية ما بقي
من هامش ديمقراطي محدود وتعرض استقرار
الوطن وأمنه للخطر.

الخمس أول يونيو ١٩٩٥.



التعامل مع الأزمة بمفهوم إدارتها ... وليس حلها

القديم محتضر والجديد لا يستطيع أن يولد
بعد، وفي هذا الفاصل تظهر أعراض مرضية
كثيرة ومرض في تنوعها..

أنطونيو جرامشي

سلطة الصحافة ذات - كانت هي صمام الأمان
في صراع طبقي محتدم دفعت فيه الطبقة
العامة المنظمة الثمن الأكبر بإضراباتها
واحتجاجاتها المتتالية ضد المشروع
الاستغلالي التابع ، ضد عملية الانقراض
النشطة للجمادير الشعبية . وداعا عن تنمية
وطنية مستقلة .

وكانت حرية الصحافة مرآة هذا الصراع
الصاعدة بعد أن احتكرت الدولة الإذاعة
والتلفزيون احتكاراً مطلقاً لترويج
سياساتها وإيديولوجيتها التسلطية
الاستبدادية أحادية الجانب والفقيرة في أن
واحد ، والتي لم تجد أي غضاظة في استخدام
الأنظمة الدينية وجلب القساري لتسريع
القرارات والقوانين المعادية للشعب ونشر
الخرافة والسحر ، ورغم أن جهازاً آخر من
أجهزة الدولة - الشرطة كان وما يزال منخرطاً
في مواجهة دامية للإرهاب الذي يرفع
«المصالح» في وجهها.

لم تكن حرية الصحافة في ظل «مبارك»
أداة فقط لكشف الفساد الذي تحول إلى
مؤسسة متشابكة الأطراف متعددة المستويات
، ولكنها كانت أيضاً أداة لنقل ومراكمة
وتعميم الخبرات العظيمة والتنظيمية والفكرية
- التي أنتجتها حركة جماهيرية واسعة كان
أبرز علاماتها الإضرابات الكبيرة الناجمة
لعمال كفر الدوار والسكك الحديدية
والنفط والنسيج في المحلة ، والحديد
والصلب في حلوان والنسيج في
إسكندرية ، مع عشرات الإضرابات الأخرى في
المصانع الصغيرة.

وعرفت الحياة السياسية طاهرين
جديدين هما اعتصامات الفلاحين في
بعض قرى الإصلاح الزراعي دفاعاً عن
الأرض ، واعتصام الفنانين في نقاباتهم
ضد قانون جابر وغير ديمقراطي وصولاً إلى
الإضراب عن الطعام .. ذلك الشكل الأصيل
من الاحتجاج الذي انحدروا إلينا منذ عام
١٩٥٤ حين أضربت النساء عن الطعام بقيادة
الدكتورة ديرة شفيق في مقر نقابة
الصحفيين مطالبات بحق النساء في المشاركة
السياسية بالتشريعية والتصويت ، وكان أن
تضمن دستور ١٩٥٦ هذا الحق الذي قبل
فيما بعد أن الثورة «منحته» للمرأة ، وصولاً
إلى إضراب المؤرخ والفكر «صلاح عيسى»
عن الطعام في مقر نقابة الصحفيين أيضاً سنة
١٩٨٧ دفاعاً عن حق في العودة إلى عمله
الذي فصل منه تمسكاً.

راكمت الحركة الديمقراطية ذنوباً خيرات

الاقتصادي ووجه يناير الشعبية سنة ١٩٧٧
التي أفزعت السادات بسبب الخيارات الجذرية
الشعبية التي طرحها فركب طائرته وذهب إلى
القدس ليبدأ مسلسل الانهيار المصري في
مواجهة الصهيونية والأمبريالية ..
منذ ذلك الحين دخلت بلادنا في أزمة عبثة
شاملة عرفت مشروعين كبيرين للخروج منها.
أولهما مشروع الحركة الشعبية
الديمقراطية العريضة التي مثلتها
حزب يناير ١٩٧٧ وهو المشروع الذي
انكسر لأسباب تاريخية وسياسية ليس
هذا مجال دراستها.

والمشروع الثاني هو البورجوازية
الكبيرة التابعة ، التي خرجت من حادث
النصبة متيقنة أن قفراً من الانفتاح الديمقراطي
لا بد أن يراكم ليسر اليسار الاقتصادي
وخضوعها المتزايد لشروط المؤسسات المالية
الدولية من البنك الدولي وصندوق النقد
الدولي ، فضلاً عن تأكلها الداخلي وشعورها
بالخطر المترص بها خاصة بعد مقتل السادات.
وكانت حرية الصحافة هي العنوان
العريض لهذا المشروع في مرحلته الماركسية.
كانت تلك الحرية - المشروطة أيضاً بترسانة من
القوانين القيدة للحريات ، وعلى رأسها قانون

لعمل هذا المستطوف من الفكر والمناضل
السياسي اليساري الإيطالي أنطونيو
جرامشي أن يبدو مقترح الصلة بما نحن فيه
وما تراجعه الحركة السياسية الديمقراطية في
مصر بعد صدور القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥
الذي يفتاح حرية الصحافة وحقوق التعبير
كافة باعتبارها المظهر الوحيد للتعديدية الحزبية
في مصر والتي وصفها الدراسات الأكاديمية
بأنها تعديدية متبيلة ، وسوف يؤدي صدور
القانون الجديد إلى وصفها حتماً بالتعديدية
الشكلية الخالصة.

ولكنني أرى في كلمات جرامشي وصفاً
دقيقاً لمالئنا لا نحسب لأنني أحب قولاً آخر
لجرامشي وهو المنظر والمناضل الذي أسس
الحزب الشيوعي الإيطالي وسجنه
الفاشيون لإثني عشر عاماً متصلة حتى مات
في سجنه بعد أن وضع أهم كتبه وهرجها -
يقول جرامشي ما معناه عندما يشعر الذكاء
بالتشاؤم لا بد أن يفعل تفاؤلاً الإرادة ففعله.
ولكنني أستعبد بكلماته الأولى الآن
لأننا نعيش هذه الحالة بالضبط أو منذ
الانقلاب السادتي على اليسار الناصري سنة
١٩٧١ ، مروراً بإضرار نتائج حرب أكتوبر
المجيدة ، ثم انتهاج ما سعى بسياسة الانفتاح

نسبة عن طريق حرية الصحافة، ولكنها ظلت متحصنة الجناح لأن الديمقراطية كان قد جرى اختزالها في حرية الصحافة بينما كبلت القوانين المقيدة للحريات كل مظاهرها الأخرى في الوقت الذي أنضت ثوب السياسات الاقتصادية للتكيف الهيكلي وذات الطابع الانكماشى إلى تقليص القاعدة الانتاجية للاقتصاد المصرى أى إلى التراجع المندى للطبقة العاملة المصرية المنظمة في وحدات انتاجية كبيرة وسيادة هوس المشروعات الصغيرة، وحتى الخصخصة والفساد المصاحب لها وقد فاحت رائحته حتى زكمت الأنوف للدرجة أن الحماة الأمريكيين للنظام أخذوا يحسرون عن قلقهم، ولا يخفون تفكيرهم بصرت مسرور ومكتوب في البذائل الممكنة، بينما يندع الرعب من الجماعات الإرهابية التي تفرش الأرض لما يسمى بالمشروع الاسلامى المعدل، يندفع هذا الرعب بالقرى السياسية الديمقراطية، التي كان قد أضعلها الحصار المضروب حول حركتها، إلى محاولة الانعزال من الحكم والتعشيب بنفسه بعد أن هجرت - لأسباب كثيرة - من بناء ما أسمى بالبديل الثالث، أى البدل الشعبى الديمقراطى في مواجهة كل

من الحكم، الذي يفرق في مسعتلج الاقتصاد، والمشروع الآخر والذي لا يفل تصادا للإسلام السياسى والذي كشفت تجربته في بعض النقابات المهنية عن فساد ان لم يكن يشابه الفساد الحكومى فإنه لا يقل عنه بحال.

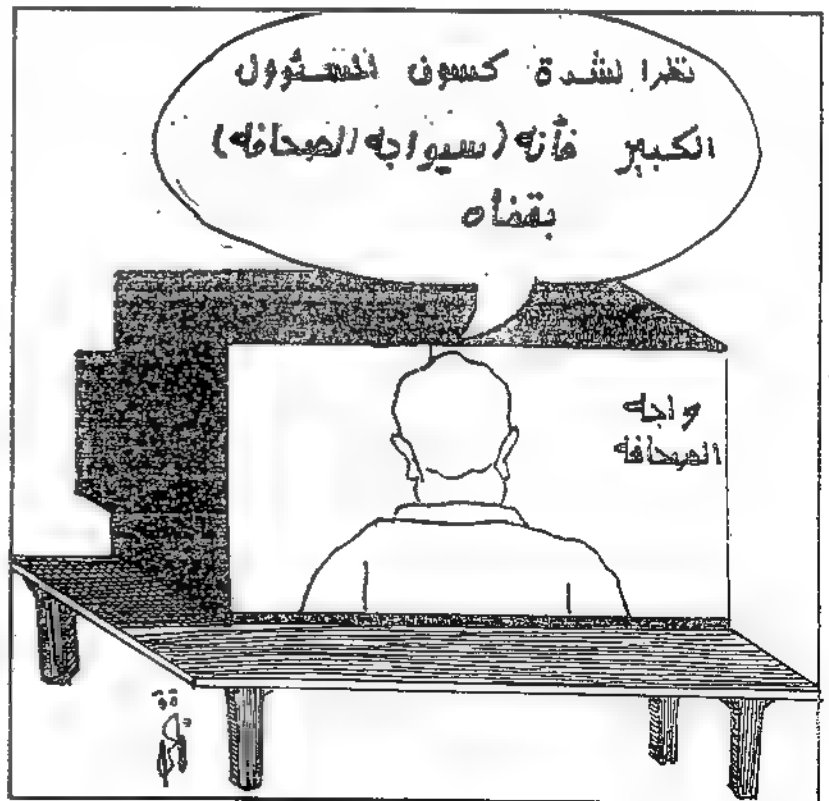
في هذا السياق المركب المتعدد المستويات صدر القانون الجرمية ٩٣ لسنة ١٩٩٥ بطريقة تأسرية كشفت بصورة غير مسبوقة عن الاقلاسي الروحي والأخلاقي فضلا عن السياسى للطبقة الحاكمة، ولبعض أبرز رموزها من المثقفين الذين أثبتوا أن برسمهم أن يخدعوا أى شئ وأن يلمسوا أى دور في سبيل الاحتفاظ بمقام السلطة وجوار السلطان وإننى لأذدرهم من كل قلبى..

وفي هذا السياق أيضا تأجج نزع من الصراع الخفى - لكن الوحشى بين كل من سلطة الدولة وجهاز الدولة ومراكز القوة والحكايات المتداولة في أوساط الصحفيين تدعم القول بوجود مثل هذا الصراع. وليس أدل على ذلك من أن عددا من الوزراء والقادة الكبار أكلوا المجلس نقابة الصحفيين أثناء المفاوضات التي كلثهم بها الجمعية المصرية التاريخية يوم ١٠ يونيو، أنهم لم يعرفوا أى شئ مسبقا عن هذا

القانون وقد لوجروا به كما لوجروا به الصحفيون.

كذلك مر القانون برافقة ما يقل عن خمسين نائبا من تواب الحزب الحاكم المنتمج في الدولة وجهازها، كما عبرت جهات كثيرة في أجهزة الأمن عن دهشها لصدر القانون وقيل أن مباحث أمن الدولة تنهأت - على عكس توقعات بعض الجهات السلطوية - أن الجمعية العمومية الطارئة لنقابة الصحفيين سوف تتخذ وسوف تنجح.

أما سلطة الدولة التي قال عنها ومحمد حسنين هيكل في رسالته للجمعية العمومية لنقابة الصحفيين أنها قد شاخت في مواقعها، فقد توافقت في مصالحها الخاصة مع مراكز القوى المالية التي تعيش على الأزمة وتستفيد أيا استغادة من الفساد ويؤرقها أن تواصل الصحافة كشله بهذه الصورة غير المسبوقة، وتستشر الصلاحيات والتعويضات الممنوحة لكي تراكم ثرواتها في زمن قياسي، ولكن الاشباع الشخصى للطبقة وللأفراد لا يشكل بالضرورة مغرجا من الأزمة العامة الشاملة للوطن والمجتمع، تلك الأزمة التي جسد قانون الصحافة عجز السلطة عن الخروج منها بلجورها السافر لبطش القانونى، الذي يهدد لبطش أوسع في حالة الدخول النهائي في نفق النهاية المظلم وليس غربا ان يتقارن الناس الصادقون وغير المسميين بين هذه الشروف ونهايات أهام السادات الذي كان نظامه قد بلغ ذروا مشابهة من القارم الشامل، على جبهة القوى الديمقراطية والشعبية بما فيها نقابة الصحفيين تتخذ الأزمة مظهر آخر يغلب عليه الطابع الميتافيزيقى، إذا جاز التعبير لأن كل الحقائق السابقة كانت تقتضى وعيا أرقى بطبيعة الخصم - أى السلطة المتتمجة في مراكز القوى المالية - وخبرت الطويلة معه - بممارساته الغريبة جدا المعادية عدا، سافرا للديمقراطية من قوانين الارهاب والنقابات، لقانون العمل لتسمين العمد ومعداء الكليات لضرب الرصاص الحى على الاضرابات السلمية وقتل العمال، مثل هذا الرضى الأرقى كان سيدعونا للعمل بعزم أشد، ويوضح رؤية أكبر وتنظيم وتكتيكات، كان سينتضى منا عدم وضع المقاضاة مع السلطة التي أصدرت القانون في مواجهة مع التحضير الجدى لتنفيذ قرار الاضراب الذي تحول منذ اليوم الأول إلى ما يشابه الحلم الرومانسى الجميل، وكان الصحفيين سوف يستيقظون صباح ٢٥ يونيو ليجدوا الصحف



البديل الخطر والبديل ((الأضعف))

مطلع ظم

ومنهم من كان يجلس في قاعة الاحتفال بعيد الإعلاميين .
من هذه الهزة جاء رد الفعل المتورع ، والمرجع لأن يستمر ، رغم انكسارات ستحدث أو تعرجات ، سيستمر لسبب بسيط هو أنه قد تم كسر آخر ماتبقى من النظام السائد للهيمنة (بالمعنى الجرامشي) لها هو المشوّل الكبير يخرب الحس الأخلاقي للجهود الطيب في مقتل ، بهذه العبارة الاستهلاكية ، عند بدء الحوار حول القانون الجديد ، الرقص سيكر لأن العملية لم تكن واضحة ، كالظهر . هكذا في أي موقف (أو قانون) سابق . وقد كشف قانون تعديلات الصحافة نفسه منذ لحظة الميلاد ، كقانون لضمان استمرارية آلية سلق القوانين ، واستمرارية مؤسسات السلق نفسها ، ولحماية الفساد والشر واضطهاد الناس الطيبين . قانون يحصى التفاتوا الاجتماعى الرخيص حتى داخل الوسط الصحفى نفسه . والمجيب أن أصحاب السلطة الذين يتعدون دائما عن أن " بالهم طريل " لم يظفوا صبرا ولو ليكون رقم القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ ، وعلى الأقل لضبط الاقتاع .

الخلفية ولكن ما بعدها

في خلفية الحدث الكثير مما أشير إليه . ونضيف : لقد نجح الرواس في السيدة زينب (أو الحج) وهي دائرة فتحي سرور بينما كانت السلطة قد تقطعت أنفاسها وهي تقاوم رشاد عثمان منذ شهور في الاسكندرية . لقد أسقطته بالنوع والبرليس والمخابرات والموظفين ، وقتلنا وقتها هذا سرلررض نعم ، لكنه يكشف على الأقل أن هناك رغبة في مقاومة مانيا المال . الآن نجح الرواس ، ومرق إلى مجلس الشورى كالكين في الجاتود .

وسط صعوبات فائقة وان توفرت لأول مرة في مصر ما بعد ١٩٥٢ ، فرصة حقيقية لتجاوزها ، يوشك تحول حاسم أن يحدث . تحول على الساحتين الشعبية والروسية . ومتروك للقارئ أن يستنتج معنى " الحسم " في كل اتجاه . فمصر " الشعبية " - وهانحن نعود بلا تردد لاستخدام الوصف - تنهض اليوم وهي التي بدت باهتة وعقيم ، يوم مؤتمر القدس في الأزهر الشريف . مصر تلك التي أغرت ضباط المباحث يومها بطلب " حاجة ساعة " قبل انتهاء المؤتمر بنحو نصف ساعة ، بعد أن أطعنوا قاما - وقد تحدث الأستاذ إبراهيم شكرى عن أهمية الزيت الحار لجمال مصرا - أن شيئا لن يقع . وبعد أن دخلت طائفة منهم بالتركي ووكى إلى داخل المسجد ، وأخذت تحت الحسد القليل الباقى على الاتكالك على الله إلى الشارع . قطعا لا يمكن للبرالى أو تقدسى أن يوافق على أن يكون المسجد هو ممل تحضير الأعمال الاحتجاجية المدنية . لكن كانت الدلالة الرمزية مطلوبة . غير أن ما حدث في الأزهر كان بلا دلالات وخيل إلى يومها أن مواطنين عاديين يمكن أن يقولوا لأنفسهم : ستف عمرو موسى أفضل إذن من هؤلاء . لكن الراضع أن الحمول الذى دهم المرقع ذي الكشافة الثقافية والوطنية والتاريخية المهيبة ، قد أغرى أناسا في الحكم بأن يستهينوا بقوى المعارضة وقوى الشارع معا . ومن هنا وفق اعتقاد خاص ، بالذات ، جاء قانون الصحافة ، وجاءت العبارة التي كان ينبغي أن يمتثل عنها إلى الشعب المصرى . عبارة : هود احنا بنبيع ترس !

يُعتذر...
أو هكذا يظن الناس الطيبين الذين لا لهم في السياسة ولا في البيع ولا في الترمس . الناس الذين يؤدون عملهم بأمانة ، ويروحون إلى بيوتهم حيث العيال وأهملهم ، وحيث الرغبة الدائمة في تحجيج الوالدين ، وينا ، منزل صغير في البرارى . أولئك الذين لم تنقطع الخيوط بينهم وبين الحكم لأسباب شتى

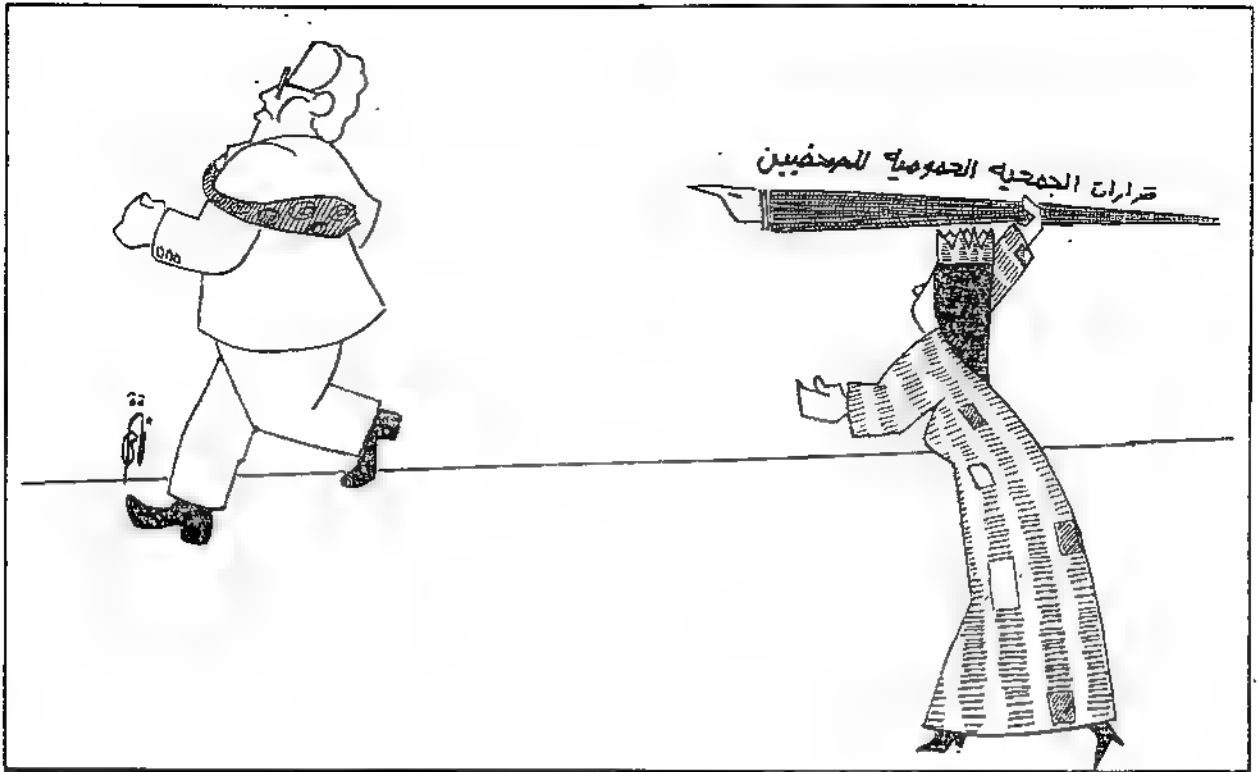
وقد احتجت من نفسها دون عمل منظم طويل دبوب يتسم بالخيال والتقدير على الاقتناع والشاورة والتهديد ، يقوم به الصحفيون جميعا والذين يربون على الألفين المسجلين في الجمعية العمومية التاريخية يوم ١٠ يونيو ، ولكن هذا الشئ لم يحدث ، وأرتبك المجلس كما ارتبكت جموع الصحفيين ، وأصبح التعبير الرائع عن الغضب والسخط العميق محروما من القدرة التنظيمية التي تدفع به إلى مجرى آخر ينفض في نهاية المطاف لتغيير حقيقى ، ٧ فحسب للقانون ، إنما لمجموع العلاقات الجائرة غير الديمقراطية والتي تحكم العمل في المؤسسات الصحفية ، ولكي لا نطمح أنفسنا نحن الصحفيين فلابد من الاعتراض بقلة خبراتنا .

خلاصة الأمر أن التقديم الذي يحتضر ، والجديد الذي لا يستطيع أن يولد في أزمتنا الشاملة كلاهما تماصلا مع الأزمة بفهم إدارتها وليس مفهوم حلها جليا ، هذا على الصعيد العام ، أما على مستوى أزمة الصحافة والقانون ٩٣ فإن الحكومة تسمى للتصالح على السخط العميق للصحفيين بالعودة بحلول جزئية بينما عجزت القيادة النقابية عن تطوير لحظة الأتق وذروتها العاصفة في الجمعية العمومية الطارئة لتشن طريقا جديدا يلتقى لابد مع مجمل الحركة الديمقراطية في البلاد ، وبقيت أسيرة الوعود الغامضة ، تراهن على التوجه التكتيكي في التمييز بين الرئيس والحكومة ، وهو تكتيك بارع لا شك لكنه لا ينهض على أى أساس حقيقى ، ويعرف الجميع ذلك معرفة كانت تقتضى بالإضافة للمفاوضين قهضيرا جديا للإضراب لم يحدث .

وأيا كانت النتائج التي ستفصل إليها ، وإذا ما كان القانون سيجمد أو يلقى على دفتحات ، فإنا نحن الصحفيين قضا بعمل تاريخي حقا كان نناجا مباشرا للأزمة العامة والحركة انتحائية بأسلة سبقتة بشهرين تكشلت فيها كل الحقائق وعلاقات القوى وأوضاع المهنة لأجيال كانت إلى وقت قريب بعيدة كل البعد عن الهم العام رغم أن وضعها الرواسي المحدثي مهينا واجتماعيا كان وما يزال رثيق الصلة بالأزمة العامة ، وبالاتحاد المتوالي لمستوى المعيشة الذي يجرى الطبقة الوسطى بانتظام .

إن يوم ١٠ يونيو هو لحظة من تلك اللحظات الفاصلة في التاريخ التي يؤرخ لما قبلها وما بعدها ، وطبيعى جدا أن تكون مهنة الصحافة ، وهي مهنة التعبير والضمير ، استبصار في الصعرجات الذي يتنبأ بالزلازل .

فريدة النقاش



القومي ماهر ضد النلس والذات ، وضد الضعف والقبول الهومي للإهانات ، لكن الأهم أنه كان محملاً برفض واع لتسفل أشكال الاستبداد الطرقي ، التي تبادت وتبدت إلى الهزائم . إن بوسع العيد لله أنه يؤكد أنه رغم التضامن المصري العميق مع الشعب العراقي :

فلن تعود الطائرات لتحمل مشعلينا كل يوم إلى مؤقرات بغداد الحكم ، مهما حدث ، بنفس ماكان يحصل من قبل ، ورغم المحبة المصرية الجارفة للكعبة والرسول ، فلن يطلق مصري على بوابة بيسته من الآن فصاعداً إشارة السيوفين المتقاطعين ، والنخلة ، ولن يسمى صفار التجار في الحواري محلاتهم بأسماء سمودية ، انها أخلاق ١٠ يونيو ، أخلاق رفض الاستعداد والتخلف ، في الطريق الصعب ستحاول مصر أن تنتصر لسمعة المواطن بدلا عن سمعة العائلات التي ذكرها القانون (المحير أن الرئيس مبارك مثل كاتب هذه السطور من أسرة لاينطبق عليها مفهوم العائلة طبقا للثقافة الاجتماعية السائدة) تنتصر لسمعة الإنسان بدلا عن سمعة الموظف العام . ضد سمعة الكتلة الطائفية ولصاحب سمعة الوطن والمؤسسات والحبر والورق والكلمات . وسمعة البنات اللواتي لا ترجهن السعادة إلا حين يصبحن محبرات من مواطنين أحرار ومن صحفيين أحرار .

تسمى لأن تعبر باسم الله مانع" أزهي عصور الديمقراطية " المدمر . مانع المفهوم الاحصائي المريض للحرية (نقول الاجابيات .. والسلبيات ان وجدت .. وتقدم في الديمقراطية تبعا لظروفنا بما ليس ليسها التضخم) .

" العيد " والدستور

صحت مصر الثقافة ، تشريحا لشعور بالرفض ظل يتنامى منذ ١٩٨٤ ، ليس بسبب كسر الآمال في انتخابات نظيفة فحسب ، ولكن أيضا للغة تالية الكبير التي حاول قائد الكتبية أن يرسبها في أول احتفال أقيم ، فارضا منطقته على كعاب مصر ومفكرها ومثقفها ، كان كثيرون يصمتون بسبب الجبر ، أو يحتجزونها مجرد مجاملات رسمية بيروقراطية لاينفي التوقف عندها . وظل الحال كذلك حتى وجد الكل نفسه في مواجهة موقف لا بد أن يكسروا فيه البروياجندا الصارخة وغير البريئة لقائد الكتبية . وهو ماحدث في عيد ١٩٩٥ الأخير . لقد بدأت هزيمة أم المصارع في نفس اللحظة التي قال فيها قائد عري للزعيم : أنت صلاح الدين . أنت صلاح الدين . ومن يومها تحدد سقف الخطاب مع الزعيم ، وتعين عدم الهبوط عنه ، إلى أن هبط الجميع إلى هاوية لايزال الشعب البائس والأمة يدفعان ثمنها . كان في صحننا

لم يتطرق إليه أحد أيضا موقف المحسنيين . أن الصحافة الحرة تجد من نفوذ وهيمنة أجهزة المعلومات ، لأنها تكسر احتكار الأخيرة للمعلومات وتقطع عليها أحد أهم وسائلها ، وهي الحصول على المعلومات وكمايجب بدلا من نشرها إلى الرأي العام .

الهزيمة

سالم بشر إليه أيضا (وأن مسه سلامة أحد سلامة بكلمة وذكره بعدها آخرون بلغة التمسيم) أن أخطر ماني خلفية اصدار القانون كان وصول عصر " السيادة الإعلامية " .. على الإعلاميين ! إلى ذروته الكابوسية . تردد في الكواليس أن " قائد كتبية " غير عسكرية طبعاً أصبح وكأنه يتولى للرئيس : برقبتي باريس . كلهم في جيبى . وبدأ وبدأ بدأ الفرع من نتائج برقبتي هذه .. الفرع للمش من جراء برقبتي كانت قد أودت بنا إلى هزيمة ١٩٦٧ ، يتنامى ، نحن في مصصر على استعداد لأن نوت بالهيرا كاري أو بسكاكين المذبح ولا نتموه ١٩٦٧ مرة أخرى . من هنا أيضا كان الالتحام بين الصحفيين وعموم الشعب المصري . لقد انكسر الحاجز البارد بين الصحفي في بيسته وبين الجبران أصبحوا يحرسونه .. ويظفرونه كل يوم بالسؤال : هبة البلد رابحة على فين ؟ بدأت تتخلق أجواء

التصديق ستحاول مصر أن تضع أجندة كاملة للعمل

الخطر والأخطار

كان للسلطة المصرية لحظة تأنيق لابد أن يحسبها لها أي منتصف ، وهي لحظة إزاحة البديل الخطر (التعبير الذي أطلقه الرئيس مبارك في مجلة المصور) بيد أن المفارقة تتمثل الآن في أن الصحافة الحرة هي التي لعبت الدور الرئيسي في إزاحة البديل الخطر . وأن بديلاً أخطر من الخطر (لأنه أخطر .. مراراً .. يستند إلى ذات القاعدة الاجتماعية للخطر السابق) هو الذي يسمى الآن لهدم صحافة مصر ، مدعوماً في ذلك من السلطة المصرية !! باللهي . حل جاء التضامن لمواجهة عملية التراكم الداخلي الماكرة التي قام بها

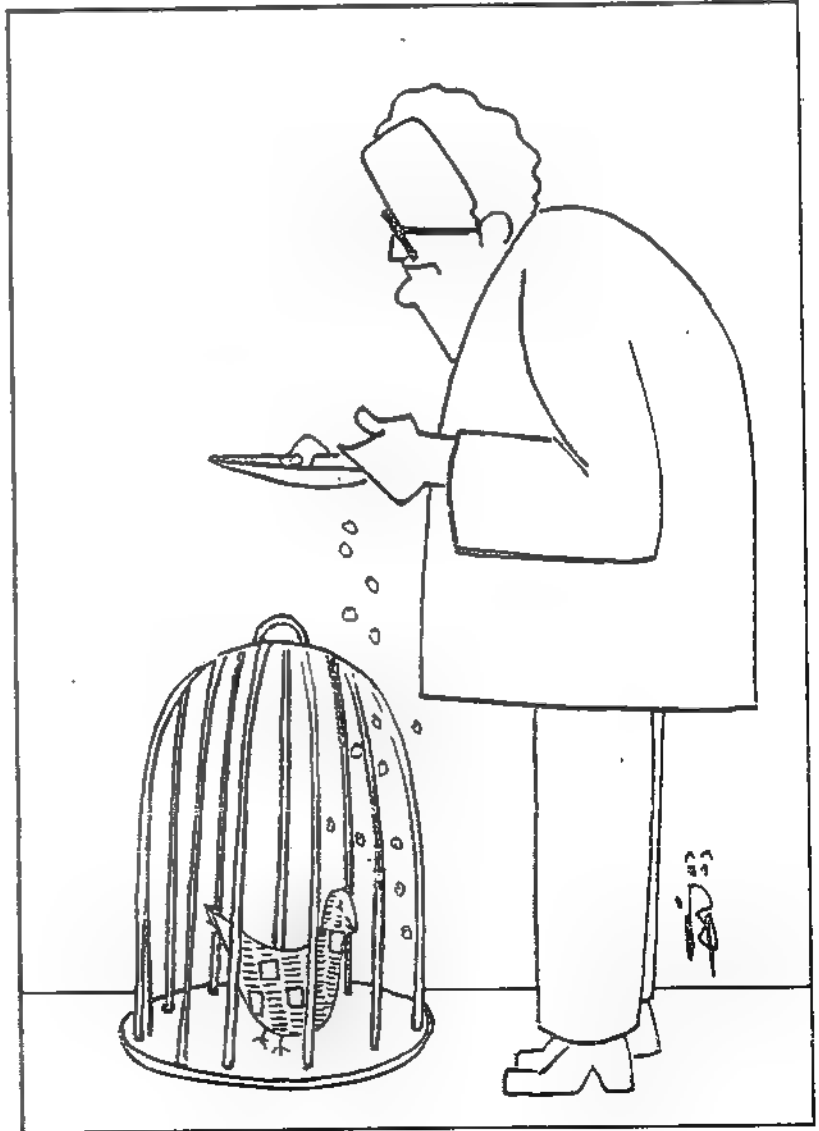
الشعب المصري بطريقته ، لتحريك دفة الحكم ؟ يمكن ولا يجب أن ننسى باناس أن خمسة ملايين مصري على الأقل احتكوا بالغرب (أوروبا وأمريكا) في العشرين عاماً الأخيرة بشكل مباشر أو غير مباشر . مثلاً ، فهل يُعتل أن يظل هؤلاء وغيرهم هنا ، يتقبلون مثل هذه الأوضاع ، ومثل تلك التبريرات الساذجة للقوانين المخلفة ، والتي تتمتع بها هم في أوروبا وأمريكا (وكأننا عبيان جهلة) . أيضاً لقد ذكر " قائد الكتبية " ذات مرة أن أعصابه في ثلاثة وأنه لو أصبح شيئاً على الديمقراطية سيمضي لكن الحاصل أن الأعمال كل يوم تنود إلى وجود مخلد . الأعمال من أول الوجه الذي يتم شدة إلى الهدل والكراقات الجديدة يومها إلى اللغة المعلقة في الأحوال الصورية لتأدية الغرض في كل مناسبة (كلام

مثل أزهى عصور ولم يتصف فلم كل ذلك مع ما تعلم من عوامل صناعة النفرة (لأول مرة نعرف المقصود بالرجل القوي في الأدبيات السياسية) فنحن جماهير عالم الخلود المصري الجحيم نعم لكننا لنا جماهير خلود " الكتائب " وقائدها وخلود الصقم والرخام والشعر المصروع والبلاتيك . أيضاً كان ثمة ما يشير إلى منهج أبوي حيث ، تتم اشاعته ببطء في جسد البلد ، ترتيباً لتحديد الدستور ، بما يفتح بقاء الرئيس بلا حدود . شعرنا أن قائد الكتبية هو أحد أهم صناع ذلك المنهج أليس أكثر من يستفيد ؟ وهل له أن يلقى بغير ذلك السبيل ؟

" الحليب " المتعكر

سيستط القانون إذن . لأن الهيمنة انكسرت ولاستطيع الجيوب النظيف في داخل التركيبة الرسمية أن تلعبها ثانية ، فقد أصبح أفق الناس أعلى من أعلى أفق لديهم . وهذه هي اللحظات التي تصنع التاريخ وتبنى هدم القديم . سيستمر ومع الاحتجاج ، لأننا رفضنا بطريقة طبيعية تماماً عواطف هتاف التفرغ الفكري والمعنوي . هتاف الابتذال والضخالة ، الذي يصرخ بأشياء على وزن : " مصباح قطب باجبان يا عميل للسودان " . وكما نتذكر أن إطلاق مثله من سنوات في نقابة المحامين كان يشعل الرضا في قلوب جميع الحاضرين ، وما يجعلهم يرددونه لذلك ربما عاشت الأوضاع السائدة وضعت فعاليتها في مراجعتها .

أن الاحتجاج الفعّال في جوهره عمل إبداعي ولو كان حتى الإضراب عن الطعام حتى الموت . أما الإضراب عن العمل الصحفي يوم ٢٤ الثالث فقد كان بصرف النظر عن الوضع يومها (كتب المقال يوم ١٨/٦) فقد كان أهم مختبر لتجربة القدرات الاحتجاجية عند جمهور لم يتعلم شيئاً من ذلك منذ عشرات السنين . سيتعلم الجمهور لكن لن تسكت مصر الرسمية أيضاً عن محاولة التعلم .. واتقان لعبة الاستمرار ، لقد عجز خبراء إدارة الأزمات حتى الآن عن أن يجدوا مخرجاً ملائماً للحكم (ربما لأن بعضهم لا يحصل بلمة أو باتتتاع كاف) . بل أن صناع المخرج الأذكيا أنفسهم وقعوا ضحايا المحاولة المجرمة لرواد الحق الناقد لشعب بأكمله - بما فيه طبقاته الحاكمة - فقد تم كبت الأسئلة الحقيقية فعاش هؤلاء في جو مستم أفقدهم الكتم وربما من حسن الخط . من صوابهم . لا زال أمام مصر الرسمية أن تجد حلاً إن أرادت . ولا زال أمام قائد الكتبية أن يبني قمره وقضاة بعيداً عنه ، ويعيداً عن الهيئة العربية للتصنيع .. ماشي ! لكن فليشارك الجميع لما أقمارنا .. حلونا .. كلنا في المرة .



حول تأثير السياسات الزراعية (٢)

المعونات الأمريكية

وآثارها المدمرة

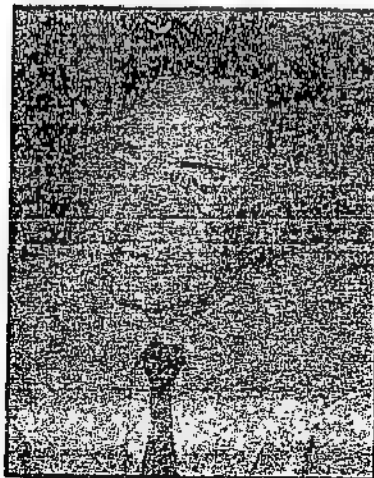
على الزراعة المصرية

عنوان نصف

هل هي معونات حقاً؟

ينظم عملية ما يسمى المعونات الأمريكية
للدول الفقيرة القانون الأمريكي رقم ٤٨٠

د. يوسف والي



في المؤتمر المصري / الأمريكي الذي عقد في القاهرة في ٢٦-٢٨ مارس ١٩٩٥ لتقييم السياسات الزراعية المصرية في السنوات الأخيرة ، أشاد د. يوسف والي بالدور المتميز الذي قامت به المعونة الأمريكية في هذا المجال لتطوير الزراعة وخدمة الفلاحين. وأشار بحدته إلى أن هذا الدور الحثيث للمعونة الأمريكية قد ابتدأ مع قيام ثورة ٢٣ يوليو - من خلال برنامج النقطة الرابعة - وما زال يؤتي ثماره المتعاضدة حتى الآن.

والواضح أن الاقتصادات الأكاديمية للدكتور والي قد أنست أن ما يسمى بالمعونة الأمريكية لمصر - وخاصة في المجال الزراعي - قد انتهى في منتصف الخمسينيات عندما أوقفت أمريكا شحن القمح المصدرة إلى مصر - بستين مليون دولار وليست منحة - نتيجة رفض عبد الناصر السماح لأمريكا - مقابل استمرار ما سميه بالمعونات - بما طالبت به من أسود تنقص من كرامتنا الوطنية وقنارات المستغل مثل تحجيم عملية التصنيع والتفتيش على القوات المسلحة.

والواقع أن ظاهرة المعونات الأمريكية لم تبرز وتعمق في مصر إلا منذ منتصف السبعينات انساقا مع التوجه السياسي والاقتصادي لدولة.

الذي صدر عام ١٩٥٤ لحل مشكلة تراكم المخزون من المنتجات الغذائية والحبوب وخاصة القمح.

وتنقسم هذه المعونات إلى ثلاثة أنواع:
* المعونات الحثيرة التي تقدم في الأزمات الحادة (زلازل .. فيضانات .. الخ) سواء من وكالات حكومية أو مدنية كهيئة الفوت الكاثوليكية.

* المنح - التي لا ترد - والتي تقدم في أحوال خاصة كمكافأة على موقف متميز تتخذه الدولة المنوحة لصالح السياسات الأمريكية.

* قروض التنمية الميسرة (أي ذات سعر الفائدة المنخفض والأوسع في المدى الزمني للسداد).

ومع تضاؤل حجم المعونات الحثيرة ومع تداخل المنح / المكافآت مع قروض التنمية، فإن المعونات الأمريكية يمكن تجديدها وأقيما فيما يسمى قروض التنمية والمبيعات الامتيازات للملح الفائضة.

المعونات الأمريكية في مجال الزراعة المصرية:

مع تناثر الأرقام واختلافها - سواء من المصادر المصرية أو الأمريكية - إلا أن الرقم محل الاتفاق هو مبلغ ١٩ مليار دولار كجملة للمعونات الأمريكية لكافة المجالات المصرية تختص الزراعة والغذاء منها بحوالي ٣ مليار دولار ، خلال العقدتين الأخيرتين (٧٥ - ١٩٩٥).

وتتفق رؤية د. والي - وبعض القيادات السياسية والزراعية - مع الرؤية الأمريكية في الأمر الإيجابي لهذه المعونات.

د. كارول لاتكستر - نائبة رئيس الوكالة الأمريكية للتنمية - ترى أن هناك أكثر من مليون فلاح مصري يستفيدون من هذه المعونات التي رفعت مستوياتهم المادية والمعرفية.

* السيد / إدوارد ووكر - السفير الأمريكي في مصر - يرى أنها قد أدت بشكل واضح وكبير إلى زيادة الانتاج الزراعي وارتفاع دخل الفلاحين.

* د. يوسف والي يلد هذا المعونة تقديراً كبيراً كإحدى الركائز الأساسية لزيادة الانتاجية المصرية ورفع الكفاءة الإنتاجية مما لذلك من تأثير على مستوى معيشة الفلاحين.

* د. صوفي أبو طالب - الرئيس الأسبق لمجلس الشعب - يرى أن هذه المعونات مبنية وضرورية لمصر حالياً لأن

وند مہنت الہنگ الدولی - فی التوصیة

من هذا الالتزام ارتفعت نسبة نصيب أمريكا

للمسألة الاقتصادية المشتركة . ومن هنا كان البيان

الأمريكية بالقاهرة بعد أن ابتدأت بواور
الحلة القومية للقمح، والذي يشكك في قدرة
مصر على زيادة إنتاجها من الحبوب.

**بوالسيد / مدير الصناعات
الزراعية بالبنك الدولي يوصي في
٢١ / ١ / ٩٤ -** رسميا لتسريح الحاصل
بالمشروعات المشتركة بين وزارة الزراعة وبين
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)
- تخفيض المساحات المروثة بتعصب السكر.
(٢) حرمان الزراعة المصرية من مصادر
التحويل المصرية.

فبعد أن أدى اتباع سيدهات البنك الدولي
وهيئة التنمية الأمريكية إلى انتهاء دور بنك
الاتحاد الزراعي كممول للعمليات الزراعية
وللفلاحين وإلى تدهور أوضاعه المالية بأن
يصبح مدينا بقرض تبلغ حوالى نصف مليار
جنيه بالإضافة إلى استدانته - في منتصف
١٩٩٤ - حوالى ١٢٠ مليون دولار أخرى من
البنك الدولي، لا تكتفى هيئة التنمية
الأمريكية بذلك بل تقوم بتمويل دورة
تدريبية للاتحاد في أبريل ١٩٩٥ يكون
محمودا الرئيس.

■ إنهاء أى دور للبنك وللاتحاد الزراعي
المصري في توزيع مستلزمات الإنتاج.
■ وسائل استيراد السلع والسلع الوسيطة
والأجهزة من أمريكا.

(٨) تدهور إنتاجية المحاصيل الزراعية
المصرية والإعلام المكثف للمحاصيل
الأمريكية.

فوفقا لنتائج البحوث الأمريكية حول
سلالات القطن، تم تقديم سلالة بلور
(البيضا) في الموسم الأسبق. وكان نتيجة
زراعتها إما غير الآفات بكثافة كبيرة بما دعا
إلى حرق المحصول المصاب، أو المحدودية
الشديدة لإنتاج القطن من القطن.

وفي الوقت الذي تعادل فيه الحملة القومية
للقمح - بقيادة د. محمود شريف - تحقيق
نتائج مرضية، يقوم مركز معلومات القمح
الأمريكي بالقاهرة بعملية إعلامية وإعلامية
مكثفة عن المسترق الجديد - اللاتق
للأمريكيين - - المزارع في القمح الأمريكي،
كما تقدم التسهيلات الائتمانية الواسعة
لستوردي هذا القمح.

وكشخوبج لنجاح هذا المخطط، يصدر
تقرير من السفارة الأمريكية بالقاهرة، وأصدا
الإمكانات الكبيرة أمام الشركات الأمريكية
للتصدير للسوق المصري وخاصة بالنسبة
للحبوب والقمح بشكل رئيسي، والمنتجات
الغذائية

وبالفعل تكون المحصلة كما يلي في عام

١٩٩٤:

■ بالواردات الأمريكية لمصر قيمتها ٢
مليار، ٨٠٠ ألف دولار.

■ بالصادرات المصرية لأمريكا قيمتها ٥٩٣
مليون دولار.

ولا تحصل مصر في ذلك العام ربحا -
عقابا لها على حملة القمح - على أي قرض
لتحويل مشترياتها من المحاصيل الزراعية
الأمريكية.

(٩) محاولة الهيمنة على الفكر الزراعي
المصري:

ففي الوقت الذي ترفض فيه وزارة الزراعة
تحويل ٢٥ بحثا جامعيًا علميًا تقدمت بها
عقول مصرية جادة في محاولاتها لتطوير
الزراعة على أسس علمية، وتكتفى بتمويل
٢٢٣ بحثا فقط وفي حدود ٢٥٪ من
تكاليفها الحقيقية.

وفي الوقت الذي يتحول فيه مركز
الهندسة الزراعية بجامعة المنوفية - وهو أحد
ثلاثة مراكز متخصصة في مصر في هذا
المجال - إلى مجرد دكرات بلا عمل بعد أن
كلفته الجامعة ١١ مليون جنيه في هذا الوقت
، تفتح فيه وزارة الزراعة الباب على
مصرييها للوكالات والهيئات والبعثات
الأمريكية لمحاولة الهيمنة على العقل الزراعي
المصري من خلال العديد من مراكز ومشروعات
البحوث.

■ مركز التدريب الدولي في مسروط
بإشراف هيئة المعونة الأمريكية.

■ بجامعة الشرق الأوسط على مساحة
٧٠٠٠ فدان في التبرية للباحثين من كل
دول المنطقة المشاركين فيها يسمى «سوق
الشرق الأوسط الجديدة» (فيها بما فيها
إسرائيل)، وفقا لتصريحات د. والى في
مارس ١٩٩٣.

■ لمشروع القومى للأبحاث الزراعية
والسياسة الزراعية (التارب):

الذي يتحرك علميا - على مدى عشر
سنوات - من خلال ١٦٠٠٠ مندوب محلي
منهم ٦٠٠٠ باحث، تم إرسال عدد كبير
منهم إلى أمريكا وإسرائيل، وحصلت الهيئة
الأمريكية من خلاله على حوالي ٢٥ ألف
بحث علمي تشمل كافة ما يتعلق بالمسألة
الزراعية في مصر نظريا وتطبيقيا.

وإذا أضفنا إلى هذا المسح العلمي الشامل
للأوضاع الزراعية في مصر المسح الميداني
الذي يقوم به الخبراء الأمريكيون - والله أعلم
بحدوده خبرتهم !! - من خلال تجوالهم تحت
غطاء عشرات المشروعات في ريف مصر
بحرية وصعيد، لأدركنا مدى الخطورة التي
تقلها الوكالة الأمريكية للتنمية بالنسبة لكل
أشطنها في مصر، والتي يرى د. سعد الدين
إبراهيم من خلال دراسة له نشر عنها في

جريدة المصري في يوليو ١٩٩٤ - أن هذه
الوكالة أصبحت تعتبر حكومة ظل أمريكية
في القاهرة.
ولا يكتفون بذلك..

■ بالسفير الأمريكي في القاهرة بعدنا أنه
بعد انتهاء مشروع التارب سيتم مشروع
بعث أمريكي آخر تحت اسم (اترت) وكان
هذا الوعد في المؤتمر المسمي «القمة الزراعية»
الذي عقد بالقاهرة في ٨-١٢-١-١٩٩٥.

* والدكتور والى يمشنا في ٢٨ /
١٠ / ١٩٩٤ بأنه قد تم اعتماد صيغة ٢
ملبون جنيه كمسحعة أمريكية لتنفيذ نظام
للمعلومات والأخبار السوقية الزراعية،
يشمل البيانات والمعلومات والإحصاءات
الحديثة، والمستقبلية، والمستمرة، والدقيقة
والشاملة، والتفصيلية (وكل هذه المفردات
واردة في تصريح د. والى).

(١٠) محاولة استخدام المعرفة للضغط
السياسي المباشر:

ولا اعتقد انه من الضروري الإشارة في
هذا الموضوع، ليس خوفا من قانون الصحافة
الجديد، ولكن بسبب بساطة، هو أن مانحي
هذه المعونات ومفكرهم لا يعتبرون هذه
المنفعة موضع مواردة، بل يعتبرونها شديدة
الصراحة.

■ فقانون الأمن المتبادل الأمريكي ينص
صراحة على أنه لا يجوز منح مساعدات
اقتصادية أجنبية لأي من البلاد إذا كانت هذه
المساعدة لا تدعم الأمن الأمريكي.

* وجون ويسلي مدير وكالة
التنمية الأمريكية في مصر، يصرح
مؤخرا في مجال ما هو مثار من احتمال قطع
المعونات عن مصر «إنه من الواضح أن أموالا
على هذا القدر تمثل قرارا سياسيا».

* وجاك هورنر - أحد الصناع
الرئيسيين للسياسة الزراعية
والغذائية الخارجية لأمريكا - يؤكد
بروضوح «نحن نزع الفناء على الدول
الأخرى، ليس على أساس مدى الاحتياج،
وإنما على أساس الاعتبارات التي تليها
السياسة الخارجية الأمريكية».

وصح إدراكنا أن يضع ملايين من
الدولارات - يتم عودة أكثر من نصفها إلى
أمريكا من خلال مكافآت الخبراء الأمريكيين
والمقاولين الأمريكيين، والشركات الاستشارية
الأمريكية - تجعلنا نتحمل كل ذلك. فلاد أن
يطرح سؤال شديد الأهمية، هو... هل نحن
مضطرون إلى ذلك؟

وإذا كانت الإجابة بشكل أولي - لا -
فمواردة لو استثمرت بأرادتنا تكفي، إلا
أن ذلك يحتاج إلى موضوع آخر.

بقايا «البحر» في جامعة القاهرة:

خواطر من محاضرة ديمقراطية عمالية

د. محمد عبد الحليم موسى

مد خدمة القيادات العمالية الحالية وإعطائها بعض امتيازات عند الترشح في الانتخابات النقابية . وهذا في رأي المحاضر يخالف التوصيات الدولية التي وقعت بالموافقة عليها . مثل توصيات منظمة العمل الدولية ، وتوصيات منظمة التجارة الدولية التي تشرع الآن على تنفيذ اتفاقية الجات ، تلك الاتفاقية التي تتدخل في كل مايفعله الناس من تجارة وصناعة وصحالة وفكر وفن .. الخ . وعلم المحاضر بأن مخالفة هذه التوصيات الدولية الديمقراطية تعرضنا عند اللزوم لمعوقات دولية (غير ديمقراطية) حسب النظام أو النظام العالمي الجديد

وحين تناول المحاضر آليات الترتيب بين العمال ورأس المال بين أن من أحدهما وجود أعضاء من العمال في مجلس إدارة المصنع أو المؤسسة . وأن هذه ليست بدعة من بدع الاشتراكية وإنما هي آلية قد ابتكرتها دول عريقة في الرأسمالية والتمددية . وقد ذكرت بعدها هذه المظومة الى صديقنا " ابن خضبة " وهو الموسوعة المتحركة متباها عليه . وإذا به يضيف لي أن أول من قام بهذا الاجراء هو "يساراك" الداهية الألماني . وأنه بإيجاد هذا النظام نجح في تجنب الكثير من المنازعات العنيفة بين العمال وأصحاب رأس المال في ألمانيا . بل إن إحدى شركات الكيويو الأمريكية تعرضت مؤخرًا للإحلاس ، ولكنها حين نفذت توجيهها بإشراك العمال في مجلس الإدارة نجحت من الإحلاس . وإذا كان الأمر هكذا في أعني البلاد الرأسمالية ، فلماذا نهام في مصر هذه الأغلبية ويكب الكثيرون

طلب من الصديق د. صلاح أيوب الخبير الدولي في شئون العمال أن أختصر محاضرة بلقيها من قانون العمل الموحد " الجديد " يعرض فيها أوجه اتفاقه واختلافه مع توصيات منظمة العمل الدولية بالأمم المتحدة . كان موعد المحاضرة في الخامسة مساءً وما يوجد على قنصلية البوصية . حاولت الصهوب معتذراً بعدم درايتي بالشئون العمالية . ولكن الصديق أصر بأن جهلي هذا أدهى لأن أحضر لأتزوّد من غيرة علمه .

كانت الدعوة باسم جمعية علمية في كلية عربية بجامعة القاهرة (الحقوق) وحرصت على الوصول قبل موعد المحاضرة بعدة دقائق . ولكن حدث كالعادة أن لم تبدأ المحاضرة إلا بعد أكثر من نصف ساعة من الموعد المحدد . ولم يكن هذا لفتة الحاضرين ، فقد كان هناك عدد وافر منهم في قاعة المحاضرات وعدد أوفر في حجرة الأستاذ ورئيس الجمعية ولم يهتم أحد بإبداء أي اعتذار عن التأخير . وليس هكذا يكن الترجمة الديمقراطية الذي يحرص على احترام مشاعر الأفراد . على أنه حين بدأ رئيس الجلسة يوجه الخطاب لتقدم المحاضر للستمعين اتضح أنهم كلهم تقريباً كانوا أعضاء في لجنة شاركت في مناقشة واعطاء قانون العمل الموحد ، وكل منهم يصرف الآخر بالاسم ، فيما عدا قلة معدودة من أصدقاء المحاضر أمثال كانوا أشبه بالغرباء على الاجتماع .

ألقي الدكتور صلاح محاضرة حثت بالمعلومات القيمة ، وأبرز المحاضر مبادئ قانون العمل الجديد من إيجابيات وسلبيات . وكان ما ركز عليه أننا عادة نهتف بشعارات معينة ، ولكننا عند التشريع نسن مايفتلف معها بل وسياقمضها . فنحن الآن ننادي بالتمددية الديمقراطية واقتصاد السوق ، ولكن الكثير من توجهاتنا وتعرفاتنا مارالت شمولية . إن قانون العمل الجديد مثلاً لا يتيح للعمال فرصة التمدد النقابي الديمقراطي . بمعنى أن يكون لأي مجموعة من العمال الحق في تكوين أكثر من نقابية في المؤسسة الواحدة ، وللأفراد أن ينضموا لما يريدون أنه النقابة الأصلى . كذلك عملت الحكومة على

أن وجود العمال في مجلس الإدارة مضيق للوقت ومن بقايا الشمولية .

دار نقاش شيق بعد المحاضرة ، وكان بين الحضور زعيم نقابي دافع عن توحيد النقابات بزعم أنه في صالح العمال في مصر حيث لنا ديمقراطيتنا الخاصة بنا التي تختلف عن ديمقراطية الغرب (لم يوضح الأسباب ولا مقومات هذه الديمقراطية الخاصة) . رد المحاضر بأن الديمقراطية لا تتجرا سواء كانت غربية أو مصرية ، ومادامتنا نخط ميلاً التمددية فلماذا أن نسمح به أيضاً في النقابات . أما إصرار بعض القيادات على إبقاء الأوضاع القديمة فلأنهم يخشون الدخول في انتخابات ديمقراطية حقاً غالباً لن ينجحوا فيها ، ولعل إلى أن الهبات الزرقاء أحياناً تتحول إلى بطناء . سرت همهمات في القاعة مالبثت أن تصاعدت إلى جلبة وصباح . ولكنني جاري قائلاً : يبدو أن هذا المحاضر من بقايا البحر . كتبت ضحكة ، وسرعت إلى أيام قمة المد الثوري في الأربعينات حيث كان معظم الطلبة يتظاهرون ويصلون بالساعة . أما الطالب صلاح أيوب فكان كل هم غير دراسته هو الانتظام في التدريب على السباحة بنادي أوستراطي في مصر الجديدة . حتى أصبح أحد أبطال مصر في جيله ، وهذا شغل كل فراغه في التحكم للسباحة وكرة الماء ، ولم يتوقف عن ذلك إلا بعد علة ساخنة نالته في مباراة حكمها بديمقراطية وهزم فيها فريق ناديه . وإذا كان الدكتور صلاح يهتم بالشئون العمالية فإن اهتمامه هذا نابع من تخصصه في دراسته وعمله وليس من أي توجه حزبي .

بعد أن تمكن رئيس الجلسة من تهدئتها ، أثار أحد المناقشين أن ليس هناك مايلزمنا باتباع توصيات المنظمات الدولية ، وأن هذه المنظمات تستخدم الآن كمادة لاستغلال الدول النامية فيما يسمى الآن بالنظام " الكوني " الجديد أصابني بحكة صاع مصطلح " الكوني " هذا . ورغم أنه المصطلح الذي يؤثر الأستاذ الكبير سيد يس الذي أقرأ مقالته جميعها بكل حرص واستمتاع . إلا أن المصطلح خاطئ تماماً . فأرسلنا ليست كوكبا واحداً من ملايين الكواكب في ملايين المجرات التي قلا الكون فكيف لنظام في أحد هذه الكواكب أن يكون " كونياً " . وتذكرت صديقنا لنا وهو ابن المستغيث ولد حسن لفرى مرهف وصل به إلى خضرة الجوع اللغوى . وقد اقترح بحسب هذا مصطلحاً آخر رأى أنه الأجدر بالاستخدام وهو "النظام " الكروسي " نسبة إلى الكرة الأرضية . رفعت أصبعي طالبة الكلمة لأصيح الخطأ وأطرح المصطلح الجديد . ولكن رئيس الجلسة دار بهصره على الحاضرين وأدرك أن كل المعارف والأصدقاء قد تشكلوا وأسهبوا ، كما أدرك أنني لست رحيماً مألوفاً لديه . وهكذا تذكر فجأة أن الوقت قد حال لإغلاق باب المناقشة وتناول الشاي . وبكل الديمقراطية وتمت الجلسة وأصمى مازال مرفوعاً ومصطلح " الكروسي " مازال محشوراً في حلقى

إسلام لا كهانة

مازلنا في نظرهم «علوجاً» لا يصلحنا إلا الجلد بالسياط!!

مختار من أصل الكتاب

عمر الصحابة ائفال : كيف بن يأتي من المسلمين فيجلبون الأرض ب «علوجها» قد اقتضت .. وورثت وحيزت.. ما هذا رأي ، فقال له عبد الرحمن بن حزم : ما الأرض و«العلوج» إلا ما أفاء الله عليهم لرد عمر عليه : فإذا قسمت أرض العراق ب «علوجها» وأرض الشام ب «علوجها» فما بعد به الشتر وما يكون للثمة) ص ٢٧٢ من كتاب الحراج لأبي يوسف - الطبعة الخامسة - ١٣٩٦ هـ - المكتبة السننية بمصر - هذا نص يكشف عن رؤية الفاتحين العرب للبلاد التي وطئوها ولأهلها فهي ملك خالص لهم بما عليها من (علوج) وهو لفظ له دلالة عميقة تثير نظرة الاستكبار التي فلكتهم وسيطرت على وجدانهم. وأخيراً استقر رأيهم على بقاء الأرض و«العلوج» بغير تقسيم طبع لم جميعاً أي أن هدفهم كان منحصر على وجه التحديد في الغنائم أما ما كان قد قاله : وروى بن حازم الذي أرسله سعد بن أبي وقاص إلى وسمم قتله الفرس (اتبعهم ليجزوا من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله) .. هذه الأسطوانة المشروخة التي يرددها المسلمون في خطبهم ومثالاتهم بل حتى في أطروحاتهم الأكاديمية فقد تأكد أنها كانت أسطورة لتسيير الفزود والاستيلاء على خبرات البلاد المنهجرة ، فعلى سبيل المثال السريع بلغت غلة أرض السواد في العراق في العام الواحد ستة وثلاثين مليون درهم وغلة العراق سبعة ملايين درهم بخلاف الأقمرة أي العنقيات وذلك في عهد عبد الحنفيا - عمر - ص ٦٥ و ص ١٠٧ من كتاب الاستخراج للخطيب - عمر - عمر هو الذي صرح (لن سلقى الله لثابتين الراعي نصيبه من هذا المال ، لم يحرق جبينه) كتاب الأموال لأبي عبيد ولماذا يحرق الراعي وما هي وظيفة العلوج إذن؟ وهل يصح أن يحرق السادة وتحت أيديهم «علوج»؟

والعلوج هم المصريون والشاميون والعراقيون والفرس والألبان والهنود الأذريون (من أذربيجان) .. إلخ في نظر العرب الفزاة الذين دخلوا بلادهم بقوة السيف وحكمهم بقانون الفتح، أولئك الذين خرجوا في النصف الثاني من القرن السابع الميلادي من أشد الأجزاء تخلفاً وغلوة وجفارة في المنطقة وسيطروا بالقهر والغلبة على أكثرها تحضراً وأرقها ثقافة وأرقها أدباً وأخلاقاً... والتاريخ لهذه الفتح لم يتوّن بعد بطريقة علمية موضوعية متحررة من القداسة الزائفة والمواقف النجدة والانتقائية والتلقيفية حتى ولا في الرسائل الجامعية والبحوث الأكاديمية مع أن التذام من المؤرخين والنقهاء خاصة الذين تناولوا المسائل المالية مثل أبي يوسف قاضي القضاء وروعي بن آدم القرشي (الكل منهما كتاب يحمل عنوان الحراج وأبي عبيد القاسم بن سلام (الأموال) وأبي الفرج بن رجب الخطيب (الاستخراج لأحكام الحراج) وقداية بن جعفر (الحراج وصناعة الكتابة) عطلوا ما عليهم وأكثر وأدوا الأمانة على أكمل وجه وأمدونا بركام من المعلومات المنقولة التي تدبر الرزوس وكلنا أقرأ فيها خبراً مثيراً أساطير. كيف تجاهل المحققون الذين أوجعوا لهذا النسخ المبارك تلك الحقائق الباطنة وكيف استقطروا من مؤلفاتهم

ولكن بصراحة سزال ساذج لأن وراء ذلك كله الرغبة والرغبة ورائها أنحصر على ضيق الخيز إنتاج الذي لا يسمح لي بإيراد العديد من الأمثلة ولذا سأكتفى بأقل القليل أنقله من أسهاب الكتب وأكثرها رصانة حتى لا نعطي الفرصة لأي فحاشي (في المصم الوسيط / رجل قلحاس أي سمح . ا . هـ) أن يمتن أن مستشارونا هي «ألف ليله وليله» أروا الأمانى للأصفهاني مع أننى أعجب بالآخرة .

قال قاضي القضاة أبو يوسف، لما قدم على عمر بن الخطاب .. مكتوب سعد بن أبي وقاص بشأن قسمة أرض السواد بالعراق على العزاة شاور

ولقد كانت الشئبة في مبدأ الأمر متجبة إلى اتخاذ هؤلاء العلوج عبيداً لهم كما يتضح من المثال الثاني - ٢ - عن أبي اسحق بن طلحة بن مصرف قال : قسم عمر رضي الله عنه السواد بين أهل الكوفة فأصاب كل رجل منهم ثلاثة فلاحين فقال على «رضي» فما يكون لمن بعدهم فكرهه ، خرج ابن أبي شيبه والأثر ص ١٥ من كتاب الاستخراج لابن رجب الخطيب وأورد أبو يوسف في الحراج ص ٣٩ وذكر يحيى بن آدم القرشي أن رأى على في عدم قسمة الفلاحين (العلوج) يرجع إلى خوفه من تنازعهم واقتساعهم عليهم (ولاً أن يضرب بعضهم وجوه بعض) في كتابه الحراج ص ٢٩ نشر المكتبة السننية فيها كان العزم متعلناً لدى العرب الفاتحين أو الفاتحين العرب على تقسيم السواد أو «العلوج» أو الفلاحين عليهم وأحصرهم فعلاً ، ووجدوا أن نصيب كل واحد منهم ثلاثة عبيد ولكنهم عدلوا عن ذلك خشية أن يرفعوا سيفهم على بعض بسبب الاختلاف عليهم كما أن ترك «العلوج» يزعجون لهم الأرض أكسب وأرجح ويكتسبهم المحصول على غلاتها الوفيرة التي ما كانوا يحلون بها ودون أن يبدلوا قطرة عرق واحدة كما عبر كبيرهم .

٣ - العرب المستعربة الذين قهروا البلاد بالبطش أقروا بلا سوارية أنهم بعد الفزود الميسون أصبحوا هم الملاك الوحيدون للأرض دون أهلها وهذا ما يفترض عليه المؤرخون المحدثون (في التماسر المحيط للفرزدق آبادي / التفطرش هو التماسر عن الشر : ا . هـ) وهذا واحد من عشرات الأدلة :

روى الشعبي قال : اشترى عتبة بن لرقد أرضاً على شط الفرات فذكر ذلك لعمر - رضي - فقال : ممن اشترى بها ؟ قال : من أبيها - فلما اجتمع المهاجرون والأنصار عند عمر - رضي - قال : هؤلاء هم أهلها فهل اشترى منهم شيئاً ؟

قال : لا قال : فازدها على من اشترى بها منه أورد أبو عبيد في (الأموال) ويحيى بن آدم القرشي في (الحراج) وأبو رجب الخطيب في (الاستخراج) وبداية كان السيف هو الصك الذي يبرجه فلنكرو الأرض و «العلوج» .

وبعد

فأنشئ أتصحب كثيراً من الكتاب والمفكرين والمثنيين .. إلخ .. إلخ الذين فزعوا من جلد الطيب محمد كامل بالسياط علانية وعلى رءوس الأشهاد أو من نظام الكفيل أو من الماسلة الغفلة المهينة التي يلقاها المصريون في كافة دول الجزيرة العربية (بإستثناء اليمن) حتى الذين يذهبون للحج يتأثرون حقهم الوثير من التحقير .. أتصحب لأن هؤلاء الجهالة لم يقرأوا تاريخ أولئك العرب وقضواتهم الرأية المقلصة بعين نافذة وبصيرة وأعية وعقل يفتد.. ولم يدركوا أن أحقادهم المحروسين توارثوا هذه النظرة المتفاوتة من جنودهم الفطارس الذين كانوا يعتبرون أن سائر شعرب المنطقة التي اقتصرها عترة في غلة زمان ، مجرد «علوج» لا يصلحهم إلا الجلد بالسياط !!!

أزمة اليمين في إسرائيل

هل تنقذ رايبين؟!

سد التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، يعاني اليمين الإسرائيلي من أزمة سياسية . وعلى الرغم من أن رئيس الحكومة إسحاق رايبين ، لم يحسن استغلال هذه الأزمة .. بل وقع في حبالها لفترة طويلة وفي أحداث كثيرة . وكاد ، بذلك ، أن يهدر عملية مفاوضات السلام التي بنى مصيده عليها . لكن أحزاب اليمين أيضا لم تنجح في كسب المعركة مع رايبين والسبب في هذه الأزمة التنظيمية التي تحتاج أحزاب اليمين ، بمعظم

تقرير مجلى

رسالة حييفا

الليكود ، وهو حزب اليمين الرئيسي الذي يتنافس حزب العمل على الحكم ، يعاني باستمرار من أزمة قيادة ، هذه الأزمة انفجرت مع استقالة الزعيم التاريخي لليكود ، مناحيم بييجين ، في سنة ١٩٨٢ فسد حل محله إسحاق شامير ، وهو قائد ضميم وضيق الألق ومحلوه المواهب ومعمود الاندفاع . فلم يجد شيئا في حياة حزبه ، بل بالعكس قاده إلى الفشل والسقوط من على سدة الحكم . في زمنه انتعشت الخلافات بين زعماء الحزب ، بعضها على أساس طائفي وبعضها على

سنتان كاملتان ورئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رايبين ، يتصارع مع اليمين المراض .. ومع اليمين الذي في داخل نفسه . عدة مرات فشل في المواجهة وخلق لنفسه المتاعب . والآن ، دخل خصمه اليساري في أزمة ، فشعر أن طاقة الأمل فتحت أمامه من جديد . فهل يفلح ؟ وإلى أي مدى

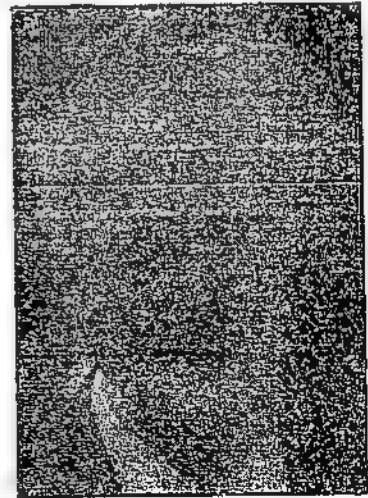
بأنه ليل



اسحق شامير



اسحق رايبين



أساس شخصي . وكذلك على أساس صراع معسكرات وعسما استفال شامير من رئاسة الحزب . بعد انتخابات الكنيست الأخيرة ، انتخب مكانه بنيامين نتنياهو بعد صراع على القيادة شارك فيه دافيد ليفي (كان القائم بأعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية في زمن حكومة شامير) وأريئيل شارون) الجيرال الشهير الذي قاد حرب لبنان بصفته وزير الدفاع وكان له ضلع في مجازر صبرا وشاتيلا (وموشيه قصاب) يهودي شرقي مقرب من القيادة الاشتكازية التاريخية) ويعني يوفين (ابن صامح بينغن) . معظم هؤلاء المناصبين لم يحترفوا ولا يحترفون اليوم بقيادة نتنياهو . ويعتبرونه " بالونا منفوخا " بنى رصيده على أسس الأول : ديموغرافية في شرح مراقف إسرائيل عندما كان مندوبها الدائم في الأمم المتحدة في الثمانينات والثاني - قرب من القيادة دانا . وفي الحقيقة ان نتنياهو يتصنع القدرة على القيادة . مثلا ، في قمة معركة التنافس على قيادة الحزب ابتدع مشكلة أخلاقية ، إذ

ادعى بأن هناك من يطارد ويراقب علاقته القراضية مع إحدى النساء ، واتهم بذلك معسكر منافسه دافيد ليفي . وعلى الطريقة الأوروبية الغربية ظهر هو وزوجته أمام الرأي العام ليثبت أنها صفتت عنه . وبعد حوالي سنة من الحادث اعترف نتنياهو من دافيد ليفي بخطاب علني واتضح أن كل القضية جاءت في إطار الاعيب الدبلوماسية

في الشهر الماضي . انتعل نتنياهو أزمة أخرى مع ليفي فقد جاء بمشروع جديد لتنظيم الانتخابات الداخلية في الليكود الهدف منه تقليل أثر وتفرقة المناطق الجغرافية في الحزب وقد فهم هذا المشروع على أنه محاولة لتقليص وجود اليهود الشرقيين (القادمين من مدن التطوير المنتشرة على طول البلاد وعرضها) في مؤسسات الحزب القيادية وكذلك في الكنيست . واعتبر دافيد ليفي هذا المشروع ضربة موجعة له مباشرة . أعلن أنه لم يعد يحتمل هذا التزجج فقاطع مؤسسات الحزب . ثم أعلن انسحابه منه وفي

يوم ١٨ حزيران / يونيو الماضي أعلن عن تأسيس حزب جديد .

زعيم الليكود ، بنيامين نتنياهو ، حاول إقناع تأثره من انسحاب ليفي وإقامة الحزب الجديد . وظهر وكأنه صعد في وجه ابتزازات ليفي ويشتد أن يصفق له القادة الاشتكاز " الحضانيون " في الحزب . ولكن ، خروج ليفي .. يدخل الليكود في مشكلة جديدة بل في أزمة . وقد يؤدي إلى منع الليكود من العودة إلى الحكم سنين طويلة .

هذا لا يعني أن ليفي سيجرف نصف أصوات الليكود ، كما يزعم بعض مؤيديه وهذا لا يعني أن اليهود الشرقيين في إسرائيل ، سوف يتقن صفا واحدا وراء ليفي . لهذا غير واقعي وغير ممكن إذ أن اليهود الشرقيين ليسوا موحدين . يسهل التأثير النضائغري عليهم من أطراف أخرى . نسبة الجهل بينهم عالية ولذلك يمكن لأحزاب أخرى التأثير عليهم ، ماديا ومعنويا . وهناك قسم جدي منهم يرفض الانقياد بالانتماء الطائفي فلا يصوت لمن يخاطبه من منطلقات طائفية . لهذا فالمساحة الشرقية ليست خالية للسيد دافيد ليفي واستطلاعات الرأي تعطيه ٦-٥ مقاعد في الكنيست ، طبعاً على حساب الليكود (له اليوم ٢٢ مقعداً ، ضمنها مقعد ليفي ، والاستطلاعات تعطيه ٢٨ مقعداً ..)

لكن ، إن لم يستطع ليفي تصفية الليكود ، كما يطمح هو .. فإنه بدون شك يستطيع التخريب على انتخاب نتنياهو لرئاسة الحكومة . ففي الانتخابات القادمة للكنيست سوف يجرب في إسرائيل ، لأول مرة ، طريقة الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة ، وقد أعلن ليفي أنه سوف يرشح نفسه لها .

تسومت : وهو حزب يميني آخر ، فاز في الانتخابات الأخيرة بشماعة مقاعد في الكنيست . هذا الحزب منطوف أكثر من الليكود في القضايا السياسية ، رصيده الأساسي بنى على قنائه ولماثيل إيتان وماضيه العسكري . إيتان هو الذي كان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في زمن حكم الليكود . دوره معروف في ورطة حرب لبنان ، ومع هذا ، تمكن من اقناع الرأي العام بأنه انسان صادق ، مستقيم ، حازم ، فعصل على تلك النسبة العالية من الأصوات ، إلا أنه ، صافئ ، يتكشف بعد الانتخابات بأشهر كإنسان مختلط ، أغل حزبه . يقرر في كل شأن وهناك من وضع علامة استفهام كبرى حول نظافته يده واستقامته ، وكانت النتيجة أن تقسح هذا الحزب أيضا ، فانسحب منه ثلاثة



صامح بينغن

وكيف يتصرف رابين؟

رئيس الحكومة اسحاق رابين لم يعرف كيف يستغل أوضاع اليمين لمصلحته السياسية الجديدة. وعليه أن تنسحب هنا إلى أن رابين قائد العملية السلمية في إسرائيل ويريد نجاحها لكنه يخاف كثيرا . يخاف من اليمين الإسرائيلي وأطروحاته واتهاماته له بخيانة ماضيه العسكري والتكرار لوعده للناخبين . ويخاف من قوى اليمين داخل حزبه ، بل هو نفسه ، لديه تراكمات هائلة من الماضي . على صانعه من حروب وعداء للعرب و" هضموها هقامهم " أيام الانتفاضة .. فهو نفسه يحتاج لأن يتغلب على نفسه حتى ينجح العملية السلمية بحيث يتم الوصول إلى سلام يرضى عنه الجميع . فهو يعرف أن مثل هذا السلام ، سيسجل على اسمه في تاريخ إسرائيل والأهم من هذا ، هو لا يريد أن يفشل في هذه العملية فيفقد كل رصيد السياسي . السلام المنشود له ثمن باهظ ، حسب مفاهيمه ومفاهيم اليمين . والفشل أيضا له ثمن باهظ وبين هذين التارين يتأرجح رابين ويصارع مختلف القوى والتيارات . قد نسجل لصالحه أنه بات أكثر إصرارا على المضي قدما في العملية السلمية لذلك نراه يغير توجهه نحو سوريا ويتجاذب مع إمكانيات التقدم نحو السلام معها ، قواها على الانسحاب شبه النعام وكذلك نراه يغمر من التوجه . بعض الشيء وبشكل محدود جدا ، على المسار الفلسطيني (لكن الطريق طويل جدا ، هنا ، ما بين نقطة انطلاق رابين وبين الوصول إلى السلام الذي يريده الفلسطينيون . وهنا يجري استغلال لطيف لضيق ذات اليد الفلسطينية (كما أشرنا في العدد الماضي) . وتلاحظ في الأيام الأخيرة أن رابين بدأ يهاجم اليمين الإسرائيلي على طريقة ناثان بيرس فيتهمهم بالجنح - " جننا ، السلام " ويقول أنهم يخيفون الشعب من السلام بينما هم في الواقع يخشون دفع الثمن الحسن للسلام . وباعتقادنا ، إذا واصل رابين هذا النهج واستفاد من نقاط ضعف اليمين الراض للسلام والتمسك في أزماته الداخلية ، سوف يكسب المعركة الانتخابية .. خصوصا وأن اليسار ، والوسط صرحان وراء كمرشع لرئاسة الحكومة ، بينما هناك ٣ مرشحين لرئاسة الحكومة من قوى اليمين وتبقى القضية أن يكون رابين مدركا فعلا أهمية هذا النهج وجادا فعلا في إحراز التقدم نحو سلام جاد وثابت ومرضى لكل الأطراف .

باستمرار للملحة كوادره بأقامة المظاهرات الاحتجاجية . وعندما يفشل في انزال جماهير غفيرة للشارع يبتلع لاستغلال إمكانياته المادية . فيرسل جرافاته لشق طرقات ولترسيب مستوطنات ولاقتحام بيوت سكن شاغرة في المستوطنات الخ .. ويستعمل صلاته ونفوذته بالنسبة إلى الخارج والتقاء المسؤولين الأمريكيين والفرنسيين والانجليز وغيرهم في محاولة للتأثير عليهم حتى يضغطوا على العرب ويتنازلوا عن القدس وعن مطلب الانسحاب الكامل .. وغير ذلك من النشاطات الإعلامية .

والسؤال الذي يسأل : هل الطرف الآخر من المعادلة ، الوسط واليسار ، يستفيد من وضع اليمين هذا وكيف ؟

في الواقع ، وليس من باب التمييز أبدا ، تعتبر الأوضاع الداخلية في أحزاب الوسط واليسار في إسرائيل أفضل منها في اليمين . ليس لأنه لا توجد صراعات ، بل لأن أحزاب اليسار حساسة للغاية للصراعات الشخصية لذلك تسعى دائما لتأجيلها حتى ساعة الصفر (قرب الانتخابات) .

أما في حزب العمل فالوضع مختلف هناك يوجد صراع تاريخي بين رابين وبيروس ، يبدو اليوم أنه بات حادنا . ويعود ذلك إلى أن بيروس يريد اتجاه عملية السلام . ويترك أن التدخل اليوم في صراع شخصي مع رابين بمعنى القضاء على هذه العملية .

ولكن هناك صوت آخر ظهر داخل العمل ، معارضا إذ يوجد ٣ أعضاء كنيس ، برئاسة الجنرال في الاحتياط أفينديو كهلاتي ، يرفضون أي " تنازل " عن قضية الجولان السورية المحتلة ، ويعلنون أنهم سيستردون على أي قرار حزبي أو حكومي بهذا الخصوص . وقد بدأوا بحملة لمن قانون يجبر الحكومة على عدم التنازل عن الجولان إلا إذا حصلت على موافقة (٧٠) عضو كنيس ، وأرفقوا ذلك بحملة ضغط شمس ورواحوا ينسحبون موافقهم ، علنا ، مع الليكود .

من الواضح أن وقوف هؤلاء الثلاثة مع اليمين يعني الوصول إلى وضع مساواة في الكنيس (٦٠ نائبا مقابل ٦٠ نائبا) وهناك خطر بأن ينضم عضو آخر محسوب على الائتلاف إلى اليمين ، وبهذا يتم تمرير القانون لكن حزب العمل يحاول الاستنجاد بحزب " شاس " على أمل أن يمتنع عن التصويت ، على الأقل و" شاس " لم يقرر بعد ما يريد . فهو خاضع لارادة الحاخام عوفاديا يوسف ، الذي مازال يستمع إلى آراء كبار العسكريين المؤيدين والمعارضين لانسحاب من الجولان .

أعضاء كنيس أنامرا كتلة مستقلة اسمها " يهود " ، بزعامة النائب غرونيت صيف . ثم تمسخت " يهود " نفسها .. عندما انضم صيف إلى حكومة رابين وأصبح وزيرا للطاقة وانضم نائب آخر إلى الحكومة وأصبح نائب وزير ، فيما بقيت عضو الكنيس الثالثة من " يهود " ، استمر مسلوب بعض ، خارج الائتلاف .

مؤيدين : وهذا هو حزب قاشي يدعو إلى تطهير دولة إسرائيل من العرب بتزعمه جنرال سابق في الجيش الإسرائيلي هورجيام زؤيفي . وله ٣ نواب في الكنيس . الخلاصات دبت هنا أيضا وقام أحد النواب ، الحاخام بارغاد ، بتقديم شكوى إلى القضاء ضد زؤيفي ويقال أن ما يربط التراب الثلاثة ببعض حتى الآن هو القانون . قلر أعلن كل منهم عن نفسه كتلة مستقلة ، لكن خمس الخصومات المالية من الدولة . فظلوا معا وانفقوا على توزيع الخصومات بالتساوي . أحزاب اليمين الديني : هناك ثلاث كتل برلمانية دينية ، جميعها يمينية :

• المجدال - وهو أكثر حزب معاصك حتى الآن حضوره ليس بارزا على الساحة السياسية . كما كان في الماضي عندما أقيم حركة " غوشي إيمونيم " وقاد حملات الاستيطان لكنه موجود . يعمل بهدوء ، ويسعى لاستعادة قوته التي خسرها نصفها (كان له ذات مرة ١٢ عضو كنيس واليوم ٥ أعضاء) .

• المهدرات إسرائيل . وهي مؤلفة من ٣ أحزاب أخرى ، تنتمي إلى الطوائف الغربية (أشكناز) مع أنها خاضعة جميعها لمجلس توراتي واحد ، إلا أن الخلافات بينها مستمرة . أحد قادتها عضو الكنيس أبرهام شبيرا ، خاضع للتحقيق في قسم الجرائم الخطيرة في شرطة إسرائيل ، بتهمة اخفاء أموال من ضريبة الدخل .

• شاس ، حزب اليهود الشرقيين المتدينين لا يتخذ مواقف متطرفة في الموضع السياسي ويعتبر مقربا من حزب العمل . لكن عددا من زعمائه متورطين في قضايا الفساد واختلاس أموال الدولة . وقد اضطر زعيمه " دوي " إلى الاستقالة من حكومة وزارة الداخلية (بسبب محاكمته ، فأخذ مرفقا سليبا من الحكومة . في داخل هذا الحزب أيضا توجد خلافات وصراعات . لهماك من بينهم دوي بالتصيب بالخروج من الحكومة لكي لا يدخل مكانه أي وزير آخر .

هذه هي صورة اليمين الإسرائيلي ، الذي تبلغ قوته البرلمانية اليوم ٥٦ (من مجموع ١٢٠ نائبا) الصنف الداخلي فيه والصراعات الشخصية في صفوته تنع من الخروج بقوته إلى الشارع لمواجهة سياسة الحكومة ، ومع ذلك ، فإن صوته عال ومحاول

الأمن الإسرائيلي

المقدس

والمواعيد

غير المقدسة

المفاوضات حول حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكم العسكري في قمر من العام الماضي ، وها نحن الآن وبعد تأخير عام كامل ، نتفاوض حول إعادة انتشار جزئية وشكلية للثروات الاسرائيلية ، وذلك وفق جدول اسرائيلي سياسي وأمني متين ومراعبد وتوافق غير مقدسة ، انها تكسب القدسية مدى استجابتها لما هو مقدس من وجهة النظر الاسرائيلية.

ويأتالي فإذا أراد الجانب الفلسطيني ان تكون المراعبد مقدسة فما عليه سوى الموافقة على اخطا الاسرائيلية المقدسة والتسبرل ببرنامح حزب العمل كحل للتضحية الفلسطينية.

وهكذا فليس بالامكان النظر إلى الخطا الاسرائيلية لإعادة الانتشار الجزئي بعزل عن اهدافها وبأنها مجرد بداية تستهدف التأسيس لحل نهائي يعزل دون نيل الشعب الفلسطيني لاستقلاله الوطني وإقامة دولته المستقلة من خلال تقطيع أوصال الضفة والتهام مساحات واسعة منها باسم الامن الاسرائيلي والمحافظة عليها.

هذا ما يجب أن يدركه الجانب الفلسطيني ويتعامل على أساسه وأن يصريح بنهجه التفاوضي ومواقفه وفق مقاييسه السياسية والأمنية باعتبارها مقاييس مقدسة وليس وفق مقاييس الجانب الآخر غير المقدسة وأن يعطى عن مقرراته الشهيرة - انه ليس بالامكان أحسن مما كان.

أسس الحل النهائي

في خطة إعادة الانتشار

من الواضح ان اتفاق القاهرة واشتراطاته الامنية للمحنة واستبداله بالانسحاب بإعادة الانتشار وتخليه عن مرجعية المفاوضات بمثلة بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٢٣٨ لصالح احتياجات اسرائيل الامنية ، قد أرسى أسس للحل النهائي تتجارب مع المطالب الاسرائيلية بهذا الخصوص . ولأن من خلال مخطط إعادة الانتشار الجزئي يجري إرساء أسس جديدة هي أقسى بكثير من الاسر التي فرضت في غزة وأريحا ، فحسب ما كشف عنه مؤخراً في اطار ما يسمى بخطة «قوس قزح ب» للجيش الاسرائيلي ونشر من معلومات عن الانتخابات الفلسطينية يمكن تسجيل ما يلي:

- اسرائيل على استعداد لاسادة انتشار الجيش من ٤ مدن في شمال الضفة ، هي جنين - نابلس - قلقيلية وطولكرم.

رسالة القدس

فان المرحلة الأولى من إعادة الانتشار ستؤدي إلى اقامة جيوب فلسطينية محاصرة بالجيش والمستوطنات الاسرائيلية ، لفترة اختبارية غير محددة زمنياً ، ولكنها محددة بنجاح انسانين على حدة الجيوب في التماثل مع مستطبات الامن الاسرائيلية ، وهذا هو المقياس الأمني الاسرائيلي لأي تقدم في المفاوضات المقبلة - بعد عمر طويل - حول المرحلة الثانية من إعادة الانتشار التي قد تشمل باقي المدن الفلسطينية ما عدا مدينة الخليل ، وبالطبع فسان القدس لن تكون موضوعاً لأي حديثاً

لقد كان مقرراً وفق اتفاقية اعلان المبادئ ، والمواعيد غير المقدسة المثبتة فيها ، انجاز

إعادة انتشار الجيش الاسرائيلي إلى خارج بعض المدن الفلسطينية ، مدينة أو أكثر في المرحلة الأولى ، لن تكون من مناطق مستطاب الحكومة الاسرائيلية بفرض سباحتها عليها خلال مفاوضات الحل النهائي ، التي من المقرر ان تبدأ في منتصف العام القادم ١٩٩٦ وفق ما نص عليه اتفاق اوسلو . هذا ما أكدته مسترولين اسرائيليين مؤخراً ونشرته وسائل الاعلام الاسرائيلية.

وإذا كان هذا هو المقياس السياسي الاسرائيلي ، لأي ترتيبات مرحلية مقترحة للاول من قوس أو بعد الاول من قوس ، وهو كذلك بالتأكيد ، فلماذا لا يتمسك التفاوض الفلسطيني بالمقابل بمقياسه السياسي الخاص لمطليات الحل النهائي المستقلة بتطبيق قراري مجلس الامن ٢٤٢ ، ٢٣٨ والانسحاب الاسرائيلي الكامل من المناطق المحتلة وتحتين الاستقلال الوطني.

نقول ذلك محلين ومنهين من مخبة المرافقة الفلسطينية على خطة إعادة الانتشار الاسرائيلية من مدينة أو ثلاث مدن على الأكثر في شمال الضفة في المرحلة الأولى وإقامة الطرق الالتفافية حول المدن الفلسطينية واحتفاظ الجيش الاسرائيلي بحرية الحركة إلى هذه المدن إذا انقضت الضرورات الأمنية والاثق ، على جميع المستوطنات وتوسيعها وعلى سياسة فرض الواقع الاحتلال على القدس.

وحسب التعريف الاسرائيلي الرسمي نفسه



- إسرائيل غير مستعدة للالتزام بجدول زمني للتسحاب من باقي المدن في الضفة بعد احراء الانتخابات الفلسطينية التي يمكن ان تجرى بعد اعادة الانتشار الجزئي وليس اعادة الانتشار الكامل كما كان مقترحا في السابق.

- لا توافق اسرائيل على ترشيح مواطني القدس العرب لانفسهم في الانتخابات ولذا فقط على ممارستهم لحق الانتخاب وفي صاديق اقتراع توضع خارج حدود المدينة . كما انها لا توافق ايضا ويجب ان تضمن عدم قيام متطرفين في السجون او من نفذوا عمليات عسكرية بعد التوقيع على اتفاق اوصلو بترشيح انفسهم في الانتخابات.

- في مجال نقل الصلاحيات ، فان اسرائيل على استعداد لنقل جميع الصلاحيات تقريبا للفلسطينيين ولكن مع احتفاظها بحق الفيتو في قضايا مثل الماء والكهرباء واستخدام اراضي الدولة اي الاراضي غير المسجلة بملكية اشخاص.

- تصير اسرائيل على تشكيل هيئة عسكرية او جهاز عسكري يشرف على الصلاحيات غير المنقولة للفلسطينيين بدل الادارة المدنية القائمة حاليا والتي سيجري حلها .

- تريد اسرائيل من عرفات ان يتعهد بمرءه محدده لعقد المجلس الوطني الفلسطيني لانقضاء البثود التي تدعو إلى تدمير دولة اسرائيل . ومن المقترحات المطروحة بهذا الشأن ان يخوض عرفات حملته الانتخابية لرئاسة

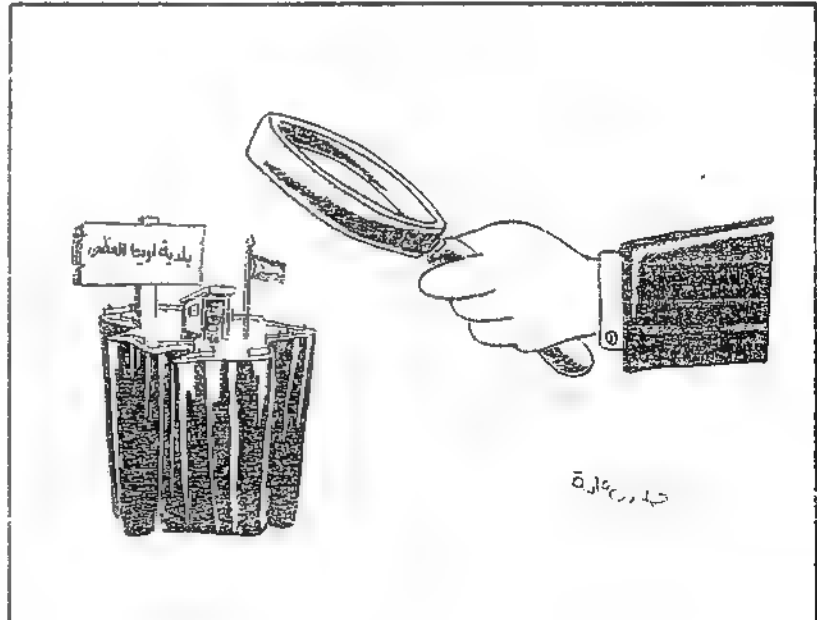
السلطة تحت شعارات منها تعديل الميثاق الوطني.

- عملية إعادة الانتشار الاسرائيلي من المدن الأربع المذكورة قد تكون شاملة أو جزئية وحدود هذه المدن هي حدودها البلدية الحالية . استكمال عملية إعادة الانتشار مرهون باستكمال شق الطرق الالتفافية حول المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية لربط المستوطنات بطرق مباشرة مع اسرائيل ، فالطريق الالتفافي التي ستتجاوز مدينة نابلس سينتهي العمل فيها في منتصف العام القادم على سبيل المثال وهكذا ايضا بالنسبة

للطريق الالتفافي الذي سيحيط بمدينة رام الله . ومن المعروف ان مجسوع الطرق الالتفافية يبلغ حوالي عشر طرق ويقدر طولها بحوالي ١٣٠ كم وستلتهم مساحات واسعة من الأراضي العربية التي ستجرى مصادرتها . -ترفض اسرائيل منع أية صلاحيات للسلطة الفلسطينية في المناطق التي تخطط لضمها لاسرائيل مثل منطقة مستوطنة معاليه ادوميم وهي المنطقة الاستيطانية العازلة بين اريحا والقدس الشرقية ، مستوطنات غوش عتصيون وهي تقع بين بيت لحم والخليل ، ومناطق معينة حول الطريق المسمى بقطاع الشمال ، منطقة غور الاردن ، المنطقة الواقعة بين مدن قلقيلية وسلطيت وطولكرم ونابلس وهو مثلث كبير تقدر مساحته بحوالي ألف كيلو متر مربع ويضم العديد من المستوطنات والعشرات من القرى العربية ، ويضاف إلى هذه المقطعات طبعاً مدينة القدس.

هذه هي أهم معالم المخطط الإسرائيلي وما يرد من خطة إعادة الانتشار وشق الطرق الالتفافية وسنتج جوزيف ألفر من معهد الدراسات الاستراتيجية في تل أبيب ، ان هذا المخطط يضمن ضم ٧٠٪ من المستوطنين مع الأراضي العربية التي يسقطون عليها إلى دولة اسرائيل

أما المطلوب من الجانب الفلسطيني فهو التوقيع على بدء تنفيذ هذا المخطط أي ما تعرضه اسرائيل من تنازل عن السكان لصالح احتفاظها وسيطرتها على أكبر مساحة ممكنة من الأرض.



السودان بين الإنقاذ والإعسار

كان يعيش على المعونات والمنح ، على حد تعبير الدكتور الشيخ - صار الآن على كل لسان في العالم (دأبا الحق) وقد تجاوز بما يحقق الاسراخورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس والجسور الرومان والعهد الفارسي .. ويصف الشيخ ان السودان الآن حقق الاستقرار والسعادة بشق الثروات وانتشار الرخاء الرأعية ونضاعف الانتاج لأكثر من ثمانين بالمائة من المواطنين تحققت لهم الثروات وطيب العيش ، وأحيراً يشرنا الشرايى ان هذا الرخاء وتلك السعادة مستم العالم الاسلامي كله عما قريباً.

وان كان في ما يقوله النظام وشيخه وفي ما يعكسه الواقع المعاش زروايات القاديين من السودان ثمة مفالطة علنا لمجد هادياً في سابقة قانونية حديثة أمام المحاكم السودانية وقرار جمهوري صادر من الرئيس البشير قبل أسابيع قليلة . فقد أقام بنك البرقان دعوى مدنية ضد بنك السودان لسداد مديونية لأول يقرأها الثاني وأصدرت محكمة الموضوع حكماً لصالح بنك البرقان قبل أكثر من عامين غير ان رئيس القضاة السابق طلب اوراق القضية وحفظها بحكمته حتى احالته الى التقاعد حين تقدم محامو البنك المدعى بهرمضة لتنفيذ الحكم احوالها رئيس القضاة الجديد الى المحكمة المختصة ، وفي اليوم المحدد لنظر طلب التنفيذ رقم ١٧٦ لسنة ٩٤ بتاريخ ١٥ مارس ١٩٩٥ تقدم المستشار سيد أحمد أبو سيف عن بنك السودان وعن النائب العام الممثل القانوني لحكومة السودان بذكره يعترض فيها على السير في اجراءات التنفيذ.

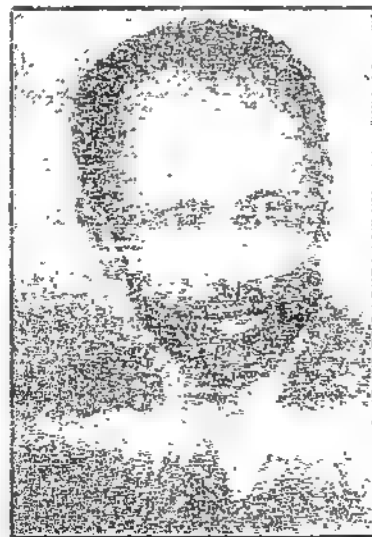
ونسبة لأهمية تلك المذكرة والتي تعد السابقة الأولى في تاريخ البلاد القانوني أولاً والاقتصادي ثانياً علنا نورد هنا بعض تفاصيله، فبعد أن قررت المذكرة ان بنك السودان يوجب قانونه لسنة ١٩٩٩ حوزته وتنسب النظام المصرفي ونظام النقد والائتمان لتحقيق التنمية الاقتصادية بصلة مصرف الحكومة ومستشارها في الشؤون المالية ، ذهبت المذكرة لتقرر مديونية بنك السودان لصالح بنك البرقان تم تراصل المذكرة لتقول وبالحرف انه بسببه: د ظروف اقتصادية قاهرة وحصار اقتصادي غير مدلل ومقاطعة تأثرت موارد السودان من النقد الأجنبي وصارت حصيلتها لا تكفي حتى ضرورات الحياة للشعب السوداني ورحمت الدولة من تشديد مديوناتها الخارجية قاماً.

وتراصل المذكرة : «وقد تأكد لنا تماماً أن

د. أمين مكي مدني

العيش وقرى فرائير الاستيراد كافة ، بل صار يصدر منتجاته للدول الفقيرة .. كذا ، وفي متابلة تليفزيونية مع التلفاز القطري في مارس الماضي يتباهى الحاكم الفعلي للسودان الشيخ حسن الترابي أن ما حقته ثورة الانقاذ يصل إلى مرحلة الاعجاز فالسودان -التي

حسن الترابي

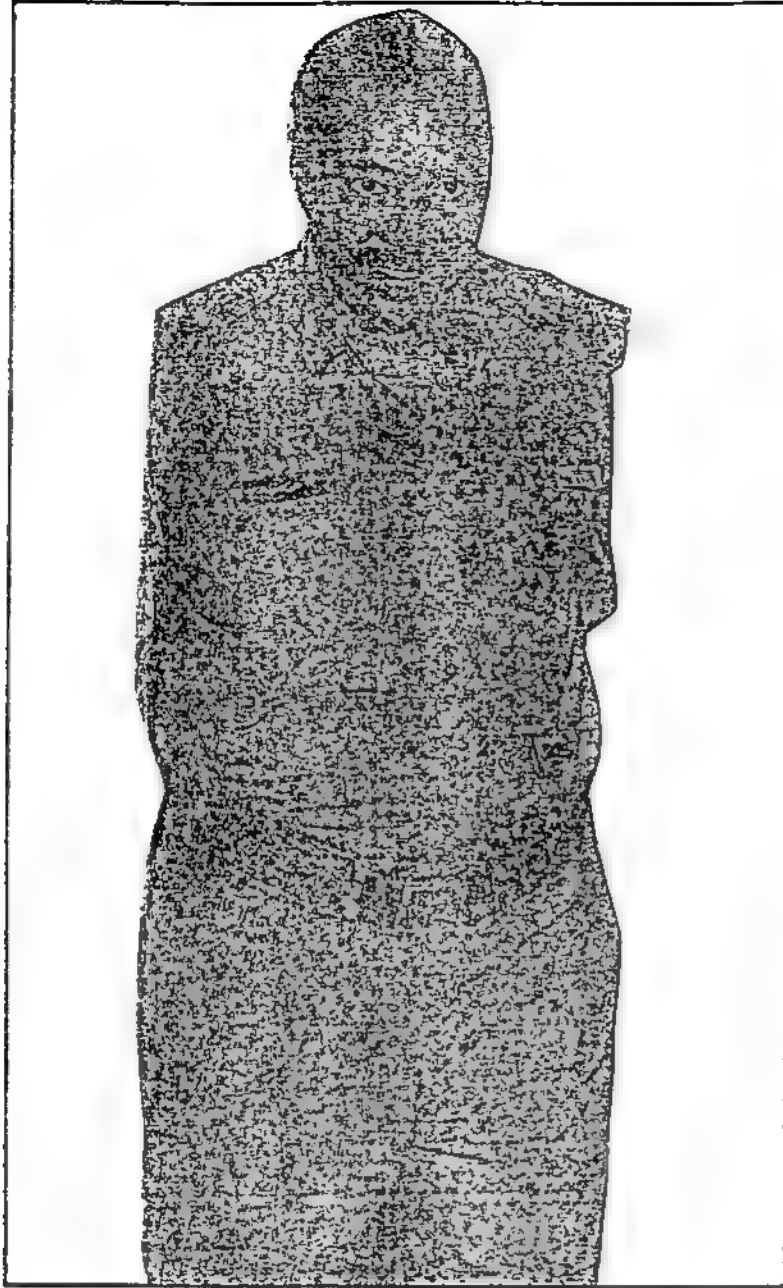


في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ استولت الجبهة الإسلامية على السلطة في السودان عبر انقلاب عسكري بذكاء واضعة حداً ونهاية للحكم الديمقراطي التعددي الذي شرع في إجراءات لحل سلمي للنزاع المسلح في جنوب البلاد الأمر الذي ترفضه الجبهة من واقع برنامجها الأصولي الذي تنفرد به دون القوى السياسية كافة.

كان من ضمن ما حوى البيان الأول للانقلاب إنقاذ أهل السودان من تروى الأوضاع الاقتصادية ورفع المعاناة عن كاهل المواطن السوداني ومعارضة الفساد ووضع حد للحرب الأهلية التي تستنزف طاقات وموارد البلاد البشرية والمادية.

والجزم زعم ما يتقارب الست سران من حكم الجبهة وصلت الحالة الاقتصادية في البلاد إلى أسوأ حالاتها وتضاعفت الاستثمار مئات المرات وتدنى سعر صرف الجنيه السوداني ليساوى الدولار الأمريكي حوالى سبعمائة جنيه بدلاً من أنى عشر جنينها ساعد البيان الأول وعلى هذا تعكس الحالة المعيشية بدرجة اوصلت المواطن السوداني حد التسرل والجوع والمرض وصار كل من يجمع ثمن بطاقة سفر يغادر إلى المهجر وراء لقمة عيش كريمة.

وعلى الرغم من كل هذا تستمر حملات الاعلام الرسمية تبت تصريحات المسئولين ومنتسبين والانشازيين ان السودان في ظل توجهه الحضارى صار اليوم صاحب قراره السياسي والاقتصادي وحق للمواطنين وشد



بنك السودان لا يملك في الوقت الحاضر نقداً
أجنبياً يكفي لسداد مبلغ الدين موضوع هذا
التنفيذ أو لأي جزء منه وعلى استبعاد
لتقديم البينة أن رأيت المحكمة الموقرة ذلك.
وعليه ملتصق تطبيق شرع الله سبحانه
وتعالى في الآية الكريمة رقم ١٨٠ - سورة
البقرة -

دوان كان ذو معصرة فنظرة إلى ميسرة
(صدق الله العظيم)

لما تقدم ملتصق من محكماتكم الموقرة
الأمر بوقف التنفيذ مؤقتاً بناء على استعالة
إمكانية الدفع لاعتبار المحكومة وبذلك السودان
في الحصول على النقد الأجنبي لتسديد
الديونية في الوقت الحاضر. وتفضلوا بتبني
واقر الاحترام انتهى.

وعلى الرغم من إعلان الدولة اعسارها
جهاً أمام المحاكم وأقرت صراحة عجزها عن
مقابلة حتى ضروريات الحياة للشعب
السوداني وسعت إلى استدراج مطلق المحكمة
بالاستشهاد بأيات القرآن الكريم، إلا أن
المحكمة رأيت لا سبيل لها سوى اتباع نصوص
القانون واجب التطبيق والذي وضعه المشرع
ولم يغيره، وألزم المحاكم بضرورة تطبيق
نصرته وفي هذا الصدد فالقانون المعني هو
قانون الاجراءات المدنية والذي يخول المحكمة
تنفيذ حكم محكمة الموضوع بإلزام المدين بدفع
مبلغ الدين أو حجز أمواله وممتلكاته لبيعها
بالمزاد العلني وفاء للمدين أو القبض على
المدين وحمله في السجن أو تعيين حارس
قضائي بحسب الأحوال.

إزاء هذا لم يكن ثمة مجال لمحكمة
التنفيذ سوى رفض مذكرة النائب العام عملاً
بالقانون ساري المفعول واعتبار أن حالة
الاعسار والافلاس التي أشهرها ديوان النائب
العام هي في واقع الحال حجة سياسية لا صلة
لها بالقانون ولا يجوز الاعتداد بها أمام المحاكم
كما أن حالة الإعسار التي تضمنتها الآية
الكريمة مسألة إنشائية ترتبط بالعلاقات
الاقتصادية لا يعنى بها حصانة المدين ضد
الدائن وفساد للمهره وبراءة للذمم الأمر الذي
نص عليه أيضاً القرآن الكريم في الكثير من
الآيات.

لم يشترط الأمر عند حد رفض المحكمة
النحاس النائب العام وزير العدل إذ ذهب هذا
الأخير إلى رئاسة الجمهورية واستصدر قراراً
جمهورياً بتاريخ ٢٤ مارس الماضي يقضي
بحرم جميع المعاداة السودانية من النظر في
أي دعوى مدنية في أي المراحل كانت ضد
حكومة السودان والمؤسسات العامة
ويحصر مطالبة الدائنين على

وكلهم ذو معصرة فليل ينظرون إلى إعسار
بلادنا من أجل سداد بشرتنا وعيوننا لتدفع
أسرارهم عندنا ولنحقق شعارات الانقاذ في ظل
الاعسار ؟ فلتأمل !

تحدثت مع صديق لي عن هذا الأمر قبل
يومين فقال مازحا ليس في الاسلام ما يجيز
طلب المرأة الطلاق من زوجها بسبب إعساره
وعدم الاتفاق وليس من حق شعبنا الخلاص
من يحل اعساره صراحة وهو ولي أمرنا
والمتشول عن قوتنا وتهية الحياة الكريمة لنا
وانقاذنا .. فإلى أي محكمة نذهب بأولى
الآليات ؟

التفاوض والوصول إلى تسوية مع
المدين. إذا تجاوزنا النظر في مسألة استقلال
القضاء وحيده وصلاحيته المؤسسة على صم
النزاعات بين الأطراف أيا كانت بولادتنا أن
النظام الحاكم في السودان لا يعتقد بخلق المبادئ
فلتقف في تبعات هذا القانون الغريب الذي
تضمنه الأمر الجمهوري والذي لم تسبق
السودان فيه أية دولة في العالم ونتمنى كيف
يرى ولا الأسماء في السودان مستقبلهم
الاقتصادي ومخاطرهم المالية مع السام
الخارجي وتحميل التبعة وتشجيع الاستثمار
الأجنبي صريحا كان أو أوروبيا أو أمريكيا

الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني:

- كل قوى حركة التحرر الوطني العربية

في أزمة وليس الشيوعيون وحدهم.

- هناك ضرورة للبحث عن شعارات

جديدة للتوحيد القومي.

السياسة الحاكمة في لبنان ، وأن تلك إدارة حديثة ومعاصرة ، وتحمل مشروعا تنمويا شاملا يخلق من التفات الاجتماعى بين المناطق والطبقات الاجتماعية.

وفي هذا المؤتمر تم قبول استقالة " جورج حارى " كأمين عام للحزب وانتخاب المعاصي " فاروق دحروج " 29 عاما" أمينا عاما جديدا للحزب ولقد تنقل فاروق دحروج في مواقع متعددة للعمل الحزبي ، فعمل في قيادة الفصل الطلابي للحزب الشيوعي في الجامعة اللبنانية في أوائل السبعينات حيث كان يدرس الحقوق ، وأثناء فترة اندلاع الحرب الأهلية ، تولى مسئولية الحزب في محافظة البقاع . كما عمل مسترليات متعددة في اللجنة المركزية والمكتب السياسي ، حتى تم ترشيحه وانتخابه أمينا عاما للحزب . وفي الحوار التالي يكشف " فاروق دحروج " عن جوانب من الهجوم التي تواجه الحزب الشيوعي اللبناني على

أزمة النظام

رسالة بيروت

الوطنية اللبنانية في علاقاتها الخارجية ، وأن تكون دولة ديمقراطية ، وجمهورية برلمانية تقوم على نظام انتخابي ديمقراطي وغير طائفي ، وتؤسس دولة مدنية وعصرية تتحرر من البنية العائلية - الطائفية المتخلفة التي جعلت من النظام السياسي نظاما وراثيا للعائلات

في المؤتمر الوطني السابع الاستثنائي للحزب الشيوعي اللبناني ، الذي انعقد قبل ما يقرب من عامين أكد الحزب أن لبنان الخارج من الحرب الأهلية ، لم يرسخ مرتكزات سلام داخلي، يحول دون إعادة انتاج حروب جديدة ، وأنه على فعلة تحولات مصيرية سوف تتفكك تأثيرها لتفكر طويلا على مستقبله ، خاصة والمفارشات المربية - الاسرائيلية تجري في شروق شهر مواتية للمصالح العربية وتدلج بالمنطقة للتجرب التمسرى بنتائجها ، بما في ذلك التطبيق الكامل مع اسرائيل . وأكد الحزب الشيوعي اللبناني أن لبنان يواجه مهمة استعادة وحدته وسمادته الوطنية وإعادة التبرؤ باقتصاده وإعمار ماضيه الحرب ومعالجة آثارها النفسية . وأرضع الحزب أن مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وتحرير وصيانة حقوق لبنان الوطنية تتطلب وجود دولة وطنية تغلب المصالح

ضوء المتغيرات الدولية الجديدة
والهموم التي تواجه لبنان.
سألت "فارق دحرج"

• يسر البعض أسباب انهيار
الاتحاد السوفيتي ونشوء الدول
الاشتراكية بخطأ في التطبيق ،
بينما يرجعها آخرون إلى خطأ في
النظرية نفسها ، فما رأيك ؟

- الواقع أن أسباب ما حدث من انهيارات
لنظم الاشتراكية متعددة ، هناك من جهة
القراءات والفهم الجامد للماركسية ، التي
تعاملت مع نصوصها ، كما لو أنها دين أو
أمر مقدس ، وهناك من جهة أخرى أخطاء
في الممارسات اتركبها العديد من قوى
التغيير في تلك المجتمعات . وفي اعتقادنا
فإن الماركسية في علم يقرأ الواقع وليست
نظريات جامدة لا تقبل الاجتهاد ، وفي إطار
الممارسة وجود ما كان يسمى بالمركز ، مركز
ازكأ ، ومركز توجيه ومركز تخطيط ، ووقوع
العديد من قوى التغيير أسرى هذا المركز ،
كنت على حساب مزيد من ارتباط تلك القوى
بشعبهم بمصالح وقضايا تلك الشعوب ونحن
نعتمد الآن أن هذا الاختلال الذي حدث ، يعبر
عن خلل موضوعي قائم ، حيث أن موازين
القوى اختلفت لتغير مصالح القوى الاشتراكية ،
وأن هناك العديد من الأطراف تخلت عن

نعم فاسم
الأمين العام لحزب الله



اليسار تصبحة هذا الخلل الموضوعي في
موازين القوى ، ونعتقد أيضا أن التناقض
الذاتية في الممارسة تلعب دورا في حدوث هذا
الخلل.

دلالة الإبقاء

عقد المؤتمر السابع الاستثنائي
للحزب الشيوعي اللبناني أعماله منذ
أكثر من عام وفار داخله جدل واسع
حول الإبقاء على اسمه أو تغييره
فما هو تفصيل ذلك لهذا الجدل ؟

لقد حاولنا كحزب شيوعي لبناني منذ
فترة طويلة نسبيا أن نتلمس سبل المواجهة ،
أو الخروج من الأزمة التي جابهتها قوى
التغيير والتقدم على المستوى المحلي والدولي
والحزب منذ عام ١٩٨٨ سعى للخروج المبكر
من هذه الأزمة ، التي برزت معالمها بشكل
خاص منذ ذلك . ودارت داخل الحزب نقاشات
عميقة وموسعة ومتعددة الأوجه ، واستقر
الرأي على ضرورة التشديد في فكر الحزب
وممارسته وأساليب عمله التقييمية ، وركزنا
في تلك المسائل على مضامين التشديد أكثر
من تركيزنا على أشكالها وبينما قضية الاسم
وحيث بحث تغيير اسم الحزب ، برز في حيزنا
الجدل قري يرى أن هذا الأمر ، لا يتم بأهمية
جوهرية ، إذا ما تيسر بنجاح الحزب في
التشديد في المجالات الفكرية والسياسية
والتنظيمية . وعلى هذا الأساس برزت أكثرية
في الحزب لا ترى أن تغيير اسم "الحزب
الشيوعي" له أية أهمية ملحة ، وقسم من
الذين كانوا يطرحون تعديل الاسم كانوا مع
التشديد في المجالات الأخرى ، كما تنهضوا
للاعتبارات الساطفية التي أسست على
الأكثية داخل الحزب المتمسك باسمه ولكنها
منفتحة على القراءات الجديدة والنهم الجديد
والتشديد في الممارسة النظرية على ضوء تلك
المتغيرات .

خلل في موازين القوى

على ضوء ما سبق ، هل نعتقد
أن اليسار العربي يواجه أزمة ،
وأنت مطالب بالبحث عن إجماع
جديد للخروج منها ؟

ليس هناك شك أن اليسار العربي يواجه
أزمة على مختلف الأصعدة ، لكن ذلك
لا يعني أن كل قوى التغيير يختلف فصائلها
- وليس الشيوعيون وحدهم - تواجه مثل
هذه الأزمة . لأن هناك عوامل موضوعية
استجذت من جراء انهيار الدول الاشتراكية ،

تخلت في خلال بارز في موازين القوى ، وفي
هذه السياسة الأمريكية في عداة الشعوب
العربية والوقوف ضد قضاياها بالدعم الدائم
لإسرائيل ، والسعي للسيطرة على الثروات
العربية . ونحن نعتقد أن الصدمات التي
تواجهها الأحزاب الشيوعية في صحرائنا
موضوعية ناجمة عن هذا الخلل من جهة ، وعن
عوامل ذاتية من جهة أخرى من نقص وتنصير
في سياسات وممارسات تلك الأحزاب . ونحن
نجهت كحزب شيوعي للخروج من هذه الأزمة
، واعتقادنا أن الحزب الشيوعي اللبناني ، قد
اجتاز هذه الظروف الصعبة ، ونحن نجهت الآن
للخروج الأفضل من هذه الأزمة ، والدروس
الرئيسية التي استخلصناه من هذا الوضع هو
مزيد الالتصاق والتحام من قبل الحزب
بقضايا شعبنا وأمتنا العربية . لأن السياسة
الأمريكية في المنطقة المهادية لمصالح شعوبنا
، تزداد شراسة ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

فصل الدين عن السياسة

لعب الموقف من الدين الذي نسب
للأحزاب الشيوعية العربية دورا في
زيادة نوح طرق العزلة عليها . فهل
توافق على حلها الرأي ، وما مدى

فارق دحرج



انطباقه على الحزب الشيوعي اللبناني؟

نحن كشيوعيين لبنانيين من دعاة فصل الدين عن الدولة ونعاضد من بلدنا من تصاحف الطائفية السياسية. وفي اعتقادنا أن أحد المعوقات الرئيسية أمام أية محاولة للتغيير في لبنان، هي وجود هذه الطائفية السياسية. لكننا نعتقد أن موقف الأحزاب العربية الشيوعية من مسألة الدين عزز في كثير من الأحيان من صراعات ظروف وخصوصيات منطقتنا وشرعنا. وبالطبع تم استفلال هذا الأمر، من قبل القوى المعادية داخليا وخارجيا لتحرير موقف الماركسيين العرب من الدين. ونحن نؤكد على ضرورة فصل الدين عن السياسة والدعوة إلى العلمانية. وكما يقال يسلم الدين بالإيمان، أما الرأي فيسأ لمعالجة.

تراجع عوامل التوحيد

يرى البعض أن كالة فصائل حركة التحرير الوطني العربية قد بأزمة حادة، ما هي في رأيك ملامح هذه الأزمة؟ وماهي الكهنية للخروج منها؟

تعود الأزمة في حركة التحرير الوطني العربية، إلى التراجع الذي يبرز الآن في العامل القوي، وانفراط القضايا المشتركة

وليف المحدث

وليف النقاء



التي تطلعت في الرشد والتضحية الفلسطينية والتقدم والتنمية والاستقلال، التي كانت تجمع قوى التحرر الوطني والشعب العربية. وتراجعها لحساب المصالح القطرية الضيقة والمحدودة وكان من الطبيعي مع تراجع العامل القومي وبرز المصالح القطرية أن يسفر عن ذلك مقارنات متفردة مع إسرائيل بالرعاية الأمريكية تتقصص من الحرق العربية. غلبت فيها الأطران العربية المتفاوضة مصالحها الاقتصادية الخاصة والأمنية، على عوامل التوحيد القومي. ولذلك فإن الأنظار العربية تسعى للبحث عن مصالحها السياسية والأمنية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي يبرز الرشح العربي نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، اعتقادا من الأنظمة العربية، أن الخارج الأجنبي، لا التداخل العربي هو الذي يصون أمنها ويضمن بقاها.

وكيف نتغلب على هذه المحنة؟

علينا بالاعتراف بأن الدعوة للتضامن من أجل تحرير فلسطين، لم تعد عاملا مرجحا للعرب، ولم يعد التضامن العربي مؤثرا لأمن الأنظمة العربية، التي تبحث عن أمنها لدى الخارج الأجنبي. لذلك لابد من إعادة صياغة حركة من نوع آخر للتوحيد القومي. على أسس وشعارات جديدة تراعي هذه المتغيرات وتحفظ وتصور المصالح العربية. تنسلي قيادتها قوى حركة التحرير الوطني العربية بكل فصائلها المختلفة، على أن تقوم بتوحيد صفوفها على قاعدة العوامل الجديدة التي يمكن أن تصطف من حولها تلك الفصائل.

الدعم الخارجي

من وجهة نظره، ماهي الأسباب التي أدت إلى صعود الأصولية الإسلامية في المنطقة العربية؟ هناك أسباب عديدة لتنامي التيارات الأصولية، في مقدمتها حركة قوى حركة التحرير الوطني العربية، وفشلها في تحقيق أهدافها في التنمية والتحرير ثم استمرار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان العربية، ومثل قوى التخصيم الديمقراطي، كل هذه الأسباب أنصحت للمجال موضوعيا لبروز التيارات الإسلامية. ونحن نعتقد أن تفسيرا كبيرا من تلك التيارات نقيت وصارت تلقى، تشجيعا ودعمًا من القوى المعادية لحركة التقدم في المنطقة. ففشل المشروع القومي والديمقراطي، واحتدام الأزمات المجتمعية، ودعم القوى الغربية لهذه التيارات، ساهمت في تنامي هذا التيار وفي صعود دوره.

لكن القوى الإسلامية في لبنان

شاركت مشاركة فاعلة في حركة المقاومة الوطنية اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي، فهل يمكن التسمية بين كل فصائل التيار الإسلامي في المنطقة، وفي أي النواحي يختلف الأصوليون الإسلاميون في لبنان، عن أمثالهم في الدول العربية الأخرى؟

الخلافا بين التيارات الإسلامية في لبنان، عن مثيلاتها في البلدان العربية، ناجم عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لقسم من أرضنا، وانخراط بعض هذه التيارات الإسلامية، في دور المقاومة له. وهذه التيارات تنامي دورها في الفترة الأخيرة، بعد أن كانت مزاجية الاحتلال الإسرائيلي في السابق، عملا مشتركا لقوى الحركة الوطنية اللبنانية، وفي مقدمة تلك القوى الحزب الشيوعي اللبناني. وبعض التيارات الإسلامية في لبنان، شارك في السنوات الأخيرة، في أنشطة مزاجية الاحتلال الإسرائيلي، ونحن نعتقد أن هذا العامل الإيجابي هو الذي يميز بعض القوى الإسلامية اللبنانية عن غيرها من القوى المنتشرة في المنطقة، يضال إلى ذلك أن خصوصيات التركيبة اللبنانية، فقد تراجعت في الفترة الأخيرة أطروحات التيارات الإسلامية في لبنان حول إقامة دولة إسلامية، فقد ساهمت التركيبة الطائفية في تراجع مثل هذه الدعوات لدى هذه التيارات نفسها، بعد أن كانت ترفع شعارات "الجمهورية الإسلامية" وغير ذلك من الشعارات، التي حال بينها وبين الانتشار التعمد الطائفي في لبنان.

وحدة فصائل المقاومة

لعب الحزب الشيوعي اللبناني دورا في انجاز تجربة التحالف بين القوى الوطنية اللبنانية، لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي للجنوب، فما هي طبيعة هذا الدور؟ وإلى أين انتهى هذا التحالف؟

كان الحزب الشيوعي اللبناني من القوى التي بادرت أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ في إطلاق أعمال المقاومة ضد الاحتلال واستمر الحزب يلعب دورا رئيسا في مقاومة الاحتلال، واعتقدنا في حينه، أن هذه المقارسة التي انطلقت في وجه الاحتلال الإسرائيلي، هي شكل جديد، لمواجهة الغطرسة الإسرائيلية بعد احتلاله لبيروت ودعونا آنذاك حين بدأت هذه المقاومة للتوحد بين كافة الفصائل السياسية، لمقاومة الاحتلال ولتحرير أرضنا، ودعونا على الصعيد العربي العام، إلى تعميم هذا

النموذج في المقاومة الوطنية الشعبية لمواجهة
المطامع الإسرائيلية .

لكن التطورات التي شهدها الوضع
العربي والاتليسي ، والتهديدات الدولية ،
وأطلاق عملية المفاوضات التي بدأت منذ
سنوات ، في أعقاب تلك التغييرات ، قلب
الأسود رأساً على عقب . ولم تعد المقاومة
للمسلحة بعد هذه التغييرات الجذرية هي
الرافعة ، التي اعتقدنا أنها يمكن أن تطلق
وتحسم وتسود دفاعاً عن سيادتنا واستقلالنا
وهذا التطور المزعزع الذي نجم عن تلك
التغييرات ، أدى إلى تراجع في عمل المقاومة
، نتيجة للخلل في موازين القوى الإقليمية
والدولية ، ونتيجة لتراجع الامكانيات المادية
للحزب الشيوعي ، فقد تراجع دوره وعمله
في المقاومة في الفترة الأخيرة .

لكن خيارنا لاجلاء الاحتلال بالمقاومة ،
ما زال مستمراً برقم ضعف الامكانيات . ونحن
نعتمد أن التغيرات التي أثمرت بين عدد من
الأطراف العربية وبين إسرائيل ، فإن المقاومة
تبقى هي العامل الأساسي ، في التوصل
لتسوية على الجانب اللبناني تضمن الحد
الأدنى من سيادة لبنان وإستقلاله والمقاومة
الوطنية اللبنانية مازالت احتياجها ضرورياً ،
وسمى الحزب الشيوعي اللبناني لكي
يستعيد دوره الذي كان يلعبه وسط صفوف
المقاومة بتجديد الصعوبات المادية التي تحول
دور مواصلة ذلك .

بين الاقصاء والتحالف
على ضوء تجربة المقاومة الوطنية
اللبنانية ، التي لعب فيها
الاسلاميون دوراً بارزاً ، حل
بالامكان إقصاء تيار الاسلام
السياسي ، من المعادلة السياسية
العربية ، ثم ضمان استقرار الأوضاع
مع ذلك ؟

للمقاومة الوطنية اللبنانية تاريخ معروف
، والقوى والأحزاب التي شكلتها معروفة .
لكن بروز دور بعض القوى الاسلامية عن
غيرها من القوى المدنية الأخرى الآن ، لا يجب
أن يجعل دور بقية القوى ، ولاخشيته لدينا
في الحزب الشيوعي ، أن يجحف بحسنا ،
بسبب تراجع دورنا . والمقاومة الوطنية اللبنانية
بدأت عام ١٩٨٢ ، ونحن كحزب الحزب
الشيوعي وأطراف المقاومة الوطنية الأخرى
يلعبون دوراً رئيسياً بها فرضت الاتسحاب
الإسرائيلي عام ١٩٨٥ عن قسم كبير من
الأراضي التي احتلتها إسرائيل . وبعد
التطورات العربية والإقليمية المعروفة في
أواخر اشهر ثمانينات واول التسعينات تراجع
دور القوى المدنية ، ليستقدم دور القوى
الاسلامية ، لكننا نعتقد أن ساحات النضال

تتسع لكل القوى التقدمية والديمقراطية
والاسلامية واتساع ساحات النضال لكل هذه
القوى كان نتيجة لنضال الحزب الشيوعي
اللبناني ، لتوسيع صفوف المقاومة لإسرائيل
في بلادنا . لقد دعونا لساحات المقاومة ليس
القوى الاسلامية تحسب ، بل القوى اليسارية
أيضاً ، والقوى الطائفية التي راحت في يوم
من الأيام على أن إسرائيل ليست خطراً
عليها ، دعونا سائر القوى اللبنانية للانخراط
في هذه المقاومة ، وطى صفحة التناقضات
التي أسفرت عنها الحرب الأهلية اللبنانية .

وتقسم من هذه القوى شارك في المقاومة ،
وليس لم يشارك ، لكن قناعاته تجاه إسرائيل
قد تغيرت من التحالف إلى المواجهة لذلك
هناك موقف شعبي عام محتضن للمقاومة
بأشكال مختلفة ومواجه للمعدي الإسرائيلي ،
ومتفتح أكثر من أي وقت مضى بخطر هذا
العدو وما يشكله من تهديد لسيادة واستقلال
لبنان . والحزب الشيوعي اللبناني متمسك
بالدعوة لاتساع جبهة المقاومة الوطنية
للاحتلال الإسرائيلي .

مخاطر التفتت

في رأي الحزب الشيوعي اللبناني
ما هي طبيعة التحديات التي تواجه
الساحة اللبنانية الآن ؟

التحدى الأكبر الذي لا زال يواجه لبنان هو
خطر التفتت وخطر الذوبان . وصحيح أن
الحرب الأهلية قد ترقفت ، في السنوات
الأخيرة ، لكن المخاطر على وجود لبنان كدولة
وكيان لا تزال قائمة . ومصدر هذه المخاطر
ينجم عن المطامع الإسرائيلية وعن السياسات
الأمريكية في إسرائيل وأمريكا تسعيان لأن
يكون مصير لبنان مرهوناً بنتائج مفاوضات
التسوية التي تجري الآن . فليس لدى السياسة
الأمريكية أية فتاحة بأن وجود لبنان كبلد هو
أمر نهائي ، فهو في نظر هذه السياسة أداة
وساحة ينبغي استخدامها لخدمة مفاوضات
التسوية والحلول التي تسمى إسرائيل لفرضها
، كما أن هناك مخاطر أقطاع جزء من أرضه
، واستخدام الساحة اللبنانية لما يخدم المصالح
الإسرائيلية .

من المخاطر الأخرى التي نواجهها أيضاً ،
إن عملية إعادة بناء الدولة ، وتثبيت حالة
السلم لا تزال تتمتعش ، ومظاهر استمرار
الطائفية والقوة في عملية إعادة بناء الدولة
متفاقمة فالذهبية والطائفية تزداد رغم انتهاء
الحرب . كما أن الدولة يعاد بناؤها بوتائر
بطيئة ، كما أن مضامين إعادة البناء غير
ديمقراطية وتتسم بالطائفية وتتحول خلالها
المفعية إلى مؤسسات ، وهناك الآن تسابق
بين الطوائف والمذاهب على إيجاد مؤسسات
خاصة بكل طائفة وكل مذهب في مختلف

المجالات من المدرسة إلى البنك . هذا فضلاً
عن المخاطر الاقتصادية الاجتماعية والتي
تتبدى في انهيار قيمة العملة ، وارتفاع
تكاليف المعيشة وتدني في مستوى الأجور
نتيجة السياسات الاقتصادية التي ترفع في
الرسوم والضرائب ، مما فاقم الوضع الاجتماعي
، وأدى إلى بروز توترات اجتماعية احتجاجاً
على التفتت في معالجة هذه الأوضاع من
قبل الدولة . ومن القضايا التي ينبغي الإشارة
إليها في هذا المجال ، انهيار الأمال في وصول
مساعدين عربية أو عربية للبنان لمساعدته
في إعادة البناء ، وهو ما يدفع السلطة للعودة
إلى الاقتراض من الخارج والاستئذان من
الداخل بقنوات مرتفعة وتوظف في مجالات
لاتراعى الأولويات الاجتماعية .

قاعدة التفتت

أين تقع المصالح السورية
اللبنانية ، من هذه التحديات ؟

لعله من المعروف أن الحزب الشيوعي
اللبناني حين تأسس ، كان حزبا واحداً مع
الحزب الشيوعي السوري ، ومنذ تأسيس
الحزب ونحن حزب وحدى ، ودعوتنا للتنسيق
مع سوريا سابقة للحرب الأهلية اللبنانية ،
وسابقة للوجود السوري في لبنان وتطورات
الحرب الأخيرة لم تغير في قناعتنا من أهمية
وجوبية وضرورة أقصى درجات التنسيق بين
البلدين ، ولكن على قاعدة مصالح البلدين
والشعبين ، والعلاقات الرسمية بين لبنان
وسوريا في الفترة الأخيرة ، تحكما اتفاقات ،
كاتفاقية التعاون التي أبرمت منذ أكثر من
سنتين ، ولكن نعتقد أن الاتجاهات التي
خسنتها هذه الاتفاقية ، لا تمكس فتاعة
راسخة من قبل السلطة بأهمية هذه العلاقة ،
فصرفت السلطة المرفعة على هذه الاتفاقيات ،
لأنهم ليس فيه أنه ينطلق من فتاعة بضرورة
وأهمية هذه العلاقات ، والممارسات التي
تشهدها في العلاقة الراهنة على ضوء هذه
الاتفاقات ، لاتراعى المصلحة الحقيقية ،
ولاتسعى لتطوير هذه العلاقات على أسس
سليمة ، وعلى قاعدة الاستقلال الكامل
للطرفين . ونحن في الحزب الشيوعي اللبناني
دعاة تسقي وتعاون مع سوريا ، على قاعدة
مراعاة المصالح الحيوية الحقيقية لكل من
الطرفين والبلدين . ونحن نضبط دائماً في
اتجاه إرساء هذه العلاقات على أسس من
التنسيق الذي يراعى المصالح المشتركة ،
والمفاوضات العربية الإسرائيلية الأخيرة ،
والمخاطر التي يطرحها التطبيع العربي معها ،
والتسريبات المشوذة تنحصر مثل هذا
التنسيق الاقتصادي والسياسي بين سوريا
ولبنان بشرط احترام الأسس المشار إليها .

خليل عويضة
مؤثره
من الناصرة



خليل عويضة (١٩١٦ - ١٩٩٥)

حين احتلت القوات الاسرائيلية قطاع غزة ، في العدوان الثلاثي (خريف ١٩٥٦) ، انخرط خليل عويضة في " الجبهة الوطنية ضمن مجموعة من زملائه الوطنيين الديمقراطيين ، بينهم : د. حيدر عبد الشافي ، فريد أبو وردة ، الحاج خليل أبو غزالة ، حمدي الحسيني ، جعفر لقلق ، وفايز أبو رحمة . وكان الحزب الشيوعي قد دعا إلى تشكيل هذه الجبهة ، وقد استنكف الإخوان المسلمون والبعثيون عن دخولها وفي وقت لاحق حاول خليل عويضة وصحبه تأسيس " الحزب الوطني الاشتراكي " على غرار حزب سليمان النابلسي ، الذي نجح في الوصول إلى سدة الحكم في الأردن ، خريف ١٩٥٦ . حين التقينا في معتقل ١٩٥٩ ، سألته عن سبب تعاطفه مع الشيوعيين ، رد من فوره : " صلابتهم " .

وعندما انفجرت الأزمة الشهيرة بين الاتحاديين القومي واليساري في الوطن العربي ، سنة ١٩٥٩ ، لم يكن خليل رأسه للعاصفة ، وصمد أمام الضغوطات المتواصلة التي مارسها عليه أجهزة أمن الإدارة المصرية في القطاع ، في محاولة منها لانتزاع قرارات فصل المدرسين المشبه في انتمائهم للحزب الشيوعي . وحين فقدت أجهزة الأمن الأمل في استجابة أبو صالح لضغوطاتها ، عمدت إلى إصدار قرار باعتقاله ، مع ١٧ آخرين في القطاع ، ورحلتهم جميعاً إلى السجن الحربي في ضاحية العباسية في العاصمة المصرية في ١٩٥٩/٤/٢٣ .

بعد حبس انفرادي دام سبعة وعشرين يوماً متصلة ، حصلت بأنواع شتى من التعذيب بدءاً من الضرب بالكرابيع المصنوعة في المختبر ، بسبع شعب ، انتهاءً بالكلاب المدربة على نهش لحم المعتقلين في مواقع الضرب دون غيرها ، في دقة متناهية ، جاء الفرج ، فانفتحت أبواب الزنازين ، وجاء عيد الأضحى ، بعد بضعة أيام ، فصاغ أحد متنفذي الحزب الشيوعي مذكرة تهنت لرئيس الجمهورية بهذه المناسبة ووقعها بعض المعتقلين ، فيما عمد خليل عويضة إلى تمزيقها وتفريق

عبد القادر ياسين

شيئا من معانة شعبه حتى جاءت جماعة " الكوريكز " الأمريكية ، فتطوع للعمل معها ، على أن يجمع ليمب أخفق فيه بدون الإمكانيات المادية ثم حلت " الأونروا " محل " الكوريكز " في مساعدة اللاجئين ، وأصبح (أبو صالح) مديراً للتعليم في الأونروا لمصوم مدارس " وكالة غوث اللاجئين " في قطاع غزة وعرف ببوله اليسارية وتعاطفه مع الحزب الشيوعي ، ونجح في ضمان دوام جذوة الحماس الوطني في المدارس الابتدائية التابعة للأونروا حين وافق على اقتراح الشاعر هارون رشيد بتعيين أحمد ساني الله مشرفاً على الأناشيد الوطنية في هذه المدارس ، الأسير الذي لم يفعله المشرفون على المدارس الحكومية .

ولد خليل عويضة في مدينة غزة ، سنة ١٩١٦ ، لوالد جزار متوسط الحال . وحاز على شهادة البكالوريوس (تقابل الثانوية العامة) من مدرسة الامم الشافعي الثانوية الوحيدة في قضاء غزة ، آنذاك . حين اندلعت الحرب الفلسطينية الأولى ،

أواخر سنة ١٩٤٧ ، مجرد صدور قرار تقسيم فلسطين عن الأمم المتحدة ، انخرط (أبو صالح) في صفوف المجاهدين . وشهدت مدن وقري لفضا ، غزة بطولات البسزياشي (النقيب) خليل عويضة ومآثره في القتال ضد العصابات الصهيونية .

بعد أن وقعت الدول العربية اتفاقيات الهدنة مع " اسرائيل " مطلع سنة ١٩٤٩ ، استدار خليل عويضة يحاول تخفيف آلام أشقائه اللاجئين ، الذين تدفقوا إلى قطاع غزة ، الفقير في موارده ، حتى غدا مصدر طرد لأبنائه إلى بقية أرجاء فلسطين . حتى أن ضعف عدد سكانه دفعه إليه لاحقاً . ولم تستطع مشاعر خليل الإنسانية أن تخفف

التي انتفضت التي صاغها ، والذي قد معها المنتفض
، ستندد وإلى الأبد

وفي ١٩٩٠/٨/٢٦ ، تدفقت غريان
سوداء إلى السجن الحربي ، سارعت بحشد
المعتقلين الفلسطينيين وبينهم خليل عويضة
، لنقلهم إلى "سجن المحاريق" في الواحات
الخارجية ، في أقصى جنوب غرب مصر.
و هناك قرر خليل عويضة الانتقال من مزارعة
الحرب الشيوعي إلى الدخول في عضويته.
في مارس / آذار ١٩٩١ ، وصل المحاريق
رئيس مكتب مكانة الشيوعية في الداخلية
المصرية ، اللواء حسن المصيلحي ، في
محاربة لمنع المعتقلين إلى استنكار مبادئهم ،
مقابل الإفراج عنهم .

من الضفة (٢١) في العنبر الأول ،
خرج ١٤ معتقلا فلسطينيا للقاء مصيلحي ،
و هناك سألهم عما إذا كانوا شيوعيين أم لا .
انبرى خليل ، دونما عن بقية زملائه ، ودار
الحوار التالي:

خليل : من أنت ؟
مدير السجن : ده المصيلحي بيه ،
مستشار السيد رئيس الجمهورية لشؤون
الأمن ؟

خليل : احنا معتقلين ظلما وعدوانا . حتى
قوانين الطوارئ اللي خطها الاستعمار
البريطاني قنع اعتقال أي أحد لأكثر من ستة
أشهر ، كما تحظر اعتقاله خارج بلده . و احنا
بقي لنا معتقلين سنتين ، دون تهمة محددة
ومش مستمدين نرد عليك !

هنا استشاط المصيلحي غضبا ، وطلب
إخراج الجميع من المكتب ، وإعادتهم إلى
السجن ، ورفض بعدها مقابلة أي من
المعتقلين ، مصريين وفلسطينيين . ومحدث
أن هذه المقابلة رعت معنويات المعتقلين بما
عما يهين بسير إلى تنظيم رائعت " المرتد " .

فجر يوم ١٩٩١/٧/١٢ أبلغ خليل
عويضة مع أربعة من المعتقلين الفلسطينيين
قرار الإفراج عنهم ، قبل دقائق معدودة من
دخولهم الإضراب عن الطعام مع زملائهم .
وهو الإضراب الذي دام زهاء شهر ، وانتهى
بتحقيق بعض مطالب المعتقلين .

من " المحاريق " انتقل عويضة مع رفاقه
الأربعة إلى "سجن القلعة" حيث أعيد
احتجازهم في زناتين انفرادية ، قبل أن
يستدعوا لمقابلة بعض كبار المسؤولين في
مكتب قسائد السجن . حين جاء دور (أبو
صالح) دخل الشرطة ، فوجدوا تعج بكبار
"مسيطو انبريس والأشن والجيش " دون أن
يعسرل أي منهم ودار بينه وبينهم الحوار

التالي:

المصيلحي : أنت لسه مصر على مبادئك
الشيوعية ؟

خليل : هو حد فيكم وجد لي تهمة
الشيوعية ؟

المصيلحي : لازم توقع دلوقت استنكار
للمبادئ الشيوعية .

خليل : أنا مش حارد عليك ، وحاعتبر
نفسى مستحكاك .

القريق يوسف العجرودى : لو سمحتوا ،
اطلخوا برد ، وسبيونا لوحدا .

(خرج الجميع ، وبقي العجرودى
وعويضة ، وحدهما)

العجرودى : أنا عرض على الرئيس إما
أذهب للحج أو أتولى منصب حاكم عام قطاع
غزة ، لكنني شفت إنه حاكم قطاع غزة فيها
ثواب أكبر ، على قد ما فيه فساد . وهناك
قابلت وجوه القطاع ، وكلهم أجمعوا على إنه
فيه مظلومين في المعتقل ، دون ذنب ، اللي
هو إنتوا ، وأنا عاوز أفرج عنكم وتم الإفراج ،
فعلا ، عن خليل عويضة وصحبه . صباح يوم
١٩٩١/٧/٢٢ .

في القطاع ووجه خليل بغير من أجهزة
الأمن على عودته مديرا للتعليم في
الأوقاف كما كان من رئاستها إلا أن أصدرت
قراراً بتعيينه مديرا للتعليم في منطقة الشرق
الأوسط ، ومقره بيروت .

وسا أن تأسست منظمة التحرير
الفلسطينية ، صيف سنة ١٩٩٤ ، حتى
سارع خليل إلى تقديم استقالته من "الأوقاف"
غير عابئ بالمنصب ومردوده المالى الضخم ،
واضعا قدراته تحت تصرف المنظمة الوليدة .
لكنه سرعان ما تلقى باستقالته إلى رئيسها ،
المرحوم أحمد الشقيري ، بعد أن طال انتظاره
لللمسة التي مشركل إليه .

في القطاع غدا خليل ضمن نواة ، أخذت
على عاتقها الاشراف على التيار اليساري في
القطاع ، بديلا عن تشييل الحزب هناك ،
المهمة التي أخذتها على عاتقها مجموعة
أخرى من شيوعيين القطاع لكن عويضة لم
يكن يعلم بوجود هذه المجموعة ، واعتقد بأن
الاجماع كان مع " التيار " دون " الحزب " .

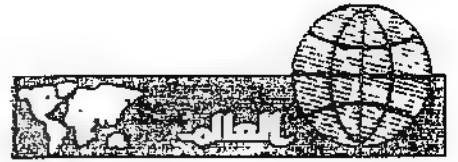
بعد الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة ،
صيف ١٩٦٧ ، توحد الشيوعيون هناك ،
وغدا خليل عضوا في اللجنة المركزية للحزب ،
مع ثمانية أعضاء آخرين .

في ١٩٦٨/١/١١ ، وافقت اللجنة
المركزية للحزب على اقتراح بتقليص حجم
اللجنة المركزية إلى خمسة أعضاء ، بعد أن
اقتنعت بأن الاحتلال قد شدد قبضته على

القطاع ، وغدا لاتقا للنظر اجتماع تسعة
أعضاء في مكان واحد ، كل أسبوع ، مما
يعرضهم للخطر . وحين كتب كل عضو من
المركزيين التسعة أسماء خمسة أعضاء ،
يرشحهم لتولي هذا الموقع ، حاز أبو صالح
على الترتيب الخامس ، بعد أن حاز الأربعة
الأوائل على الاجماع ، ونال عويضة خمسة
أصوات ، ليس بينها صوته . فقد اقتنع بأن
المرحلة الجديدة من المواجهة مع المحتل تتطلب
شبابا ، خفيفي الحركة ، لذا أصر على التنازل
لواحد من ثلاثة أعضاء نال كل منهم صوتين ،
فحل محله المرحوم سمير البرقوقي لم تدخلت
اللجنة المركزية الجديدة قرارها بضرورة سفر
خليل وعضو آخر (أطال الله عمره) إلى
عمان ، لتمثيل الحزب هناك وتشكيل مكتب
إعلامي له في الخارج ، والاسهام في التحضير
لانطلاقة سلمية للكناع المسلح . ومنذ نهاية
سنة ١٩٦٨ تولى إدارة مدارس منظمة
التحرير الفلسطينية في الكويت واستمر في
موقعه هنا ، حتى مطلع سنة ١٩٧١ حيث
استقال احتجاجا على رفض المسؤولين في
منظمة التحرير اعتماد الميزانية التي طلبها .

وبدأت الدعوات تتوالى لإعادة الروح
للحزب الشيوعي الفلسطيني ، بعد أن كان
توزع فلسطين بين الأردن ومصر والعصابات
الصهيونية ، بفعل حرب ١٩٤٨ العربية -
الإسرائيلية ، وجاءت حرب ١٩٦٧ فوحدت
الأراضي الفلسطينية ، وإن جاءت هذه الوحدة
تحت الاحتلال السيفي ، وأعطى خليل
عويضة صوته لهذا الرأي . وكان ضمن قيادة
أول محاولة ، جرت مطلع مايو / أيار ١٩٦٩
، التي ووجهت بمعارضة قوية من " الحزب
الشيوعي الأردني " ولم تنجح إلا المحاولة
السابعة ، فظهر الحزب الشيوعي
الفلسطيني ، في ١٠ فبراير / شباط ١٩٨٢ .
بعد أن كما خليل عويضة قد عاد إلى
القطاع ، بعد أن هذه المنفى في الأردن ،
ولبنان ، ومصر وأخفق غير مرة في الأعمال
التجارية ، وهو المبدئي ، الذي ينفر حتى من
المرونة أو التراجع المؤقت الضريدي ، ولم يفاجأ
عند عودته إلى غزة ، أواخر ١٩٧٧ بمنزله -
الذي وضع فيه " شقا العمر " - وقد نسفته
قوات الاحتلال بعد أن اعتقلت بعض أعضاء
الحزب فيه ، سنة ١٩٧٦ .

في ١٩٩٥/٢/٢٦ ، غادروا إلى الأبد
خليل عويضة بعد أن كانت رفيقة عمره ، ابنة
عمه ، صفا قد غادروا قبله بخمس سنوات .
وقد ودعته جماهير قطاع غزة ، ما يليق
بمناضل مررب ، قضى أحلى سني عمره في
النضال الثوري ، والوطني ، ما بين السجن ،
والمطاردة ، والمنفى .



الخدمات التي توفرها الدولة للعاملين ومعدلات البطالة ومعدلات التضخم .. الخ مقارنة مع الدول الست الأخرى الغنية : اليابان ، كندا ، فرنسا ، بريطانيا ، ألمانيا ، وإيطاليا .

وقد جاء ذلك في وقت تدور فيه معركة للسيطرة على عقول الأمريكيين بين اتجاهين يتقسم اليهما من بينهم رسم السياسة وصنع القرار: اتجاه يرى إطلاق التبريد - أمة تسرد على قطاع الأعمال لزيادة أرباحه ورفع معدلات نموه .. ومن أجل ذلك التوسع في تقديم الإعفاءات الجمركية له، ورفع التهديد بإضرابات العمال عن كاهله ، ورفع التهديد باللجوء إلى القضاء ضد من جانب العاملين فيه أو من جانب مستهلكي منتجاته وسلمه وتوظيف الدولة - باجتماعها العسكرية والمخابرات والمؤسسة الدبلوماسية ، لحوض حروب المنافسة من أجله ضد العالم الخارجي .. سواء المنافسين للاقتصاد الأمريكي ، أو ضعفاء العالم الثالث الذين تعودوا على فط سياسي حولهم إلى عالة على كاهل الاقتصاد الأمريكي .

أما الاتجاه الثاني فيدعو إلى إطلاق القيود على قطاع الأعمال لزيادة أرباحه .. وكل ما عدا ذلك من الأهداف والواجبات التي عهدها أصحاب الاتجاه الأول ، ولكن بمعدل أيضا قليلا .

على سبيل المثال الاتجاه الذي قفله الأغلبية من الحزب الجمهوري التي تسطر على مجلس الكونغرس - وهو الاتجاه الأول - يرى خفض الضرائب على المؤسسات وقطاع الأعمال وتقديم إعفاءات ضريبية لهذا القطاع تصل في قيمتها الإجمالية إلى ٧٠٠ مليار دولار من الآن وحتى عام ٢٠٠٢ ... لكن يرى أصحاب الاتجاه الثاني - الذي يمثل الرئيس بيل كلينتون وأنصاره من الديمقراطيين في مجلس الكونغرس - مطالبين بخفض هذه الإعفاءات الضريبية للأغنياء (الأغنياء ، وقطاع الأعمال تعبيران عن كيان واحد) إلى ٥٠٠ مليار دولار عن طريق تحقيق الإعفاءات نفسها التي يطالب بها أصحاب الاتجاه الأول خلال الفترة من الآن إلى عام ٢٠٠٤ أي خلال ١٠ سنوات بدلا من سبع (...).

بالمثل حين يطالب الاتجاه الأول بخفض العجز في الميزانية الأمريكية - والذي يبلغ ٢٠٠ مليار دولار - خلال سبع سنوات بحيث تصبح الميزانية متوازنة بلا عجز .. يطالب الاتجاه الثاني - الذي يعتبر نفسه المدافع عن مصالح العمال والفقراء من الأقليات والطبقات

محضى التوقعات بعودة الانكماش إلى الاقتصاد الأمريكي .. في ظل أرباح فلكية لقطاع الأعمال

خطة تطبيع الفقر



تفاصيل الطبقة الحاكمة الأمريكية



رسالة واشنطن

للأمريكين ليمروا بعض الحقائق المقارنة عن مراقبتهم على الخريطة الاقتصادية -الاجتماعية للعالم الغربي الصناعي المتقدم . فانتشرت في الصحف الأمريكية الإحصاءات والرسوم البيانية عن حجم الاقتصاد الأمريكي ومعدلات نموه ومستويات أجور العمال ومستويات أرباح المؤسسات ومستويات

التفاوت بين الدخل ومستويات المعيشة حرسمة أساسية في كل المجتمعات الغربية - أي الرأسمالية بتعبير أدق - في كل مكان وزمان .. ومنذ أن أصبحت الرأسمالية نظاما اقتصاديا - اجتماعيا .

لكن ، لم توضع جائزة ليدولة حققت أعلى درجة في مستحبات التمتع الاقتصادي بين أغنيائها وفقرائها ، بين من يملكون ومن لا يملكون - أربابا استخدما التعبير الأشهر لدى الكتاب الأمريكيين الآن على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية - بين طبقات المجتمع والطبقات التحتية - لفازت الولايات المتحدة بهذه الجائزة بلا منازع (١) .

وفي مناسبة امتداد قمة السبعة الكبار أتيت فرصة لا تتاح كثيرا

التحتية عموماً - بأن هذا يشكل ضغطاً كبيراً على هذه القطاعات من المجتمع الأمريكي - ولهذا يقترح خفض نفقات الميزانية من أجل تحقيق التوازن بين الإيرادات من المصروفات خلال عشر سنوات. وفي الخاتمة يكاد لا يكون هناك خلاف على أن خفض الميزانية سيكون بالفناء إعانات برامج إعانة الفقراء والمستن والارامل والأمهات بلا أزواج، وخفض معاشات العالقات التقاعدية والفناء إعانات البطالة - وللحقيقة فإن ثمة خلافات أخرى من نوع مطالبة الاتجاه الأول بالفناء وزارة التربية ووزارة الطاقة ووزارة التجارة .. وتحديد الاتجاه الثاني من مخاطر هذه الإجراءات ، ولا تعدو هذه الخلافات أن تكون شبيهة بالخلاف حول ميزانية وزارة الدفاع (أي الميزانية العسكرية الأمريكية) لقد طلب كلينتون للجنة المالية ١٩٩٦ اعتماد مبلغ ٢٥٧٦ مليار دولار للدفاع ... لكن الكونجرس قد اعتمد ٢٦٧٣ مليار دولار ، بزيادة ٩٧ مليار عن طلب الرئيس. الميزانية العسكرية - التي تشكل أضخم بند في الميزانية الاتحادية الأمريكية - هي البند الوحيد الذي لا يقلل الجمهوريون خلطه حتى بعد أن أنهى الاتحاد السوفيتي وزال الخطر الأحمر .. وبعد أن أصبحت أمريكا تواجه أعداء يستشري العراق وإيران وبنما وكوبا (....).

والمشكلة قديمة ، أنها الخلاف التقليدي القديم والمتجدد دائماً بين فلسفة الجمهوريين وفلسفة الديمقراطيين الأولى هي المدافع بلا حياء عن مصالح قطاع الأعمال .. والثانية هي المدافع عن هذه المصالح نفسها ، ولكن مع قدر من الحياء ، سببه ما يتردد الرئيس كلينتون من حجج ، منها على سبيل المثال ، أن الولايات المتحدة أصبحت في ذيل الدول الصناعية المتقدمة الفنية من حيث مستوى الخدمات الاجتماعية التي تكفلها الدولة للمواطنين ، وهي الدولة الصناعية المتقدمة الفنية الوحيدة التي لا تكفل للمواطنين فيها رعاية طبية شاملة مجانية . ومنها على سبيل المثال أيضاً ما يذكر به كلينتون أيضاً أن الأمريكيين منذ الثمانينات يعملون وقتاً أطول من أجل أجور أقل ، إذا قورنت أوضاعهم بما كانت عليه في أعوام الستين مثلاً.

المشكلة قديمة .. ولكن في الوقت الحاضر

تبدو المعركة أشد ضراوة مما كانت في أي وقت مضى.

فأمريكا تعيش أجواء توتر اجتماعي لم يسبق له مثيل منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات حينما خلقت الحرب الأمريكية في فيتنام توتراً اجتماعياً أدى إلى صدام حاد بين المعارضين لهذه الحرب والسلطة متحملة في الرئيس والادارة والمنتجين والعسكريين والكونجرس والسياسيين ... والاعلام .

والتوتر ليس كما يبدو لمن يقرأ واشنطن بوست أو ديموريك تايمز فقط ، أو يستمد صورة الأوضاع من نشرة أخبار المساء على قناة سي . إن . إن . أو سي . بي . إن .. الخ ليس التوتر بين الجمهوريين والديمقراطيين.

التوتر هو بين جماهير الأمريكيين، العمال من كل فئة ومستوى الشعب العامل كما أصبح يشار إليهم في الحقبة الأخيرة حتى في الصحافة القومية، التي تنفر عادة من نظريات اليسار وتعبيراته .. ولكنها تجد الآن نفسها مضطرة للتحدث عن «الحرب الطبقة» والصدام الاجتماعي - وبين النخبة الحاكمة والمالكة.

ودرجة التوتر السائدة - أياً كانت التسمية - هي انعكاس أكيد لما وصل إليه التفاوت ، ولما وصل إليه هجوم والذين يملكون ، بضراوة لم يسبق لها مثيل دون اعتبار لأي شيء على ما يبدو

*اليمين المسيطر على

الكونجرس يتناور بضراوة رفع الحد

الأدنى لأجور العمال... ويدافع عن

أصحاب المليارات الذين تنازلوا عن

جنسيتهم الأمريكية ليستهربوا

من دفع الضرائب.

* المؤسسات الكبرى تحقق

أرباحاً قياسية .. وتفصل العمال

بأعداد قياسية أيضاً.

الذين لا يملكون . حتى أن ادارته وولف استاذ العلوم الانسانية في جامعة نيويورك كتب يقول: ان التفاوت بلغ درجة من الاختلال في الولايات المتحدة جعلته خارج الحدود المعروفة في العالم الصناعي كله.

لكن المنافسين عن حرية رأس المال لا يزالون يجنون من الجرة ما يجعلهم يقولون إن : «التفاوت لا يزال ضرورياً لتوليد الاستثمارات ولكافياً من يخوضون المخاطر (بأمرهم) من أجل خلق اقتصاد يتمتع بالرخاء».

وفي هذا الجو العام يفضل كثيرون حصر هدف صراع العاملين ضد جسور قطاع الأعمال في العمل من أجل الحفاظ على المرافق الحالية ، لكن برنامج هذا القطاع ، كما يعبر عنه «العقد مع أمريكا» الذي وضعه وبدأ تنفيذه اليمين الجمهوري في الكونجرس يتصرف وكأن نهاية الحرب الباردة وأنهيار «النظام الآخر» المنافس هو الفرصة التي لا يمكن تفويتها لتحقيق انتصار ساحق على الطبقة العاملة الأمريكية.

ويبدو أنه ليس من قبيل المصادفات - وأن كان من الصعب حتى الآن وضع اليد على تفصيلات العلاقة بين التغيير الذي طرأ على النظام العالمي والتفسيرات الاقتصادية - الاجتماعية التي تحدث في المجتمع الأمريكي الآن - أنه منذ عام ١٩٩٠ اتسعت حوة التفاوت بين الأغنياء والفقراء في الولايات المتحدة بدرجة لم يسبق لها مثيل أي فترة مماثلة. في عام ١٩٩٠ كانت نسبة الواحد بالمئة الأغنياء بين الأمريكيين تملك نسبة ٣٩٪ من الثروة المتبادلة في السوق بما في ذلك الثروة العقارية وأسهم الشركات والأموال المتبادلة .. الخ) لكن هذه النسبة زادت ١٩٩٤ إلى ٤٨ بالمئة ، لأن الواحد بالمئة الأكثر ثراء استطاع أن يكتسب ٦٢ بالمئة من الزيادة التي حصلت في قيمة الثروة المتبادلة في الأسواق خلال السنوات الأربع من ٩٠ إلى ٩٤.

في الوقت نفسه فإن أربعة أخماس الأمريكيين الذين يشغلون الجزء الأسفل من الهرم - أي الأكثر فقراً - لم يكن نصيبهم من الزيادة في هذه الثروة خلال هذه الفترة سوى واحد بالمئة منها . وأجلاً فإن نصيبهم من هذه الثروة انخفض فعلياً بنسبة ٣ بالمئة.

* وتدل الأرقام المستمدة من إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية على أن ٨٠ بالمئة من الأمريكيين يملكون ٧٧ بالمئة من الثروة

المشكلة بينما الواحد بالمائة الأكثر ثرا، ولكن
رحدم ٤٨ بالمائة منها

* وفي الوقت نفسه فإن الحد الأدنى لأجر
العامل الأمريكي (هناك كثيرون يقلون
العمل بها دون أخذ الأدنى لأن البديل هو
البطالة) انخفض من ٥٩ دولار في
الساعة في عام ١٩٦٦ إلى ٢٥
دولار في الساعة في عام ١٩٩٤ ...
وكان يبلغ ٦٣٦ دولاراً في
الساعة في عام ١٩٧٩ (بحساب قيمة
الدولار الواحدة).

* انخفض متوسط دخل الأسرة
الأمريكية (المتوسطة) أي الأسرة التي لا
يتجاوز دخلها السنوي ٣٠ ألف دولار،
والتي تشكل ٤٠ بالمائة من الأسر في المجتمع
الأمريكي بنسبة ٧ بالمائة.

في الوقت نفسه فإن متوسط دخل الأسرة
التي يتراوح دخلها السنوي بين ٣٠ ألف
دولار و ٧٥ ألفاً (وهذه تشكل نسبة ٣٧
بالمائة من الأسر الأمريكية) زاد بنسبة ١٦
بالمائة.

أما الأسر التي يزيد دخلها عن ٧٥ ألف
دولار سنوياً (وهذه تشكل نسبة ٢٢ بالمائة من
الأسر الأمريكية) فزاد دخلها في المتوسط
بنسبة ٥ بالمائة.

* من زاوية أخرى للرؤية فإن برنامج
الجمهوريين لخفض الضرائب من الآن حتى عام
٢٠٠٢ يمتح خفضاً بنسبة ٥ بالمائة للأسر من
الفئة الأولى (التي لا يزيد دخلها عن ٣٠
ألف دولار سنوياً) وخفضاً بنسبة ٢٨ بالمائة
للأسر من الفئة الثانية (من ٣٠ ألف إلى
٧٥ ألف دولار) بنسبة ٦٧ بالمائة للأسر
من الفئة الثالثة (التي تحقق دخلاً في
المتوسط يزيد على ٧٥ ألف دولار سنوياً).

* تبذل اصحات مكتب الجرائد التابع
للكونجرس إن دخل أستر ٢٠ بالمائة من
الأمريكيين ببط بنسبة ١٠ بالمائة في السنوات
العشر الماضية، وارتفع دخل أغنى ٢٠ بالمائة
بنسبة ٣٠ بالمائة خلال هذه السنوات.

* من زاوية مختلفة نرى الصورة ذاتها :
في العامين الماضيين كانت أقل الشركات
الأمريكية التي تظهر على قائمة «أكبر
٥٠٠ شركة أمريكية» التي تنشرها
مجلة «فورتن» الأمريكية كل سنة في
مثل هذا الوقت تحقق إيراداتاً قيمته ٦١٤
مليون دولار أما في العام الحالي فإن أقل
الإيرادات بين الشركات الخمسمائة الأكبر كان

يبلغ ٢٢ مليون دولار

وتدل الأرقام في «فورتن» (ومعناها
الثروة) هذا العام على أن الدخل الإجمالي

الذي حققته أكبر ٥٠٠ شركة أمريكية في
العام الماضي كان يشكل نسبة ٦٣ بالمائة من
إجمالي الانتاج القومي للولايات المتحدة
(وتقول «فورتن» أن الإيرادات الإجمالية لهذه
الشركات الخمسمائة يفوق إجمالي الدخل
القومي لكل من ألمانيا و بريطانيا) وتبقى مع
أرقام الشركات الخمسمائة الأكبر في أمريكا
لنتبين أن الأولى بينها - من حيث قيمة
مبيعاتها في عام ١٩٩٤ - هي «جنرال
موتورز» للسيارات، بلغت مبيعاتها ١٥٥
مليار دولار، ويفوق هذا الرقم قيمة إجمالي
الانتاج القومي لجميع بلدان العالم عند ٢٢
دولة فقط (...).

أما من حيث الأرباح - وليس المبيعات
- فإن شركة «دوقو» لصناعة السيارات أيضاً
تصدرت قائمة الخمسمائة، وبلغت أرباحها في
عام ١٩٩٤ أقل قليلاً من ٢٣٠ مليون دولار
... أما القيمة الإجمالية لأرباح الشركات
الخمسائة مجتمعة فقد بلغت في العام الماضي
١١٥ مليار دولار.

وقد أوضحت «فورتن» لأول مرة أن
متوسط عدد العاملين في كل من الشركات
الخمسائة الأكبر هو ٢٢ ألف شخص ... أي
أنها جميعاً توظف ١١ مليون نسمة، الأمر
الذي حفز مجلة «زي» السيارة على أن تقوم
بحسبة بسيطة انتهت فيها إلى أنه لو وزعت
أرباح الشركات على العاملين فيها لنال كل
واحد منهم مكافأة قيمتها عشرة آلاف
وخمسمائة دولار.

طبعاً إدارة كلينتون عندما فكرت مجرد
تفكير في زيادة الحد الأدنى من الأجور لأن
التضخم والفلاء وظروف الحياة الصعبة التهمت
قيمة هذا الحد الأدنى بحيث أصبح أدنى مما
كان قبل نحو أربعين عاماً واجهت سرفاق
المعارضة من قطاع الأعمال ومن مثلي
الكونجرس جمهوريين وديمقراطيين على السواء
... وكان الشركات الأمريكية لا تحق أرباحاً .
أو كأن الكناية الانتاجية للعامل الأمريكي

* التفاوت بين الأغنياء

والفقراء في أمريكا تجاوز

الحدود القائمة في أي بلد

صناعي متقدم.

تتناقص فلا تعرض الزيادة المطردة في الحد
الأدنى للأجور ليستف من ٢٥ دولار في
الساعة إلى ٧٥ دولار ... أي بزيادة نصف
دولار فقط، وهو أقل من سعر زجاجة
«بيبسي كولا» مثلاً، ورع ثمن تذكرة رحلة
يقطار مترو الانفاق لمسافة ٨ كيلو مترات ...
على سبيل المثال.

واضطرت وزارة العمل لأن تعلن أن
الولايات المتحدة تأتي في الترتيب الحادي
عشر من حيث مسرعى أجور العمال
الصناعيين .. بعد ألمانيا، سويسرا، بلجيكا
، النمسا، اليابان، هولندا، النرويج،
الدنمارك، فنلندا، والسويد لكن هذا لم يوقف
هجوم المعارضين لزيادة الحد الأدنى للأجور
. قالوا إن الأرقام ينبغي ألا ينظر إليها في
حالة ثبات. صحيح أن العامل الصناعي
الألماني يتقاضى ٢٧٣ دولار في الساعة في
المتوسط بينما يتقاضى العامل الصناعي
الأمريكي ١٧٢ دولار في المتوسط ...
ولكن أجر العامل الأمريكي ارتفع بسرعة
كبيرة في السنوات العشر الماضية مما أدى إلى
اضعاف قدرة أمريكا على المنافسة.

ونسى هؤلاء كل الحقائق المتوفرة بما فيها
الزيادة الهائلة في عائدات وأرباح الشركات
الصناعية غير الصناعية الأمريكية .. ونسوا
الزيادة الواضحة في انتاجية العامل الأمريكي
.. ونسوا أن العامل الأمريكي يدفع من أجره
أكثر من الثلث لتغطية نفقات التأمين الصحي
وحده، بينما العامل الألماني والهولندي
والياباني يتمتع بتغطية التأمين الصحي
الشامل من ميزانية الدولة، لا من جيبه
مباشرة.

فيما كان كلينتون ورؤية العمل في ادارته
روبرت رايلا -الذي يسميه بعض رجال
الكونجرس وبعض الكتاب الصحفيين من
اليمين المتطرف «الوزير الأحمر» يحاولون
إبقاء قضية الحد الأدنى للأجور حية في
المنافسة، كحد أدنى من الضمير - كانت
الصحافة الأمريكية تفجر برجه الجميع
فضيحة تنازل عدد من اصحاب المصارف
الأمريكيين عن حبيبهم الأمريكية .. لكي
يتجهروا من دفع الضرائب على أرباحهم . وهي
فضيحة «رد اليمين الجمهوري عليها باتهام
مشيرتها من الديمقراطيين بأنهم من ذوي
النزعات الاشتراكية الذين يريدون أن يشقوا
كامل الفقراء ...».

ومن المثير للدهشة حتى أن هذه الفضيحة
لم تكف تشجارت حدود المناقشات البرلمانية
داخل الكونجرس، الصحافة مستنها بسرعة
وهجرتها بسرعة أكبر . التلفزيون تصرف
كأنه لم يسمع بها واستمر يكرر الساعات
انطوال كل نهار لمريض محزنة . أو . جي
سهميون النجم الشهير في عالم الرياضة
والتلفزيون المتهم بقتل زوجته وصديق

لها (...).

وعلى الرغم من أن الصحافة نشرت أسماء أصحاب المليارات السبعة الذين تخلوا عن جنسيتهم حتى لا يرغموا على دفع ضرائب على أرباحهم ، ونشرت أيضا أسماء الشركات التي يملكها ، فإن أحدا لم يسمع عن شركة لتنظيم المدطمة ضد هذه الشركات ومنتجاتها واستمر اليمين الجسدي يلعن أولئك الذين يدعون داخل الكونغرس إلى مصادرة الأموال المحلية لأصحاب المليارات الهاربين إلى الخارج.

وسط هذا كله بدأت تتسرب التقديرات والترهات بأن الاقتصاد الأمريكي بتصلب الآن عندما إلى حالة الانكماش أو الركود التي كان يعاني منها خلال السنتين الأخيرتين من عهد رئاسة جورج بوش . والذي كان من أهم العوامل التي أدت إلى سقوط محاولته لتبيل فترة رئاسة ثانية.

كيف يمكن الحديث عن انكماش أو ركود في اقتصاد تحقق فيه الشركات هذه الأرقام الفلكية من الإيرادات والأرباح .. بينما تتناقص أجور العمال - على الأقل من ناحية قدرتها الشرائية؟

كيف يمكن الحديث عن احتمالات ركود اقتصادي قاس بينما يتم قطاع الأعمال بزوايا الاعفاءات الضريبية ويعوم العمال من حق الاضراب عن طريق منح أصحاب الأعمال حق استبدالهم نورا دون التعرض لأي تدخل من القضاء؟

لقد حاول البعض حل هذا اللغز .. وخلال المحاولة تبين لهم أن الشركات تحقق أرباحا قياسية ، ولكنها تستمر في فصل العمال . والنتيجة أن حركة الاستهلاك تتأثر . وفي دورة الاقتصاد الأمريكي فإن أي تراجع في معدلات الاستهلاك يدخله نورا في حالة انكماش.

والحقيقة أن أخبار وترهات والموجة القديمة عن الانكماش بدأت مع إعلان قبل عدة أسابيع من واحدة من أكبر الشركات الأمريكية هي شركة «موريل أول» لبيع بول بأنها ستستغنى عن ٤٧٠٠ شخص من العاملين فيها .. ويمثل هذا الرقم نسبة واحدة من عشرة من مجموع العاملين في الشركة ، وكان الخبر باعثا على الدهشة ، لماذا ؟ لأن الشركة نفسها كانت قد أعلنت في بيان لها قبل ذلك بأقل من أسبوع واحد أنها حققت ربحا قياسيا في الأرباح خلال الربع الأول من العام الحالي.

ولاحظت صحيفة «دول مقريث» المتخصصة في شئون المال والأعمال ، والتي تعبر عن اتجاهات قطاع الأعمال بالتعديد أن ما اتسمت عليه شركة «موريل أول» ليس إحرار فرديا خاصا بها ، بل هو يمثل اتجاه

عاما .. إذ بدأت الشركات التي حققت زيادة واضحة في أرباحها في فترة الانتعاش الأخيرة (التي بدأت قبل عامين) تتخذ إجراءات لتقليص أعداد العاملين فيها.

وأضافت «دول ستريت» معلومة على درجة كبيرة من الخطورة ، هي أن المؤسسات الأمريكية ألقت إحصاءا أكثر من ١٦ ألف وظيفة خلال عام ١٩٩٤ . الذي يعد واحدا من أكثر الأعوام ازدهارا ... في حين أن هذه المؤسسات كانت قد ألقت ٣١٦ ألف وظيفة في عام ١٩٩٠ الذي كان ذروة فترة الركود الاقتصادي.

ربما تقول: يبقى اللغز ، كيف يزيد عند الوظائف التي تلتفيها الشركات (أي عدد العاملين المفعولين) في وقت الازدهار .. عن عدد الذين تقصّلهم في وقت الكساد.

انه ليس لغزا ، أيا في طبيعة النظام . هو منطق الربح . أن السعي إلى معدل أكبر للأرباح يتحقق في جزء من الدورة الاقتصادية بتوظيف رؤوس الأموال وتوظيف العمال .. لكنه يتحقق في جزء آخر من هذه الدورة بتقليص أجور العاملين وتقليص نفقات توفير شروط العمل ، ثم يتحقق في الجزء الأخير منها بتقليص عدد العاملين ، فصلهم والفا . وظائفهم .. بحيث يقوم بالعمل نفسه عدد أقل من العاملين ، وهو نوع من تقليص الأجور بطريقة أخرى.

ومن الواضح أن الاقتصاد الأمريكي بدأ يدخل هذا الجزء الأخير من دورة تحقيق الحد الأقصى من الربح بالحد الأدنى من النفقات والحد الأدنى من العمال. ويجب هذا التطور في وقت أحس فيه قطاع الأعمال أي أحست الرأسمالية الأمريكية - بأنها استطاعت أن تحقق الاستقرار لعلاقاتها بالطبقة العاملة على أساس شروطها والأوضاع التي تحقق مصالحها . وبمعكس هذا اطمئنانها إلى أن الظروف المالية ما زالت خطر التحدي الذي كان يمثل النظام الآخر .. كما يعكس اطمئنانها على أن الطبقة العاملة الأمريكية قد دخلت في حالة سكون تامة إلى حد أنها أصبحت تقبل كل شروط العمل المفروضة عليها ، بما فيها العمل الأكثر بمقابل أقل.

ومن المؤكد أيضا أن أحوال الطبقة العاملة تترك انطباعا قويا بذلك.

على سبيل المثال فإنه خلال السنوات الحشر الأخيرة أو نحو ذلك انخفضت نسبة العمال الذين ينضمون في عضوية « نقابة عمالية أو مهنية من ٣٥ بالمئة من مجموع القوى العاملة إلى نحو ١٢ بالمئة فقط. وقد أكد هذا التدهور في قوة العمل النقابي فقدان ثقة العمال بالقيادات النقابية .. لكنه في الوقت نفسه زاد ضعف الطبقة العاملة في علاقتها مع قطاع الأعمال بدرجة ربما لم يسبق

لها مثيل منذ فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ولعل أكثر الأوصاف إيجازا للحالة الراهنة وصف الباحثة الأمريكية سيلين ماري باسكال بأنها « تطبيع الفقر ».

لكن الأوصاف الموجزة إلى هنا الحد يمكن أن تتال الاعجاب شرط أن لا تغنى عن إدراك التفاصيل الكثيرة والمزلة وراها ويكفى أن نذكر في هذا الصدد أن المجلس القومي للبحوث في الولايات المتحدة - وهو هيئة عديمة لا يمكن اتهامها باليسارية وانتظر ضد الأغنياء - أصدر قبل أسابيع قليلة مجلدا ضخما بعنوان: قياس الفقر ، حاولت فيه لجنة من علماء الاقتصاد والدراسات الاجتماعية والاحصائية وأسائدة نظم الحكم والعلاقات الإنسانية تقديم منهج جديد لقياس الفقر ، أوصت بأن تستعين به الحكومة الأمريكية ولأن المنهج المتبع عاجز عن ملاحقة التفسيرات التي تحدث في المجتمع وفي الاقتصاد .

والهدف من هذه الدراسة الضخمة - التي تقع في ٥٠٠ صفحة - رسم صورة دقيقة لفقر الأمة .. ليظهر كيف أن مزيدا من الأسر العاملة تعيش في حالة فقر. وفي الوقت نفسه يقل عدد الأسر التي تحصل على مساعدة من الحكومة على مواجهة هذا الفقر.

ولب هذه الدراسة بتعطل في أن مقياس الفقر الذي يؤخذ به الآن كان قد وضع عام ١٩٩٠ وبحسب «خط الفقر» على أساس الدولارات التي يحتاجها الفرد أو تحتاجها الأسر مختلفة الأحجام لشراء الغذاء ، وضروريات الحياة الأخرى ، أما المقياس الجديد الذي يوصى به المجلس القومي للبحوث في أمريكا فهو «مصمم بحيث يعكس الدخل المتاح فعلياً للأسر الأمريكية لشراء احتياجاتها الأساسية في ضوء تغير الدخل وتغير مفهوم الحاجات الأساسية.

ويوضع المقياس الجديد للفقر يرتفع معدل الفقر . ترتفع أعداد الذين لا يغطيهم أي تأمين صحي ، وترتفع أعداد المشردين من أسر يعمل الأفراد الرئيسيين فيها (الأب والأم شالبا) لكنها لا تستطيع أداء إيجار للسكن .. فتضطّر للعيش «على الأرصفة» (وفي الحدائق العامة).

ومعنى هذا أن جانباً من الطبقة العاملة الأمريكية تحول إلى مشردين مع أطفالهم - لأول مرة في التاريخ الاجتماعي الأمريكي ، بعد أن كان التشرد بلا مآوى من نصيب العاملين أو المختلين عقليا أو المخمورين ..

فإلى أين من هنا ؟

يوافيه الأجل ، ثم يعتدون قسارنه - بأثر رجعي وبكافة الأوراق الرسمية - على سميلة الحق التي ستحصل على الشقة مجاناً بدعى أنها زوجة المرحوم

وفي ١٢ يونيو هذا العام اتضح أنه من الممكن أيضاً ليس تزوير الشاي واللحاحات وعواطف الموتى ، بل والتاريخ السياسي . فقد احتفلت روسيا بهذا اليوم باعتباره " عيداً للاستقلال " ولم يستنكف المواطنون الروس شأنهم في ذلك شأن كل البشر أن يتمتعوا بيوم راحة اضافي وإن كانوا لا يحرصون على وجه الذقة السبب في ذلك . وفي حوار أجرته عدسة القناة التلفزيونية الثالثة مع عدد من المواطنين يوم عيد الاستقلال قال أحدهم وهو أستاذ بجامعة موسكو : " إن عمر الدولة الروسية المستقلة يناهز الألف وخمسمائة عام ، ومن ثم فإن قرار الاحتفال بهذا اليوم ١٢ يونيو من كل عام باعتباره عيداً للاستقلال الذي حصلت عليه روسيا عام ١٩٩٠ فهو أمر غريب أثقل ماله أنه يدل على جهل القليدات بتاريخ بلادها " . ورأى البعض مثل سهرجي ماكاروف وهو مهندس أن أميركا تحتفل بيوم للاستقلال " فلماذا لا يكون لروسيا أيضاً يوم مماثل ؟ " وقال ضابط شرطة متوسط العمر أنه كرهل عسكري يلزم بالاحتفال بكل المناسبات التي تعلن عنها الدولة . ثم أضاف : لكني وألحق يقال لأدري استقلالنا من من ؟ أو من ماذا ؟ . على حين جرت مجموعة من الطاباات وهن يضحكن مستعدات عن عدسة التلفزيون : " إنه أمر لا يهتني في شيء " .

وبالفعل فإن المواطنين البسطاء لا يدرون بأصل قصة " عيد الاستقلال " الذي برز فجأة ، ولا المتصوره منه . لقد صدر " بيان السيادة " الروسي في ١٢ يونيو ١٩٩٠ عن المؤتمر الأول لثواب الشعب الروس وهو البيان الذي وافق عليه حينذاك أكثر من ألف نائب من أصل ١٠٥٠ نائبا . لكن ذلك البيان صدر عندما كانت روسيا دولة اشتراكية داخل الاتحاد السوفيتي ، ولم يتف البيان ضد وجود الدولة الاتحادية وبالعكس تضمن إشارة الى ضرورة عقد روسيا لمباحنة اتحادية جديدة مع أطراف الدولة الكبيرة . وبعد عام واحد في ٢٥ مايو ١٩٩١ قرر مجلس السوفيت الأعلى لروسيا - وكان يتسعين رئيسه - اعتبار يوم ١٢ يونيو الذي صدر فيه البيان يوم عطلة رسمياً . وعندما اختفى الاتحاد السوفيتي من خريطة العالم ، قرر مجلس

في ظل علاقات السوق تزوير الشاي والفنون ، وتاريخ الاستقلال الروسي

أحمد العيسى

رسالة موسكو

ملصقة بأحكام على العلبة من الخارج عليها صورة " اللورد جراي " المقتري عليه وهو يمثل فردة شاره اليسرى بالانجليزية . وعامة فإن هيئة " الرقابة الحكومية على التجار " في روسيا " تقدر أن نسبة السلع التي تباع في روسيا تقتل خطراً على الصحة - إما لانتهاك صلاحيتها أو تزويرها أو لصادها - تتراوح ما بين ثلاثين الى ثمانين بالمئة من السلع المتوفرة في ظل علاقات السوق . وعلى سبيل المثال لقد صادرت الهيئة المذكورة ألف وسبعمئة طن من السن الوارد لروسيا من " الصندوق الأمريكي لدعم الديمقراطية والخطوط " وستره واضطرون . وجاء في تقرير المصادرة : " أن لون السن يختلف من شريحة لأخرى كما أنه يفوح برائحة صفتة وطعمه مر " (روسيسكايا جازيتا ١٠ يونيو) وإلى جانب تزوير الشاي والفنون والطعام الفاسد ، انتشرت في روسيا مؤخراً ظاهرة غريبة في احتفالات الموتى وعقد قرانهم على الأحياء ، ويتم ذلك عندما يريد البعض الاستيلاء على شقة يسكنها عجوز وحده ، فينتظرون الى أن

يهتم كل من يأتي لروسيا بأن يرى مدينة " سانت بطرسبرج " العريقة ، التي عرفناها حتى وقت قريب باسم " ليننجراد " . فتلته من العاصمة الحقيقية لروسيا ، ومن أرققتها خرج ديمتريفسكي ، وأنطون تشيخوف ، وقبها حسمت الثورة الروسية مصيرها بالاستيلاء على قصر الشتاء . يعني الزوار بالتردد على سانت بطرسبرج فينتظرون طويلاً أمام كنوز الفنون منبهرين بها . وقد تكون أنت واحداً من الملايين الذين فيطروا أنفسهم لأن الحظ أسعدهم بتأمل لوحات الرسام الروسي العبقري " ريبين " و " بافل فيلونوف " وغيرهما . لكن تلك لم تكن لوحات أولئك الرسامين ، ولكن مجرد تقليد محكم لها . وهي الحقيقة التي اكتشفها في أراسط يونيو الحالي القاتلون على المتحف الروسي في بطرسبرج . لقد وجدوا أن هناك ثمانين لوحة لماركوسكي وريبين . وآخرين عبارة عن تقليد متدن للأصول التي اشتراها منذ عدة سنوات رجل أعمال فرنسي يستمتع بها الآن وحده في باريس .

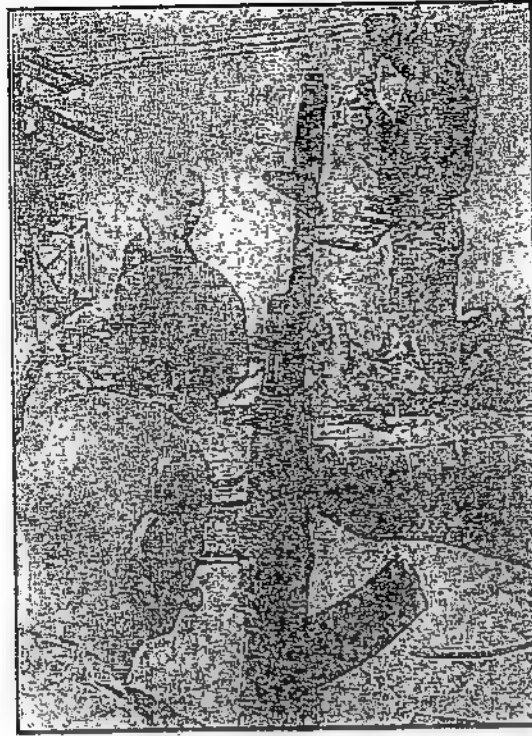
ولكن التزوير الذي يشبه الحقيقة ليس قاصراً فقط على الفن التشكيلي ، لقد اكتسحت السينما سوجة من التقليد الرخيص لأفلام المطاردة الأمريكية والجنس التي يبدو المشهور الروس فيها مثل القرويين السذج إذا ارتدوا قصان مشجرة لبيدوا كأبناء العواصم . وبالصدفة وحدها اكتشف مواطن روسي من يحمون الشاي أن علب الشاي الانجليزية الفاخر " اللورد جراي " التي تباع في كاسنة المحلات الكبرى برسط موسكو بحوالي ١٦ دولاراً للعلبة ليست في واقع الأمر سوى علبات من الشاي الروسي الرديء مع ورقة

السوفيت عام ٩٢ اختيار ذلك اليوم "عيدا للاستقلال".

وحكمة لا يدري الروس إن كان استقلالهم يعود الى عام ١٩٩٠ ، أم ٩١ ، أم عام ١٩٩٢ . ولكن الدولة والكرملين اعتبروا أن الاستقلال يرتبط بصدور البيان في يونية عام ١٩٩٠ . ومن ثم يكون عيد الاستقلال أربع سنوات . ومن ناحية أخرى يتقدم رجال يلقين أن ذلك البيان كان إشارة من المركز السوفيتي إلى الجمهوريات الأخرى بتحريرها من سلطة الكرملين المركزية ، أي أنه كان في واقع الأمر بيان الانتقال من "الاتحاد السوفيتي" إلى "روسيا" ، وهي المهمة التي أنجزت فيما بعد بسرعة انقلاب أغسطس ٩١ ، ثم اعلان الرئيس الروسي والأوكراني والبيلا روسي لبيان محمية بيلاروسكايا الذي أنشئ الدولة السوفيتية مع اعلان رابطة دول ثلاثية سرعان ما اتسمت للدولة الأخرى ، ثم عزل جورباتشوف رسميا في ٢٥ أكتوبر ٩١ . وانزال العلم السوفيتي ورفع العلم الروسي فوق الكرملين .

ويكشف ذلك بعد ذاته الطابع التأسري المبكر لسياسة جورباتشوف - يلتصق على الدولة السوفيتية ، ويكشف عن أن قمة "بيانات السيادة" في مختلف الجمهوريات لم تكن تصب في إطار توسيع المجال الديمقراطي للروس . وتأسيس علاقات ديمقراطية بين المركز والأطراف يتقدم ما كانت جزءا من خطة مبكرة لهدم الدولة السوفيتية . ويقول يلتصق بهذا الصدد في حديث له مع رئيس تحرير أفرستيا في يونية ٩٥ : " لقد حدد بيان السيادة فعليا مسألة فصل الصلاحيات بين روسيا والدول السوفيتية الأخرى . وبعد ذلك مضت روسيا في تحطيم أشد التحطيم الشمولية تسوة في التاريخ ، ثم وجدت في نفسها القوة لتتقدم خطوة بعد أخرى على طريق علاقات السوق والديمقراطية " . هكذا تحول بالفتور يوم تفكك الاتحاد السوفيتي إلى عيد لاستقلال روسيا لنهاة .

لكن روسيا استقبلت ذلك العيد دفعا شعور ببهجة حقيقية ، كما استثمرت من وراءه راحة المزاجية . كما أن الشعب الروسي يعرف وهو يدخل العام الخامس من استقلاله أن هناك ٤٥ مليون مواطن منهم يعيشون تحت خط الفقر . ويؤود الاقتصاد جريجوري يالينسكي بعض الأرقام التي تبين مدى التدهور الذي تعاني منه العلوم والثقافة فيقول أن روسيا الآن تنفق على العلوم خمس المخصصات



الزوار الخاصة
الروسية قبيل
افتتاح المتحف
في بودينولسك

الرئيس الروسي قد صرح بقوله : " أنا واثق أن روسيا لم تعد مهددة بأخطار ثورة جديدة ، ولا بكل مساند ينجم عن تلك الثورة من عواقب رهيبه " . فإن الأحداث سرعان ما كسبت ترقعاته ، خاصة بعد العملية الانتحارية التي استولت مجموعة من الشيشان فيها على مستشفى محتجزة إلى رهين داخلها . إن هذه العملية وعملية احتجاز أفراد قوات الأمم المتحدة في البوسنة توضح أن هناك مهلا - ليس في الشرق الأوسط أو العالم الثالث - بل داخل أوروبا للره على النظام العالمي الجديد الذي ارتكبه قادته في قمة الدول السبع بمدينة ساليكس في كندا وهم يعيشون ترتب أرواحهم في مواجهة الجبل المتزايد للمنف ، وفي مواجهة الشائعات بين صفوفهم وأبرز صورها الاعلان الفرنسي عن مواصلة التجارب النووية .

ويبدو أنه ليس روسيا وحدها التي تبني تحت حماية قووات البنادق ، ويبدو أن تزوير الشاي والنشون وزيجات الموتى والتاريخ السياسي أمر لا يقتصر فقط على روسيا لكنه وجه من وجه اللحظة التاريخية التي نحياها ، وهي لحظة يسعى الغرب لتخليتها بالصورة الجميلة ، لكنها تظل تفرح بتلك " الراحة العفنة " والطعم المر " لن الصندوق الأمريكي لدعم الديمقراطية والتطور .

التي كانت تنفقا على نفس الغرض في ظل الاتحاد السوفيتي . وأن اثناب الشهري للعالم الروسي يقل الآن خمسا وخمسين مرة عن اثناب الشهري لتفويده في أمريكا . وتنفق روسيا على التعليم الآن عشر مخصصاتها في العهد السوفيتي لنفس الهدف . بينما تكنت الحكومة في تلك الظروف من توفير خمسمائة مليون دولار لاصلاح مبنى البرلمان بعد قصفه بالمفاتيح في أكتوبر ٩٣ . وفي نفس الوقت فإن روسيا قد توقفت عند تاريخ آخر وهو الماشر من يونية - الذي سبق تاريخ الاستقلال بيسومين - لأن الحرب الشيشانية قد أفتت في ١٠ يونية نصف عام بأكمله منذ اندلاعها . ويقدر البعض تكاليف الحرب يختلف التقديرات التي تتراوح بين عشرة مليارات دولار إلى أربعين مليار يا في ذلك إعادة بناء الشيشان . وقد أثبتت تلك الحرب سخافة تصريح الرئيس الروسي الذي قال فيه : " لا يحق لأحد أن يتهمنا بأننا نهني روسيا القيدالية تحت قووات البنادق " . فالجرب التي بدأت بموسوم سري ، واستمالات البرلمان الروسي بقرار رئاسي قبل بدء انتخابات الرئاسة والبرلمان ، والقلاء الناشئ لكل الخدمات والسلع ، يثبت أن روسيا الرأسمالية تبني بالذات تحت قووات البنادق . وإذا كان

قضية البرصة إلى مسائل السياسات التجارية والتدبير. كذلك بينت الأزمة المالية التي حزت المكسيك وكان لها تأثيرات عالمية ان قدرات المجموعة ليست بلا حدود وأنها تعاني مثل بقية الخلق من مشاكل معتدلة بل وبالغة التعقيد.

وكانت قمة تابولي في العام الماضي قد توصلت لضرورة ان تمتد القمة المالية بنية ومهام المؤسسات المالية العالمية والتي بعد تأسيسها بخمسين سنة أصبحت تعاني من أزمة هوية كما كتبت صحيفة دي ليبلت (١٥-١٦) ، وبعد أن وجد صاحب القروض النقد الشديد لسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى وصنوها بالفشل (بالدرجة الأولى لانها لم تحافظ على أسوالمهم) قرر الرؤساء السبعة أن من الضروري اصلاح النظام المالي العالمي ومؤسساته انطلاقاً من تعزيز موقف صندوق النقد الدولي باعطائه حقبة مالية تمكنه من التدخل على الأزمات المالية العالمية ، ولكن لم يتقرر زيادة رأسمال الصندوق وإن كان البيان قد تحدث عن مراجعة قيمة اشراك الاعضاء.

وتريد المجموعة اقامة نظام انذار مبكر اقتصادي لاتخاذ اجراءات لتفادي الازمات المالية والمثل الذي يذكر دائماً هو المكسيك ، وكذلك انكلاس بنك بارينج ، والمعروف ان المؤسسات المالية العالمية خفت لتقديم المساعدات بسخاء في حالة المكسيك ، وقد ذكر معلنون اقتصاديون أنها أقيمت استثمارات خاصة وحكومية للولايات المتحدة هناك . ونظام الإنذار المبكر يعني فرض رقابة مشددة على الدول التي يعضمير البنك والصندوق ان احوالها الاقتصادية مضطربة، ويمكن ان ينشأ هنا الاستنتاج في اعتقاد تطورات سياسية يمتد بها الصندوق مهددا للاستثمارات حتى وان لم تكن كذلك ، و سيكون على أعضاء صندوق النقد الدولي الـ ١٨٠ ان يقدموا له بانتظام معلومات عن الأوضاع الاقتصادية والمالية في بلادهم . وكلما استنتج منها ما ينشأ بتوقع مشاكل يريد الصندوق اطلاق اشارات التحذير للدول والبنوك والاسواق لتفعل ما يؤدي لتعديل المسار ، وتتمنى هذه الترتيبات المزيد من تقليص سيادة الدول ، وانكشاف اقتصادها بمعنى انها لن تملك ضمانات قنع من حصول المنافسين على أدق المعلومات عن احوالها وخططها مقابل هذا لا يعني الانذار المبكر بالضرورة ان احدا سيقدم للواقعين في أزمات ما يحتاجونه من مساعدات المساعدات

قمة الأنبياء في هاليفاكس

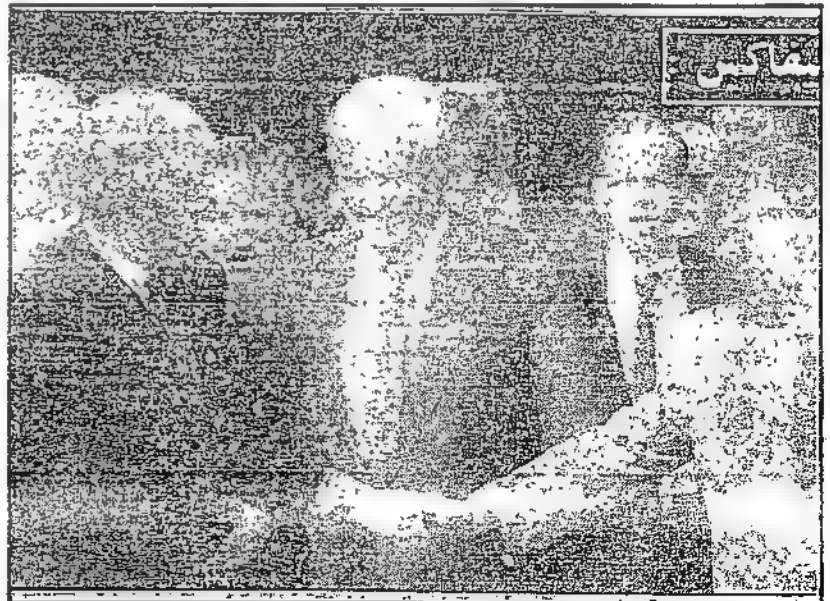
تناقضات عميقة داخل السبعة ومشروع وصاية شاملة على العالم الثالث

مسائل مطروحة

رسالة بزلين

ألماني معروف في برنامج نادي الصحابة التلفزيوني إن كان حزلاً، الرؤساء يتبادلون الحديث أصلاً فيما بينهم ، وفي الواقع لم يعد من الممكن اخفاء ان التناقضات تتسرب بين السبعة إذ يتبد الخلف المعلن من المرقف ازاء

القمم السرية التي تعقدتها مجموعة السبعة (الولايات المتحدة والمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا وايطاليا وكندا) تحاط بضجة اعلامية كبرى تفوق الاهتمام الذي يجده الجمعيات العمومية للأمم المتحدة ، ويوحى الإلهام الذي تسيطر عليه ذات الدول المجتمعة بان لقاء قادة الدول السبعة يمثل قمة اقتصادية عالمية رغم تغيب الأغلبية الساحقة لدول العالم ، وكانت المظاهر الاحتفالية هذه المرة أقل من القمم السابقة، وقد غابت التصريحات المتفائلة عن توقع نجاح القمة وسادت توقعات الفشل ووصل الأمر لأن يتساءل إعلام



مستهدفة حماية الاستثمارات الأجنبية بالاساس . وتعد التنظيمات والسياسات الجديدة في مجال الاقتصاد العالمي التي يحثها التمه التي يراة انوارها خطرة ابعد في صيغة النظام الدولي الجديد والذي يتفرد هذه المرة ايضا بنظر الدول الصناعية الغربية بعينه وتقريره

تدهور الدولار يصعق تفسير سوازين القوي:

عندما انعقدت قمة السبعة في بون عام ١٩٨٥ كان بوسع الرئيس الاميركي ريجان ان يسلل الدولار في أي بنكه بثلاثة ماركات ، وزميله الياباني ناكاسوني كان عليه ان يدفع مقابل الدولار الواحد ٢٤٠ ينًا . بعد ستين عشر لن يجد الرئيس كلينتون في هاليفاكس من عطية أكثر من ١٢٤٥ مارك للدولار ، ولو أراد صولة يابانية سيعين عليه ان يقبل ٨٠ ينًا فقط لا غير . تدهور سعر الدولار على مدى السنوات العشرين الماضية يعد أحد المؤشرات الهامة على التغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي ، وبالاساس بين الدول المجتمعة في هاليفاكس وأخرى تهدد الخطر للحدق بهم . والدلالة الأعين لهذه الأرقام هي أن متغيرات حامة قد جرت على بنية الإنتاج العالمي وإن اعتلاء القمة ليس حكرًا أبدًا على أية أمة أو دولة . ويثل تنشي البطالة في فلاح البلدان الصناعية أهم المشاكل الاجتماعية كما ينص البيان الختامي لقمة هاليفاكس . وقد تحقق ما تنبأ به المعلقون بأن قادة مجموعة السبعة ليس لديهم ولو حل تقريبي يسطر أسلا لعشرات الملايين من العمال والموظفين الذين رغم ارتفاع مستوى تأهيلهم انهمى برابهم من تفضلة ان مجتمعاتهم لا تحتاج لتعليم وتجربتهم ، ولم يضل البيان الختامي للتعبير عن قلقه سري القول بأن البطالة يجب الحد منها . ولم تعد ظهرة البطالة تحصر مع الازدهار الاقتصادي كما كان الحال في القرن الماضي وحتى الستينيات من القرن العشرين إذ أصبحت مشكلة مزمنة ليست مترتبة على الصمود والبهرة في الدورة الاقتصادية ، فهي مشكلة بنيرة تنتج عن التطور التكنولوجي في اطار القرائين الاقتصادية السائدة . وكما ترقعت الصحافة الألمانية لم يتجاوز البيان الختامي لقمة أن يخلط بلمسة أدبية صورة مفارقة ظاهرة البطالة وينص على لاضرارها على الانسان . في ندوة نادي الصحافة في القاعة

الاولى للتليفزيون الألماني علق أحد الصحافيين قائلا ان بيان هاليفاكس الختامي متقول عن بيان قمة رامبوتيه لعام ١٩٧٥ . الى جانب هذه المشاكل التي تكفي لشغل علة قسم تأتي الحرب التجارية بين أمريكا واليابان والتي تحدثت توترا وانزعاجا في أوروبا رجا يسبب ما قتلته من فشل آليات التفاهم والتنسيق بين الدول المتحالفة . وما تعنيه من دعوة لسياسات الضغط والاجبار بين اوثق الأصدقاء .

ولكن قسم السبعة ليست مكلفة بوضع حلول للمشاكل ولا هي اعتادت ان تصدر قرارات ، وكثير من القضايا يجري بحثها بين الطرفين أو الاطراف المعنية مباشرة . وتعليقا على قمة سابقة قال المستشار الألماني لثواب البولنديستاغ كان لقاء وحديث بين أصدقاء جدد باحد الثواب ان يعقب على قوله بما معناه «فادكم الله» .

صحيفة تاتس الألمانية تساءلت لماذا هذه القمة المكلفة والمشاركين فيها يعرفون انهم لا يكونون تأثيرا على الأحداث . الصحيفة اطلقت اسم «اللاحد» وصحيفة دي فيلثيت المحافظة القريبة من الحزب المسيحي الديمقراطي الحاكم لم تحفظ في إبقاء التفاوض بحسب . بل بختت تشاؤمها في قولها ان نتائج القمة ستكون أقل من التوقعات وأنه لم يعد هناك مشكلات كثيرة بين المشاركين في القمة (١٥-٦) .

٥ سنة بعد تأسيس الأمم المتحدة:

تأتي هذه القمة الاقتصادية العالمية كما تسمى نفسها بعد نصف قرن من اتفاق شمرب العائم على تأسيس منظمة الأمم المتحدة بهدف التعاون والتنسيق لحفظ الحياة على الأرض وجعلها سليمة ومستورة بناء على مبادئ الحرية والسيادة وسواوة الشمرب ، من هنا يفرض نفسه السؤال عن له أن يبحث ويقرر مصائر الاقتصاد والسياسة في العالم .

في مقال نشرته صحيفة «دي كاهت» الأسبوعية الألمانية لانجفار كارلمون رئيس الوزراء السويدي وشريكات راسيفال الأمين العام السابق للكونغولث كتب السياسيان العالميان ان مجموعة السبعة كسيحة وأن العالم يحتاج إلى مجلس امن اقتصادي عالمي كمنصر أساسي في مشروع اصلاح منظمة الأمم المتحدة بعد خمسين عاما من تأسيسها . والمقال مرجز لاكتار رئيسية تضمنها تقرير

اصدرته لجنة الحكم الكوني Commission Global Governance وهي هيئة مستقلة تبحث بنية التعاون العالمي في زمن ما بعد الحرب الباردة ، ويقترح المقال بشكل محدد توسيع مجلس الأمن الدولي وإنشاء مجلس امن اقتصادي ، والمقال يعكس بعضا من أجراء المناقشات الدائرة في أروقة الأمم المتحدة ، والمنظمات العالمية ، والدوائر مرتبطة بعضها بالآخر وأن الخلاصات التي تقع بين الجيران ، لا تحمل في أي مكان في العالم ، الا من خلال العمل المشترك وأن تلوث البيئة والارهاب والمخدرات وتجارة السلاح لا يمكن مكافحتها الا بجهود مشتركة . ويستطرد للقول ان هذه المهمات لا تستطيع الحكومات ان تقوم بها وحدها او عن طريق اتفاقيات ثنائية ، لهذا فلا منصر من ان تقف الأمم المتحدة في مركز هذا التعاون ، والمقال يؤكد الحاجة لادخال تعديلات في نظام الأمم المتحدة «ومن الأساس هناك اقتراحان لادخال تعديلات اساسيين في الهيئة العالمية:

الأول: هو زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وبالتحديد اضافة خمسة ليصل إلى عشرة و الأعضاء الخمسة المجدد ليس لديهم حق الفيتو ولكنهم ينتسبون للمجلس باستمرار . ويشكلون من دولتين صناعيتين وبلد واحد عن كل من المناطق النامية في اسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا ، وزيادة على ذلك اضافة بقتري ثلاثة مقاعد لأعضاء متغيرين لاضفاء طابع تفيلي على مجلس الأمن ، والثاني هو إنشاء مجلس امن اضافي من أجل المسائل الاقتصادية ، وتحدث الاقتراح عن الحاجة إلى قيادة أكثر فعالية للاقتصاد العالمي ، وكتب السياسان ان قمة السبعة ستبحث في هاليفاكس مجددا موضوع المؤسسات القائمة من أجل التعاون الاقتصادي الشامل للعالم ، ويكتبان : ولكن مجموعة السبعة أصبحت كسيحة وجزء من مشكلتها يكمن في ان مجموعة اعضائها التي عينت نفسها بنفسها لم تعد تضم كل كبار الاقتصاد العالمي .

والاقتراح بغض النظر عن تفاصيله يعد نغيا واضحا لمحاولة مجموعة ضيقة من الدول الافراد بصياغة مستقبل العالم السياسي والاقتصادي ، ويكتب كارلمون وولسيفال ان مجلس امن اقتصادي بعضوية موسعة تشمل هذه القوى الصناعية الجديدة وتلك فيه المجموعات الاقتصادية الإقليمية صوتا ، سيكون سهيا بشكل أفضل من مجرد مجموعة السبعة لكي يلعب دورا قياديا في مسائل السياسات الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية ، وسبب إضافة الى ذلك علاقات
رئيسية مع مديري مؤسسات بريشون وودز
ومنظمة التجارة العالمية الجديدة من أجل
الرواء بمبادئه وخلق شروط سياسية مستقرة
للتجارة الاقتصادية.

العصا الخفيفة في خدمة

التجارة الحرة:

أحد موضوعات القمة يتصل في مطالبة
أمريكا بفتح أسواق اليابان ، ويشير السلوك
الأمريكي إزاء اليابان وحشة رقت في أكثر
من بلد أوروبي ، بوتيمير الحرب التجارية الذي
استخدمه الإعلام واعتبر في البداية مبالغة
نقطة لاثارة الإنتباه أصبح الآن تعبيراً قوياً
عن مدى الضغط الأمريكية على البلد
الشرق آسيوي ، وكانت إحدى كبريات الصحف
البرمبية الألمانية فرانكفورت الجيمانية
تساخرونج والمعروفة بقرها من دوائر الاقتصاد
الألمانية قد وجهت انتقادات شديدة للسلوك
الأمريكي ضد اليابان (٢٦-٥-١٩٩٥)
كتابة بعدة غير معفاة في الإعلام الألماني
نجم الولايات المتحدة أن البلد الامكانيات غير
المحدودة يشتهر أيضاً بأنه بلد الجلالة غير
المحدودة ، ويتهم المقال أمريكا بالخروج على
مبادئ اقتصاديات السوق وبخرق ترتيبات
منظمة التجارة العالمية الجديدة ، ويتساءل
كاتب المقال كروازة المشكلة تقوم عندما تسمح
اليابان باستيراد السيارات الأمريكية بدون أية
عوائق لم لا يتقبل اليابانيون علي شراء هذه

السيارات ربما لانهم لا يعمونها . هنا يشكو
الجانب الأمريكي من أن السوق مطلق وهو امر
غير جائز وتؤكد الحكومة اليابانية من ناحيتها
أن الاستيراد يتم بحرية وبدون أية عقبات
وتكتب الصحيفة أنه يجب التمييز بين
تصنيفين أولهما تظلمها العقبات التي قد
تضعها الحكومات ضد الاستيراد (مثل منع
الاستيراد ، وتحديد حصص ، وفرض جمارك ،
وفرض إجراءات تسجيل معقدة ، وكذلك
الشروط القياسية التكنيكية . وعلما تكون
السلع قد دخلت البلاد يمكن أن تكون هناك
مجموعة ثانية من العقبات ترتبط بالسوق
والاقتصاد الخاص وتؤدي الى اعاقه تصريف
السلع.

والذي يظلم الأمريكيين بالاساس هو
المجموعة الثانية فهم يعتقدون استعداد
اليابانيين للشراء ، وتكتب الصحيفة الألمانية
أن هذه الصعوبات أمام تصريف السلع تنبأت
عن خصائص يابانية ومنها عادات سلوكية
راسخة ، وعادات تجارية ، واللغة والكتابة
المختلفة ، والاختلافات في التفكير وفي
الثقافة وعوامل أخرى .. لهذه الأسباب يسمح
اليابانيون لأنفسهم بتفضيل منتجات وخدمات
يابانية أو أخرى غير أمريكية ، ومن البديهي
أن الشركات اليابانية تجهد العزف على هذا
البیان وانها لا تستقبل المنافسة الأمريكية
بذراعين مفتوحين ، فالامر يتعلق بعقبات في
وجه تصريف السلع كما يواجه المعارضون
الاجانب الي هذا الحد أو ذلك في كل مكان ..
ويكتب المحرر الاقتصادي لفرانكفورت
الجيمانية أن على متجعي السيارات الأمريكيان

بالتحديد أن يلوموا أنفسهم لانهم لم يجهدوا
أنفسهم بما يكفي لكسب السوق الياباني
ومشتري السيارات اليابانيين في أماكن
تواجدهم ولم ينشئ شبكة توزيع . بل أن
مصدري السيارات الأمريكية الى اليابان
ومشتري السيارات اليابانيين في أماكن
تواجدهم ينشئ شبكة توزيع .. بل أن مصدري
السيارات الأمريكية الى اليابان وهي بلا نظام
سروها يسار يكادون لا يمرضون سيارات
بعجلة قيادة في الجانب الأيمن وبينما أنهم
يفضلون أن يرسلوا حكومتهم أو حتى رئيسهم
كما حدث بشكل محرج عام ١٩٩٢ عندما
زار جورج بوش اليابان وفي ذيله لوبى صناعة
السيارات لكي يقتصدوا من اليابانيين ضمان
زيادة مشترياتهم من السيارات وقطع الغيار
من أمريكا بجمع معد.

وتناقش الصحيفة مدى انسجام سلوك
أمريكا مع مبادئ اقتصاديات السوق الحرة
قائلة: حتى الآن لا تحجم أمريكا عن مطالبة
الحكومة اليابانية بأن تضمن لها الالتزام
بكميات محددة من الواردات ، ويخصص
حصة محددة من السوق للسلع الأمريكية ،
ولا تقيم أمريكا اعتباراً لأن التجارة الداخلية
والخارجية في اقتصاديات السوق بالدول
الديمقراطية هي قضية خاصة بالاقتصاد الحر
وليست شأناً من شئون الدولة والحكومة ، أن
تصور أمريكا كبطل تسيطر دولته على
التجارة تصور بغير الاكتئاب حيث أن الخصم
الايديولوجي السابق وهو الشيوعية الروسية
والأوروبية الشرقية قد انطلق الآن من لفص
التجارة الحكومية نحو عالم اقتصاديات

تطور ميزان التجارة الخارجية للمكتل الاقتصادية الكبرى (عن درشبيجل)

السنة	الولايات المتحدة	اليابان	الاتحاد الأوروبي بدون ألمانيا	ألمانيا
١٩٨٩	-١١٥٣	٧٩٩	-٧٥٨	٧٧٧
١٩٩١	٧٤١	١٠٣١	-٥٧٩	٢٣٢
١٩٩٢	١٣٢٩	١٤١٦	٢٤٣+	٤٤٥
* ١٩٩٥	-١٥٠٠	١٣٥٠	٤٩٠+	٦٤٠

* تقديرات لعام ١٩٩٥

السوق الواحد بالرخاء . ان امريكا تجعل
المكس وهي تخزن بذلك ترتيبات منظمة
التجارة العالمية الجديدة والتي لن تحترمها
على ما يبدو الا اذا كانت تناسبها .

ويقول وعندما يستهلك الأمريكيون
اكثر مما ينتجون يتسرع ثقب الواردات .
وعندما يفرضون سلهم بالثرة الفاشية على
اليابان بدلا من ان يكسروا السوق لسلهم
وهم يقدمون انتاجاً وخدمات ممتعة لن تسد
الصادرات فجوة الميزان التجاري .

وقد نشرت مجلة فور شيبجل مقالاً يؤكد
الاستنتاجات السابقة وتبين المعلومات
الاحصائية المنشورة في الجدول الحارز في
العجز في الميزان التجاري والخدمات بالنسبة
للولايات المتحدة في الوقت الذي تتسرع فيه
اليابان والمانيا والاتحاد الاوروبي بغاضض ضم .
وتحمل لبراندت كندرتر الجسامة
الولايات المتحدة مسئولية عجز ميزان
الخدمات والمخزونات في امريكا متخلفة عن
الاحتياجات الاستثمارية ، والنفحة لا يسدها
سوى تدفق رأس المال الاجنبي ، والجزء الاكبر
منه يأتي من اليابان حيث الميل الادخاري
مرتفع ، وهكذا تعيش امريكا ترق طاقتها
وهي لا تريد تصديق هذه الاستنتاجات
وتسرع عن الخلاص في زيادة الصادرات إلى
اليابان بالتوة . ان السياسة التجارية التي
تستخدم الحما القلطة ليست صالحة لحل
المشكلة ، وكثبت الاسبوعية السياسية در
شيبجل في عددها الأخير ان الولايات المتحدة
تصعد نزاع التجارة مع اليابان بدون مراعاة
تأثير ذلك على الاقتصاد العالمي ، والمفاوض
الامريكي سيكي كاندرو ليس لديه حلفاء ،
ومن الممكن ان يكون هو ودينه في النهاية
من الخاسرين ، ولا يحتاج الامر لنستنتج ان
القمة لم تحل النزاع الامريكي الياباني وما كان
يوسعها ان تحل ومن المعروف ان اليابان تريد
ان تستخدم بشكوى لمنظمة التجارة العالمية
الجديدة . ولكن الولايات المتحدة ايضا تريد
القيام بنفس الخطوة .

خلاصة السياسة

وقد غطت القضايا السياسية في الإعلام
على القضايا الاقتصادية التي من أجلها
يخضع الرؤساء هناك السفر ، وتعرض الرئيس
بالتسعين في آن واحد الى بهمة بسبب سياسته
في الشيشان ، كما تعرض لخطب وود من
ناحية ثانية ليشترط لدى الرئيس المصري
ميلوسوفيتش للاعتراف باليومنة والهرسك
والضفط على زعيم المصرب اليوسنين
رأدهم . ولكن يشهد كار بنس الامور
بقياس لا علاقة له بحقوق شعوب اليومنة
والشيشان ، فعندما وصل الرئيس المشغل

يديون تصل الى ١٣٥ ألف مليون دولار الى
هاليفاكس كان حبه التوصل إلى جدول ديونه
والحصول على حقة مالية تمكنه من عبور
الشهور القليلة القادمة لتزيد فرصته
الانتخابية وإزالة العقبات التي تعوق انضمام
روسيا في الهيئات التجارية العالمية ، ويبدو
انه قد تلقى وعوداً ايجابية جعلته يعرب عن
رضاء عن القمة ، وقد جاء في الاتباء ان
روسيا ستحصل على ١.٥ إلى ٢ مليار دولار
سنوياً من صندوق النقد الدولي لتتجاوز
مصاعبها المالية .

ولم ينجح المستشار الالماني في اقناع
رئيس الوزراء البريطاني باتخاذ موقف ضد
قرار شركة شل اغراق منصة استخراج البترول
برينت سبار بل حاول ميخو كسب شعبية في
بريطانيا باتخاذ موقف متشدد من الالماني على
الاقل في هذه المسألة وقفل العودة للاستلوب
التاتشري احد عناصر التورات التي تشهدها
العلاقات البريطانية الالمانية ، ويزيد الموقف
حساسية تصريحات شيراك خلال حملته
الانتخابية من العلاقات الفرنسية البريطانية
التي وضعها في مرتبة أعلى من العلاقات مع
المانيا ، ولكن المستشار الالماني أعلن رضاء
عن المحادثات القمة لتحقيق تقدم فيما يخص
الامن النووي ومكافحة الارهاب وقد أعلن ان
قمة مصفرة ستتناول قضايا مكافحة الجريمة
والارهاب مستمداً .

حصوله المؤتمر

لم يتضمن جدول أعمال القمة بحث كيفية
افتراح العالم الامريكي جيمس تروين الحاصل
على جائزة نوبل ، والذي اثبت حسابيا ان
ضريبة ضحلة للغاية تفرض على مضاربات
البورصة ستوفر دخلاً يمكن تحقيق معظم
مطالب القمة الاجتماعية في كرينهاجن ،
والتي أعلنت عزوها على القضاء على الفقر
في العالم . ولكن هل القمة السبعة تأثير ملزم
على أوضاع الاقتصاد العالمي ؟ التجربة تبين
حتى الآن ان مجسرة السبعة تمارس نفوذها
من خلال المؤسسات المالية العالمية وقد تمكنت
بالقول من فرض تغييرات كثيرة وضيقة على
عدد كبير من بلدان العالم ، ولكن الثمن كان
فادحاً ، ويمكن الإشارة للأثار الاجتماعية
السلبية لبرامج التكيف التي فرضها صندوق
النقد الدولي كمرسفة مرسدة لا تراعى
خصائص الوضع في البلدان المختلفة ويصرح
عديد من الاقتصاديين ومنهم خبراء للصندوق
بأن المخصصة كما يريدونها الصندوق قد أتت
في بلدان عديدة بآثار عكسية .
ولكن لا البنك الدولي ولا الصندوق أو

الدول والبنوك الحملات الوائسة خلفها
تستطيع ان تتحكم بالكامل في تطور
الاقتصاد العالمي ، وليس بوسع نظام انذار
مبكر يضع محطاته في البلدان المامية ان
يقي العالم من أزمات اقتصادية متاجشة
ويكمن سبب هذا في تناقضات المصالح
الصميقة التي لم تستطع القمم أن تلتفيها
بسبب ما يمكن ان تحدثه الأسواق المالية العالمية
التي تشهد تدفقات هائلة في مختلف أرجاء
الكرة الأرضية لا سلطة مباشرة للحكومات
عليها ، في ألمانيا وحدها يتحدثون عن ٧٥
ألف مليون مارك متشرة في الأسواق المالية
تنشط في المضاربات ، ومجموعة السبعة
ليس لديها سلطة مجسدة في هيئة موحدة .

وقد فت في أسس قوى اقتصادية تسير
بخطى خفيفة لتصبح ذات تأثير في الاقتصاد
العالمي ، كما ان أهم مصدر الطاقة والحامات
التي لا تدور عجلة الاقتصاد العالمي بدونها
ليسوا يمثلين في السبعة ، وفي صندوق النقد
الدولي لم يعد للسبعة أغلبية الأصوات . ان
نظر الخلافات والتناقضات أمر متوقع بل انه
مبرمج فعلاً اذا استمرت محاولات الانفراد
بالقيادة وصرف الاوروبيين واليابانيين هو
الدفاع عن المصالح الخاصة أو مسهم أذى أو
كاد ، ولكنهم لا يتطوعون للدفاع عن المبادئ
اذا ظل الاذى يبعثها عنهم ولتصور من باب
الجدل ان وزير المواصلات الأمريكي قرر ان
يضع نظاماً لتقواعد المرور في العالم كله ..
هل سيقبل الاوروبيون ان يحدث هذا دون
مشاركتهم ومشاركتهم ؟

وما بالكتم بنظام عالمي جديد تضعه
حكومات تمثل أقل من خمس البشرية وتريد
تحدد كل ما يس حياة الانسان من اجرامات
الامن والتسلح وأسعار الحيز والمواصلات الي
مدنلات غير السكان المسروح بها انها الرصاية
الشاملة وربما كانت التسمية الصحيحة للنظام
الدولي الجديد هي نظام الرصاية الدولي
الجديدة .

معلق صحيفة فيلبيت ان سورنجاج
للمحافظة كتب في (١٨-٦) معلقاً على
تصريحات انتفاؤل التي أرادت قمة هاليفاكس
اطلاقها وقد استثمار التملين اسم أحد
مشرحات شكسبير ، وضجة كثيرة بلا
خائله .

قصة هاليفاكس انتهت وعادت المدينة
الكندية الهادئة الي حياتها العادية ، والرؤساء
عادوا إلى بلادهم وفي أعقابهم ٦٠٠٠
صحفي في هاليفاكس يتحدث ممثلو الأقلية
دون تفويض من الأغلبية ولهذا منظر
المشاكل باقية والقمة القادمة في ليمون .

اليومنة : الاختيار الأول لرئيس شيراك

الأشياء ، إذ صرح بخصوص اليومنة «بأننا منضرب ولن نلتصّب» ، وهو ما يورط فرنسا بشدة في هذا المسئع الذي تحاول أن تتفاداه دول عربية كثيرة ، فالرئيس المنتخب أراد إعادة تسمين مبدأين أساسيين لديه هما : إعادة الاعتبار للشرف العسكري ، وفي نفس الوقت تقدير مخاطر ذلك ، وذلك بالموازنة الدائمة بين تلك المخاطر وبين النتائج . ولعل هذا هو المبدأ الأساسي في سياسة شيراك تجاه اليومنة ، خاصة حينما ينهم شركاء فرنسا متى تصميها على عدم ترك الموقف على ما هو عليه . وقد صرح الرئيس شيراك في الأول من يونيو «بأن فرنسا لم تعد تتسامح في أن يستغل أو يهزج أو يقتل أي من جنودها» . بناء على مبادرة فرنسية اجتمع في باريس في الثالث من يونيو وزراء دفاع بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان حلف الأطلسي ، وقسروا إنشاء قوة دولية للتدخل السريع (FRR) ، مكرمة بالأساس من جنود فرنسيين وبريطانيين وبشاركة هولندية صغيرة . وسوف تعمل هذه القوة في إطار أسلحة دولها ، بالرغم من أنها ستخضع لقيادة الأمم المتحدة في اليومنة بشكل مباشر . وذلك بعد مساورات روسية في مجلس الأمن حتى لا تستخدم روسيا حق الاعتراض (الفيتو) ، وأيضاً إرضاء للأمم المتحدة وسكرتيرها العام

بالرغم من ذلك ستكون هذه القوة مسلحة تسليحاً جيداً لكن تستطيع التصدي بقوة وبشكل سريع عند الحاجة ، وتتكون القوة من أربعة آلاف إلى خمسة آلاف رجل تحت قيادة جنرال فرنسي وآخر بريطاني ، وقوة

محتوى هذا الناقط

رسالة باريس

جاءه شيراك



لم يكن موضوع اليومنة مدرجاً على أولويات الرئيس المنتخب جاك شيراك ، بل لم يحظ الموضوع خلال الحملة الانتخابية ذاتها باهتمام كبير ، فالمشاكل الداخلية الكبيرة كانت قد أحتلت المساحة ، ولم تترك لغيرها مكاناً . إلا أن تطور الأحداث التي طفت على السطح في اليومنة أملت على الرئيس الجديد أن يتخذ موقفاً تجاهها ، خاصة في ظل تصلب صرير واضح أودى بحياة عدد من الجنود الفرنسيين أنفسهم الذين يخدمون تحت علم الأمم المتحدة ، وبحياة عديد من المسلمين البوسنيين في مجازر غير مسبوقة ، وأخيراً احتجاج جنود الأمم المتحدة كرهائن وكذبون بشرية ، فالتحقيقات التلفزيونية التي أرسلت من هناك صدمت الرأي العام الفرنسي . بل رعبته في صالح أن تتحرك فرنسا في إطار شركائها الدوليين لوقف سيل الدماء . رايقات تلك المذابح المروعة للمسلمين والتي صلات عيون المشاهدين بالأسى والاستنكار . ولهذا كان القرار الأول هو توجيه حامله الطائرات لغزو إلى البحر الأدرياتيكي لتكون قريبة من مواقع الأحداث وهي حركة تبهين ظاهرة للصرب .

واستراتيجية الرئيس اندبغولي الجديد تتحدد في تصميحه على فرض السلام في اليومنة ، وقد أكد على تصميحه هذا في تحريك الخطوط والتزامه بتحقيق نتائج في هذا الاتجاه ، فالأسلوب الذي يتبعه الرئيس حتى الآن ، وفي شتى المسيرات ، هو الشد مع الجميع ، ولا يستثنى من ذلك أحد حتى الحكومة ، وهذا أسلوب بدأ يغير من طابع

إعادة الاعتبار للخيار

النووي

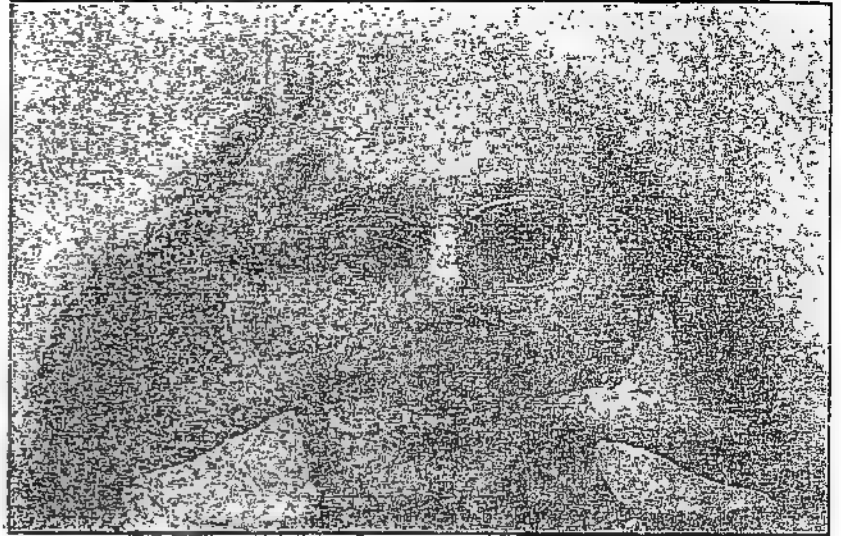
عقب سقوط حائط برلين ، ونتيجة للمتشيرات الدولية اتخذ الرئيس مهتران قراراً شجاعاً يوقف التجارب النووية الفرنسية في ١٩٩٢ ، وحتى هذا القرار بارتياح دولي كبير ، مما دفع الولايات المتحدة وروسيا انتهاز نفس السبيل وحتى الآن ، وفي الداخل حتى بدعم قوى اليسار (الحزب الشيوعي الفرنسي ، والحزب الاشتراكي ، وأنصار البيئة .. الخ) بالإضافة إلى بعض القوى والأفراد بشكل شخصي في أحزاب الوسط واليمين . ومن المعروف أن هذا القرار لم يكن يحظى برضا بعض القادة العسكريين ، إضافة إلى القوى البيئية التقليدية ، وصدر الكتاب الأبيض عن وزارة الدفاع في ١٩٩٤ ، والذي أشرف على صدوره فرانسوا هولوار وزير الدفاع السابق في حكومة إدوارد بلاكير قد أكد هذا الموقف الرافض لوقف التجارب النووية الفرنسية ، والجسيم يذكر ما قبل في مواجهة المتلفزة أثناء الحملة الانتخابية الفرنسية بين المرشح - في ذلك الوقت - جاك شيراك ومرشح اليسار ليونيل جوسبان ، فشيراك أكد على أنه ستقيد ما سبقوله الخبراء في الجيش الفرنسي بخصوص استئناف التجارب ، بينما كانت وجهة نظر جوسبان مخالفة تماماً باعتبار أن قراراً كهذا ليس تقنيا صرفاً ، ولكنه قرار سياسي بالدرجة الأولى لما لزم على صاحب القرار الفرنسي ألا يخضع لضغوط العسكريين ، وقد أكد جوسبان هذا الموقف مرة أخرى لحظة نشر تقرير الخبراء منذ أيام ، وحذر الرئيس شيراك من استئناف هذه التجارب ، إلا أن الرئيس شيراك والذي على ما يبدو كانت لديه نية مبيتة على استئناف التجارب النووية أعلن في مؤتمر صحفي عقد في قصر الإليزيه في ١٣ يونيو موافقته على التقرير الذي وضعه رئيس هيئة أركان الجيش في ١٩٩٤ تحت أسم الكتاب الأبيض ، وذلك بحجة حاجة فرنسا الحيوية لاستئناف التجارب النووية ، وذلك لضمان كفاءة أداء الترسانة النووية الفرنسية . وقد جاء قرار الرئيس شيراك محدداً بثمانين تجارب فقط ستجرى بدءاً من سبتمبر القادم وتنتهي في مايو ١٩٩٦ على أن تكون هذه التجربة

إن باريس تفي جيداً بصحوة الموقف الدخلى في يوغوسلافيا السابقة ، ولقد لعبت منذ فترة طويلة على فئ التحالف بين بلجراد وبالك أي بين الصربيين في يوغوسلافيا الجديدة بقيادة ميلوود كيش وصرب البوسنة بقيادة كاراديتش ، وإذا كان ميلوود كيش قد استطاع تحرير بعض الرهائن بممارسة نفوذه على صرب البوسنة ، وذلك للحصول على رفع الخطر الدولي المفروض على بلجراد إلا أنه يفقد شعبيته الداخلية شيئاً فشيئاً ، بينما يظل هدف الغرب في أن يعترف ميلوود كيش بحدود البوسنة ، ما زال بعيد المنال . وفي نفس الوقت فقد كاراديتش كل أرواقه ، ولم يتبق له سوى ورقة الرهائن التي تعتبر سلاحاً ذا حدين . ويرى المراقبون أن عملية واسعة وجذبة لتحرير الرهائن من قوات الأمم المتحدة ليست واردة الآن لأنها ستكون خسارة فادحة في الأرواح ، بينما الإنسحاب من البوسنة لا يمكن قبوله إلا بصحوة في مجال السياسة . بينما هو مستحيل عسكرياً ، ويرى الخبراء العسكريين في حلف الأطلسي أن عملية تحرير الرهائن تقتضي خمسين ألف جندي زيادة على الشواجد فعلياً إضافة إلى ستة أشهر لإعداد هذه العملية . ورغم صحوة الموقف على الأرض إلا أن الفرنسيين مع شركائهم هذه المرة يبدوا أكثر تصميماً على تحريك الموقف إذ تركوا لصرب البوسنة - قبل الاقتراح من جميع الرهائن أخيراً - مدة الشهر لتحرير الرهائن والجلوس على مائدة المفاوضات ، وهي المدة التي ستدخل فيها قوة التدخل السريع حيز العمل عليها تعدل من المعطيات السياسية - العسكرية للموقف الحالي بما يتيح لقوات الأمم المتحدة لعب الدور المنوط بها في مهنتها تلك في حفظ السلام حتى لا تتفاقم الممارك بشكل يجعل سحب القبعات الزرقاء أسراً لا مفر منه ، وأيضاً حتى لا تقف الممارك إلى البلقان وبالتالي تهدد الدول الأوروبية لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية في عقر دارها - حل سيتطويع الرئيس المنتخب شيراك بأسلوب تعامله الجديد مع الأزمة لتحقيق بعض النجاحات؟ أم أن هذا سيكون على حساب مزيد من التوتر لفرنسا في أزمة فقدت السيطرة على خيوطها ، وبالتالي من الممكن أن تتحول إلى فيثام جديدة؟ هنا سيعود إلى مدى التنسيق والتعاون بين الأطراف الغربية نفسها ومدى صرامتها تجاه الاستقراوات الصربية ، وفي نفس الوقت سرونيتها لتشجيع كل المبادرات السلمية التي تفضي إلى إنهاء الأزمة ، وممارستها الضغط على الأطراف للقبول بخطط السلام.

السلام تلك فادرة على التقيام بالحرب ، ومن المؤكد - كما يرى المراقبون - بأنها ستفرغ من الروح المعنوية لجنود الأمم المتحدة في البوسنة والذين يعانون بشكل كبير من غرض مهتهم ، وعدم استطاعتهم فرض السلام على المعشلي . وإذا كانت الأحداث على الأرض تفر بين الشد والجذب بين الصرب والغرب ، خاصة فيما يتعلق بإطلاق مجموعات من الرهائن ، إلا أن التوتر الشديد يسود بعض المناطق إلى الترجية التي أطلق فيها الصرب النار على قافلة صحفية فرنسية مكونة من ثلاث صحفيات وأدت إلى جرح البعض من الصحفيين ، فالصرب باحتجازهم للرهائن يعتبرهم تخوف دائم من عملية كوساندرز عسيرة لتحرير الرهائن ، أو ضربات جوية أخرى لقوات حلف الأطلسي إن كانوا يقولون بعكس ذلك .

ويرى أحد الضباط الفرنسيين في البوسنة أن قوة التدخل السريع ستسمح بتوصيل الرسالة الثانية إلى الصرب : لدينا الرسائل للضرب بقوة ، لأننا مستعدون لتحمل بعض الخسائر والخروج من هذه الحالة إذا اقتضت الضرورة ، وشعر الضباط الفرنسيون في البوسنة بعد احتجاز بعض أفرادهم بالمرارة ، وأنهم قد خدعوا في الثقة التي أولوها للصرب ، خاصة بعد الملائكة الشخصية التي أقامها الصرب مسهم على الأرض ، ويقول أحدهم أنه سيأمر جنوده بمدم مصافحة الصرب طالما بقي هناك جندي فرنسي في عسدها الرهائن.

إلا أن السؤال ما هي مهمة تلك القوة الجديدة على وجه التحديد ؟ يحدد شارل ميهن وزير الدفاع الفرنسي مهمة قوة التدخل السريع تلك في: تفادي أن بأسر الصرب رهائن جديدة ، إضافة إلى تأمين الحدود على بعض المحاور ، بعد تجميع الوحدات المنعزلة بالحصول على انسحاب حقيقي للأسلحة الثقيلة خارج المناطق الآمنة ، والحفاظ على تواجد القوات الدولية في الجيوب المحاصرة . وتأمين حرية الحركة لقوات الأمم المتحدة ، إضافة إلى مد المناطق الآمنة بالإمدادات ونشر الطرق إلى سراييفو ، وتحسين معدات وأجهزة القوات الدولية ، بالإضافة إلى الاحتفاظ بالبرعم الجوي لحلف الأطلسي وجعله ممكناً في نفس الوقت ، باختصار ستكون مهمة تلك القوة - كما ترى السلطات الفرنسية - العمل على ألا يتفاقم الأزمة ، وأن تكون تلك القوة عنصرًا من عناصر الضغط على الأطراف المعنية للدخول في اتفاقات جديدة



ليرنيل جوسبان

ردود فعل غاضبة في أنحاء العالم منها ما تميز بالاعتدال خاصة الدول الكبرى المشاركة في النادي النووي وشركاء فرنسا، والأكثر غضب الدول المطلة على مناطق الباسفيكي حيث ستجرى التجارب، فاعلت بون أن القرار الفرنسي قرار وطني، وأنها تبني نفسها بأن فرنسا قد تربت وقت التجارب في خريف ١٩٩٦، بينما يرى الرأي العام في ألمانيا وخاصة الخضر خطورة هذا الاستئناف، وأدانت بشدة دول الباسفيك هذا القرار قيساً «بدا الصين»، وأعلنت الولايات المتحدة من أسلها، بينما اشكت روسيا رسمياً هذا القرار الذي وصفه وزير الخارجية الروسي بأنه مخالف لروح الاتفاق الممتد بين يوروك بين الدول الموقعة على «عدم الانتشار النووي»، وطالبت كندا الحكومة الفرنسية بمراجعة قرارها هذا «باعتبار أن هذا القرار سيضع دولاً أخرى في السير نحو إجراء التجارب النووية»، واتفق على هذا الموقف السابق كل من شيلي وبيرو والكوادور، بينما وصفت كوريا الجنوبية هذا القرار بالمأسوف عليه. وأتهم وزير الخارجية الياباني باريس «بمخيانة ثقة البلدان غير النووية»، تتوالى الاعتراضات والإدانات الداخلية والخارجية لهذا القرار الذي لم يفاهم المراقبون فقد كان الجميع يتوقعه خاصة بعد إثارة الأمر أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية ولعل اليسار الفرنسي والنقابات يحملون على استئناف التجارب لكنفسها الشديدة، فإذا كانت الحكومة قد أعلنت بأن التجارب الشمانية ستكون بقوة أقل من ١٥٠ كيل طن، فإن تكلفة التجربة الواحدة تصل إلى أكثر من مائة مليون فرنك، دون حساب أسعار المواد الأولية المستخدمة، ودون حساب تكلفة النقل المكثفة جداً، وبالتالي تصعب تكاليف هذا القرار إلى أسرار طائلة يمكن استغلالها في مجالات أخرى كثيرة الفرنسيون في حاجة إليها، كإسكان الشعبي، والتعليم والصحة، أو في خلق فرص عمل جديدة تستوعب نسبة بطالة كبيرة بلغ تعداد العاطلين عن العمل أكثر من ٣ مليون فرد.

لعل هذا هو اختبار جديد يضاد إلى الاختبارات التي يدخلها الرئيس الجديد وعلى ضوء تأديته ستظهر نتيجة الاختبار سل أو إيجاباً، فالشعب الفرنسي ما زال ينتظر تغيراً حقيقياً في معيشته وجباته، وإن لم يشعروا قريباً بهذا التغير فستبدأ حركة إضرابات واعتصامات لا أول لها ولا آخر، يستطيع أحد السيطرة عليها أو قياس ديناميكيتها.

وكذلك أصوات اليمين الحاكم كاملة تترأى قرانصا ليرنيل وزير الدفاع السابق في حكومة بلادير ضرورة هذا القرار، بينما وجد جان فرانسوا يوستيه وزير الخارجية الأسبق دأمية هذا القرار والذي كان صعباً ألا يتخذ، ورأى فيليب لايفليه مرشح الرئاسة اليميني السابق أن قرار استئناف التجارب كان أساساً ويقف جان بيهير شهيداً له رئيس حركة المواطنين والمنشق عن الحزب الشيوعي ووزير الدفاع الأسبق مرققا مخالفاً اليسار بعدم ادانته لهذه التجارب، بينما تقف ثمرى اليسار بشدة ضد هذا القرار، فلقد أعلن هنري إيمانويل سكرتير عام الحزب الاشتراكي أدانته لهذه المبادرة التي لا قيمة لها ومكلفة، بينما وصف روبرت إي سكرتير عام الحزب الشيوعي الفرنسي قرار رئيس الجمهورية هذا بأنه غير مقبول ومصادم ووقفت ضد اقرار عدد من النقابات وعلى رأسها النقابات المسيحية: GGT وCFDT وFEN بالإضافة إلى الاتحاد المنظم لمجمع حركات البيئة، بالإضافة إلى حركات الوطنيين في كالدونيا الجديدة FLNKS وقد وصفوا هذا القرار «بالأشارة» وأرسل الكاتب برنار كلاكيل رسالة إلى جاك شيراك ليعلم فيها عن ادانته لهذا القرار قاتلاً: «دكان من انمكن أن تكون شرفاً لفرنسا، إلا أنك اخترت أن تكون عاراً لها»، ووصف رئيس الوزراء آلان جيبويه إدانة المعارضة لقرار استئناف التجارب النووية بأنها «صفائير»، واستبعد فكرة مناقشة هذا القرار بالجمعية الوطنية في مناقشة عامة.

وعلاوة على الادانة الداخلية كانت هناك

الأخيرة هي النهاية، وتعهد الرئيس المنتخب بالتوقيع على معاهدة وقف التجارب النووية والتي تفكر الدول الكبرى في ابرامها.

ويأتي هذا الموقف المنتظر في مسابو ١٩٩٦ نتيجة لتغيير الأوضاع السلمية وليس السياسية، إذ يستطيع الخبراء الفرنسيين في ذلك الوقت متابعة نفس التجارب، ولكن في الممثل هذه المرة ويستخدم منها أشعة الليزر والتي يمكنها أن تعطي نفس النتائج للتجارب النووية كما يمكن الخبراء من استنتاج نتائج الانفجار دون القيام به في الواقع، الحق أن هذه النية الجيدة في استئناف التجارب تعود في الأساس إلى الخلفية السياسية التي انتهجت من خلال السياسة الليبرالية التاريخية والتي استندت على نظرية الردع النووية الفرنسية التي استلهمت استثنائية الفرو الفرنسي رانسك موقف فرنسي محايد تجاه الأوتناج اندرية، ولا ننسى أن الخرافة ديجول هم أول من دشّن فكرة الردع تلك بفرض الدناج والرد على أي هجوم نووي تتمرد له فرنسا حتى يخرج عن سيطرة الأمم المتحدة التي فرضتها الولايات المتحدة على الدول الأوروبية للتصدي لأي هجوم محتمل من الاتحاد السوفيتي القديم.

رأينا الاختبار لهذا الخيار النووي من قبل الرئيس المنتخب جاك شيراك خلق ردود فعل غاضبة وأخرى مرضية، فالمرضية هي نفس الأوساط اليمينية المعروفة وعلى رأسها «الجمهورية» و«جبهة المستوطنين» إن لم نرجح جان ماري ليرنيل بترحيبه بتلك الخطوة ومساندته الكاملة للحكومة في هذا الاتجاه،

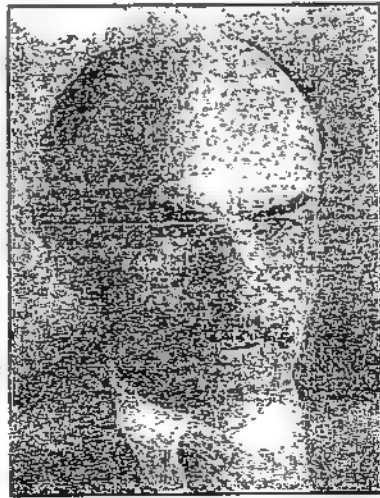
النموذج السوفيتي والاشتراكية (أ)

دروس من التجربة
السوفيتية

د. خليل حسن خليل

الكادحين من شعوبهم، عمالاً وفلاحين
ومثقفين، وغيرهم من الفئات الكادحة،
هؤلاء الرأسماليون، هم الذين
يمشكرون العمل السياسي،

لينين



لم تكن هذه المقالات مجرد محاولة ناقدة
تهرب من أخطاء التجربة السوفيتية ولكن المقصود
بها بيان الخطأ الذي قامت به الأوساط
الرأسمالية والرجعية، بين الاشتراكية وبين
تلك الأخطاء، وأنشأوا بأن سقوط النظام
السوفيتي، دليل على سقوط الاشتراكية
كنظام، وأن الرأسمالية، هي النظام الأبدى،
وهي نهاية الكون.

وكان هدفنا كذلك أن ننفي الاشتراكية من
أخطاء أو عيوب منسوبة إليها، وهي في
أوراق لا تنتهي إلى هنا، بل على
العكس، بعضها يتناقض معها.

١- أهم هذه الأخطاء والتناقضات التي
ندسها لنا التجربة السوفيتية، هي غياب
الديمقراطية في هذا السورقراطية
الحزب.

والواقع أن الاشتراكية هي النظام الذي
تتولى فيه الجماهير حكم نفسها عن طريق
مؤسساتها السياسية وهي كذلك النظام، الذي
تسيطر فيه الجماهير على وسائل الإنتاج،
بعيد تنوع المنتجات عليهم، حسب العمل
الذي يبذله كل منهم في عملية الإنتاج، يوجه
الناقص للتنمية، وأشباع الحاجات الأساسية
الجديدة للسكان.

هذا النمط من الديمقراطية، يمثل جوهر
الديمقراطية الحقيقية، فالجماهير في البرلمان
الرأسمالية، غير ممثلين تمثيلاً صحيحاً،
فإن الرأسماليين يمشكرون النقاص في تلك
البرلمانات، ومصالحهم تتعارض مع مصالح

ويستطيعون الاتفاق على الممارك
الانتخابية، وعلى وسائل الدعاية،
التي تعتبر فرق طاقة الجماهير.

أن الاشتراكية لا تتفوق، فحسب على
الرأسمالية، في أن الأكثرية الحقيقية، هي
المثلة في المؤسسات السياسية ولكنها
اشكوت ديمقراطية، أكثر أهمية، وهي
ديمقراطية الإنتاج والتوزيع والتبادل
، فما دامت وسائل الإنتاج مسيطر عليها
برأسية الجماهير، وما دامت ثمرات الإنتاج،
تعود على الجماهير، أحوز حاجات أساسية،
وتنمية، فإن إدارة الإنتاج والتوزيع والتبادل
يجب أن تراتبها الجماهير، بتنظيماتها
المختلفة لكي تتأكد من أن هذه العمليات
مرجوة لتحقيق أهداف المجتمع.

هذا النوع من الديمقراطية لا وجود له في
النظام الرأسمالي، لأن قلة من كبار
الرأسماليين، تملك وسائل الإنتاج ملكية
خاصة، فليس للجماهير قول في توجيهها.

بهذا تكون الاشتراكية هي صنو
الديمقراطية، بتدمجان معاً، ولا
يلتزمان، وعندما فصل الحزب في الاتحاد
السوفيتي بينهما، وعندما أحاط نفسه بسياس
بيروقراطي، وعزل الجماهير عن وسائل
الإنتاج، أصبحت مغتربة عن نظام الحكم، ولم
يعد لها قول، لا في سياسة المجتمع، ولا في
وسائل إنتاجه، ولا في منتجاته، لهذا رأيت
الجماهير السوفيتية، أو جانباً كبيراً منها،
تتفرج على النظام بتفكك أمام أعينها، ولا
تدافع عنه.

هذا الدرس ليس متفصلاً على
الاشتراكيين ورفاقهم الذين يتنافسون عن
الإنسان وحقوقه، وتحرره، بل هو درس حتى
للأنظمة غير الاشتراكية، فالديمقراطية هي
الضمان لاستقرار أي مجتمع، وهذا الدرس
ينفع بصفة خاصة المساة في عالمنا الثالث،
فكثير من حكوماته، لا تحظى برضا شعوبها،
ومآل تلك الحكومات معروف. الجماهير هي
صاحبة اليد العليا في الحكم، وهي مستعدة
لهذا الحكم، طال الزمان أم قصر.

هذا الخطأ الأكبر، وهو غياب الديمقراطية
يشطريها السياسي والإنتاجي، وتدثر الحزب
في تربية البيروقراطيا وأغتراب الجماهير، هو
الأصل في كل الأخطاء أو النقص التي شابت
النظام السوفيتي، وعانت تطوره.

٢- وقد أشرنا إلى أن الحزب
السوفيتي- والاحزاب الشيوعية في شرق
أوروبا، قد سارت على نهج- لم يستطع
أن يتفقد الجماهير السوفيتية، في

أجبالها الضخامة، ثقافة اشتراكية صحيحة . وكيف يشقها، وقد انحزل في إطاره البيروقراطي بعيداً عن الجماهير.

والثقت في الاطار البيروقراطي، جعل الجماهير السوفيتية تشكك في فكرة الربط بين الاشتراكية والديمقراطية، أي تشكك في جبرها الإشتراكية، انشاكل بان النظام الاشتراكي هو نظامها، وأن مؤسساته السياسية والانتاجية هي مؤسساتها وترتب على ذلك، ان لقدت الشقة بين الحزب والجماهير، فلم تعد الجماهير تثق بالثقافة التي يقول بها الحزب، وبهذا لقد حل محل الرأسمالية نظام، تؤدى البيروقراطية فيه الدور نفسه الذي يقوم به الرأسماليون في النظام الرأسمالي في عزل الجماهير عن الحكم، وعن وسائل الانتاج.

٣- ولا مراء أن الملكية الخاصة، لوسائل الانتاج التي تطوع النظام الرأسمالي، وهي مصدر كل الميزات التي تصيب المجتمع الانساني؛ فهي مصدر البطالة والظلم الاجتماعى، واستغلال العمال، بنزق قانض قيمة عملهم، وتحريكها إلى أرباح، وهي سبب رفع الأسعار واستغلال المستهلكين، وتنتج في ظلها المنتجات أو الخدمات غير النافعة للجماهير، أو غير المفيدة للتنمية واشباع الحاجات الأساسية للناس. وهي مصدر الخندق بين البشر القليل المالك، وغلبة البشرية المحرومة من الملك، وهي أيضا مصدر للشروع والكراهية والعنف والتقتل بين الاقارب والاخوة، حول ميراث تلك الملكية .. وهي مصدر الشرور والجرائم، الناجمة عن البطالة، وانخفاض الأجر، فالسارق والقاتل، والمشتغلين بالدعارة والمشتغلات، والمتعاملين في المخدرات إلى غير ذلك، كلها سمات لنظام الرأسمالي والملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وأسوأ المخدرات والدعارة وغيرها من الجرائم، تفصل بواسطة البنوك الرأسمالية، ويضم أصحابها للطبقة الرأسمالية.

لقد عمدنا بعض المشالب التي تعلق بالملكية الخاصة لنقول، إن ملكية الشعب أو الجماهير، الجماعة لوسائل الانتاج، هي المهمة الأولى في عملية البناء الاشتراكي، ولا ريب أن الحزب الشيوعي السوفيتي، كان مخلصاً لهذا المبدأ، وهو تحريك الملكية الخاصة إلى ملكية اشتراكية، ولكن الاحتراض هنا هو على الطريقة السوفيتية، وهو تحريك الملكية الخاصة إلى ملكية اشتراكية بين يرم ولاية، فقد عدة الملكية الخاصة عميقة في تاريخ

الانسان، وفي قيمه، وتعطى المجتمعات البشرية ملائحتها . وليس من الممكن تغييرها قسراً، وفي لحظة واحدة ومن الرشادة ان يكون تحول الملكية تدريجياً . ففي الزراعة يبدأ بالملكيات الكبيرة، وتوزع على الفلاحين، ثم بالملكيات المتوسطة وأن يتم التحول للملكية الاشتراكية، جنباً إلى جنب مع عملية التثقيف الاشتراكي، كي يتقبل الناس من مرحلة إلى مرحلة برضا واقتناع يرسخ من القيم الجديدة .. وإذا كانت الملكية الاشتراكية هي الأصل، وهي الهدف، فلا بأس من الالتقاء على الملكية الخاصة الصغيرة والمتوسطة في المراحل الأولى للتطبيق الاشتراكي، وبصفة خاصة، إذا كانت الملكية هنا تقدم حافزاً يخدم الاقتصاد الاشتراكي، وترفع من انتاجيته ومعدل تنميته، وتعمل في إطاره.

وقد أخذت الصين بهذا النهج، حتى قبل الأزمة السوفيتية، طبقاً للفلسفة ماوتسي تونغ؛ دودع سائنة زهرة تفتتح، كالقطاع الخاص الصيني والأجنبي، يعملان طبقاً للمواقع المحددة لهما في الخطة الاشتراكية العامة . وبذلك يسهم القطاع الخاص في زيادة معدل التنمية وفي الاسراع ببناء الاقتصاد الاشتراكي.

هذه المرونة التي يعامل بها القطاع الخاص ليست خروجاً على الاشتراكية، بل هي مدعمة لها . وبهذا تكون الاجراءات التسرية التي اتبعت في الاتحاد السوفيتي في عمليات جميع الزراعة كانت وسائل غير اشتراكية انصبت على الفلاحين العاملين في الأرض المثقلين للملكية الاشتراكية، هذه الاجراءات هي اجراءات سوفيتية، وليست جزءاً من الاشتراكية التي تمنح الأرض في يد أصحابها المحبطين، وهم الفلاحون، أو العمال الزراعيون. فكيف تستخدم طرق مهينة لتحقيق هذا الهدف الكبير؟

٤- اتنا حينما تشير هذه الملاحظات، حول التجزئة السوفيتية، لا تقصد تضخيم الأخطاء التي ارتكبت اليها الحزب السوفيتي ننحن لا نعرف تماماً، إلى أي مدى اضطرت الظروف التاريخية، داخل الاتحاد السوفيتي وخارج قيادات الحزب إلى اتباع هذا الخط أو ذلك في عملية البناء الاشتراكي. فربما يكون الخط المتشدد في التطبيق أمثلته ظروف داخلية، أو قوى خارجية يترتب بالنظام، المهم في محلنا أن هذه الأخطاء، ليست جزءاً من الاشتراكية، ولهذا خصصنا مقالة لدور الرأسمالية والرجعية والحيانة في

تخريب النظام.

لقد حاولت الرأسمالية والرجعية، منذ نجاح ثورة أكتوبر، بل قبلها، أن تجهز على قوى الثورة .. ولم يقتصر الأمر على القوى الداخلية، بل امتد ذلك إلى الرأسمالية العالمية، فقد أرسلت دول أوروبا الغربية وأمريكا (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة، اليابان) جيوشاً، بلغت مئات الآلاف من الجنود، للقضاء على الثورة الروسية، وهزم الشرار جميع تلك القوى هزيمة نكراء، في حرب طويلة شاقة دامت أكثر من ثلاث سنوات واستمر الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية مستمراً، منذ قيام الثورة، وحتى سقوط الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك نشاط أجهزة الاتصال والدعاية، التي صورت الرأسمالية بأنها الجبهة التي يرتفع فيها مستوى معيشة الناس .. وصدقت الجماهير المفترسة هذا الكلام .. ولم تكن تدرى، إلا بعد أن تفكك النظام، بأن الرأسمالية، قد قجرت في بلادهم البطالة والجريمة والهرمان الانساني.

ولكن الرأسمالية والرجعية، لم تستطعا القضاء على الاتحاد السوفيتي طوال سبعين عاماً، ولا حتى على بلد صغير ككوبا، حيث سيرت الولايات المتحدة، جيوشاً للغزو، وعصابات للسانا والمخابرات الأمريكية لاغتتيال كاسترو، وباعوا بنشل ذريع وقلنا أن الخيانة هي التي مكنت القوى المضادة للثورة من تخريب النظام، وتجلى ذلك في المرسول الأول الذي استخدمه جورباتشوف في اليهودي سكرينكا وهو الكتاب الذي حقق أكبر مبيعات في الغرب الرأسمالي! وقد ترك جورباتشوف الأسور تتردى شينا فشيناً، ولم يفعل شيئاً لعلاج المشكلة الاقتصادية، أما يلقين فخيانته واضحة، يرددها الروس صباح مساء، قبل أن يهدم البرلمان بالتنازل وبعد أن هدم.

الدرس هنا يدهي، هو أن الصراع بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي، هو صراع وجود أو عدم . وسوف يظل هذا الصراع مستعراً، طالما بقيت الملكية والسلطة في يد القلة الرأسمالية، وفي الفترة والبطالة يغشيان الجماهير العاملة. والمعروف أن أنصار «مستالين» يدافعون عن سياسته المتشددة في إقامة النظام، وفي المحافظة عليه، بل اتنا نرى المتظاهرين الروس، هذه الأيام، يهد أن صاوت البطالة والفوضى، وسيطرت المافيا والدعارة والمخدرات على المجتمع السوفيتي، ابان وعلمية الخصخصة

يريدون دستاير جديد . ونحن لا نتفق وهذا الرأي، الا اذا أحجم عليه الشعب السوفيتي، فهذا شأنه . ولكننا نعارض الاجراءات التمسقية التي اتخذت على يد ستالين وصحبه ، ضد الجماهير التي قام النظام الاشتراكي من أجلها

والدرس التاريخي يقول هنا ، انه لم تجمع اية قوة اجنبية في تدمير نظام معين ، الا عن طريق الاتصال بالحرية في الداخل ، وبكل أسف كانت احيانا أو قصورنا ، وراء العصف أو القهر ، الذي صدر عن ستالين وخلفه . بل كانت وراء الرداء البيروقراطي الذي نيسه الحزب ، وعزله عن الشعب ، الذي تسبب اغترابه في اضعاف النظام . هذه البيروقراطية التي اسبغت الحزب ، ربما تكون سببا في ظهور أسسائل بلتسين ومن على شاكلته . ومن الممكن أن يتسبب ابتعاد الجماهير عن اختياره قياداتها ، في تسلي بعض الخصونة الكبار ، أو الذين يمكن أن يصحروا كبارا إلى صفوفه .

٥- وهناك موضوع ، قد يؤخذ على بعض الاشتراكيين ، بصفة عامة ، وعلى الاشتراكيين السوفيت بصفة خاصة وهو موضوع العلاقة بين الاشتراكية والأديان ، ويبدو أن عداء رجال الدين للنظام السوفيتي ، قد دفع السوفيت للتشدد فخرجت الأديان من غير مبرر منطقي . وقد استخدمت القوى المعادية للشعوب وللإشتراكية هذا الموقف السوفيتي لإعاقة انتشار الاشتراكية .

والواقع أن العداء بدأ من رجال الأديان اكبار ، ومن الساسة الذين يتدثرون بالأديان لاستغلال الشعوب وأغلب هؤلاء من كبار الأغنياء ، ناهيكما الشيوعية أو الاشتراكية ، بأنها مضادة للأديان ، وأن الاشتراكيين الماركسيين منهم بصفة خاصة ، ملحدون

وقد قلنا أن تعبیر «أنبياء الشعوب» الذي وصف به ماركس «التعالم المفسد» بين رجال الكنيسة والقوى الرأسمالية والانتقافية ، المعادية للإنسان ، كان مرجعها لرجال الأديان ، وليس للأديان ذاتها .

وقد عارضت كذلك لفكرة «المادية التاريخية» ، وانتهت إلى أنها جزء من تحليل المجتمع علميا ، تدعاه المشاهدة وهو يرجع التفسيرات الاجتماعية ، والملاحم المحسوسة للمجتمع الإنساني إلى غلط الانتاج ، وأن البنية العلوية السياسية والاجتماعية وغيرها تعتبر انعكاسا لقاعدتها الاقتصادية ، وليس محسوس . ونس واخلز يعطيان ثقلا خاصا للمعنصر الاقتصادي ، ويشمل غلط الانتاج عندهما ، العمود الفقري للمجتمع ، ويشمل

مجموعتين : قوى الانتاج والعلاقات الاجتماعية للانتاج ، ويقصد بها العلاقات الاجتماعية بين الرجال التي تنشأ من علاقاتهم المتنوعة بالقرى المنتجة . ويعتبر النزاع بين الرجال الذي ينبثق من علاقات الانتاج المتضادة ، القوة الأساسية الدافعة للتاريخ .

بهذا الاختصار للفكرة ولدلولها ، نقول أنها فكرة اقتصادية ، لا علاقة لها بالأديان ، وليس فيها ما يدعو للحاد والايان . فهي نظرية بعيدة كل البعد عن هذا المجال ، وقصد بها تحديد ملامح الاقتصاد الرأسمالي ، والسبب الذي سيؤدي إلى انهياره وهو «الصراع الطبقي» .

وفكرة «الصراع الطبقي» التي تسود الانتاج الرأسمالي ، هي ظاهرة قديمة جديدة . سادت في عصر الاقطاع ، ثم في الرأسمالية منذ نشوئها حتى الآن . وقد انشغل علماء الاقتصاد والاجتماع بهذه الفكرة الحيوية ، ولم يكن ذلك اعتداء منهم على دين أو عقيدة ، ولكنهم يبحثون علما حياتيا ، يريدون أن يصلوا فيه إلى الحقيقة ، فيما يتعلق بقوى الانتاج او العلاقات الاجتماعية بين الناس في مجال الانتاج والتوزيع والتبادل .

والحق أن الاشتراكية هي اقرب الانظمة الاقتصادية الاجتماعية التي تقوم على أساس علمي إلى الأديان ومبادئها . فقد ابدنا نصوصا ومبادئ من الاسلام والمسيحية ، تتفق مع الاشتراكية ، وتعارض مع الرأسمالية . ونحن أن نظاما يدعو لتحرير الجماهير ، من الفقر والقهر والتخلف ، التي تصبها عليها الرأسمالية ، ليس من المنطقي ، ولا من المعقول أن يكون مضادا للأديان . فالجماهير متدينة بطبيعتها والجماهير هي عصب النظام الاشتراكي وعدنه فلا يمكن للاشتراكية أن تقتل من فيها .

٦- وفي علاقة الاشتراكية بالسوق ، اشتر إلى أنه اذا كانت مهمة السوق هي دراسة الطلب وتحليله وتقديره ، حتى يستطيع المخطط للانتاج ، أن ينتج الموضع اللازم من السلع لاشباع الطلب ، لذا يكون السوق ضرورة في الاقتصاد الاشتراكي ، ولا يقتصر وجوده على الاقتصاد الرأسمالي .

ولقد سقنا تجربة في عهد خروشوف ، نادى بتطوير التخطيط ، وادخال مزيد من الاعتبارات السوفيتية في الانتاج والتبادل ، واعطاء المشروعات سلطات أوسع في التخطيط ، كي تساهم في أن يكون المشروعات استقلال نسبي عن المخططين في المركز . فبعد تعمد الحياة الاقتصادية ، بتقديم الصناعات ، وكثرة السلع التي بلغت مئات الآلاف ، كان ضروريا تطوير التخطيط ، ليقابل هذا التطور الجديد ، فالمركز لا يمكن أن يخطط بدقة ، كمية ونوع هذه السلع الكثيرة من القمة . وبهذا يترك للمشروعات القيام بهذا

العمل ، الذي يعطى لها حافزا ماديا ، فذا ما ربح يعود عليها جزء من الأرباح ..

وقد حدث أن طبق هذا النظام في بلد اشتراكي هو تشيكوسلوفاكيا ، وأخذ في تطبيقه في قطاعات متعددة في الاتحاد السوفيتي وغيره من بلاد شرق أوروبا . لكن هنا التطور توقف فجأة ، تقوى الجيمسور والبيروقراطية اعترضت عليه ، وأوقفته ، وصاغت فرصة كبيرة للإصلاح في الاقتصاد السوفيتي .

ويبدو لنا أننا أمام البيروقراطية مرة أخرى . نظام التخطيط الجديد ، كان المقصود به التقليل من بيروقراطية لجنة التخطيط المركزية ، وكانت تشل جزءا هاما من بيروقراطية الحزب والدولة . وانحصرت البيروقراطية بكل أسف ، ومنعت عملا كان يهدف إلى تطوير التخطيط باعطاء سلطات أوسع للمشروعات لكي تزيد من كفاءتها الانتاجية .

هذه خلاصة للمقالات السابقة ، وجدت انه قد يكون من المفيد أن اصوغها في شكل دروس من التجربة السوفيتية . وبهذا يكون الاتحاد السوفيتي قد أقام أول اقتصاد اشتراكي في تاريخ الإنسان ، مبني على أسس علمية ، وقدم إنجازاته للبشرية كلها . وكذلك يكون الدولة التي قدمت للبشرية الأخطاء والاخفاقات التي عانت ذلك البلد عن المضى في قيادة العالم نحو الاشتراكية ، وعلى البشرية أن تتخذ من هذه النجاحات والاخفاقات ، ما يعاينها على الشرة الاشتراكية من جديد .

ومهمة الاشتراكيين الآن ، على الرغم من النكسة الكبرى ، بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي ، والضربات المروعة ، التي تلقتها الحركات الاشتراكية في العالم ، إلا أنهم في وضع ميات بدرجة أكبر من الاشتراكيين القدامى ، فهم لا يبدأون من فراغ ، فهذه دروس التجربة السوفيتية ، وهناك الاشتراكية ، ترفع أعلامها الخفاقة في شرق آسيا : في الصين (ربيع البشرية) ، وفي فيتنام ، وفي كوريا وفي أمريكا اللاتينية في كوبا . وهناك الأحزاب الاشتراكية ، التي تنصير الانتخابات في أوروبا ، والمثقفون في كل قارات العالم .. كل ذلك وغيره يهيئ للاشتراكيين مناخا مشجعا على العمل ، وعلى قريق القتال الذي غشى العالم في السنوات الماضية .

وهذا ما يغرينا على تخصيص مقالة أخيرة في هذه السلسلة ، ولكن عن «الاشتراكية بعد التجربة السوفيتية» .

انعقد في القاهرة عام ١٩٩٣ بترجمة المذكرة المقدمة إليه من ناعوم تشومسكي .
والحق أنه لو كانت الأمور بيدي لكلفت كل إنسان من سكان عالم الجنوب بقراءة متأنية دقيقة لهذه المذكرة الرائعة، وسأحاول في حدود إمكان المكان أن أورد قسلاً من كثير مما قاله.

ماذا يقول تشومسكي في مذكرته؟
يقول تشومسكي عن النظام العالمي الجديد:

(إن حكام هذا النظام يتمسكون بفكرة عبر عنها وتسوق تشوشل بقولة «إن حكم العالم ينبغي أن يترك في أيدي الدول الغنية وإلى رجال أثرياء شهيانين، وليس إلى الدول المعتمدة التي تبحث عن اللقمة وتهدد الهدوء».)

(ولقد نقلت وزارة الحرب الأمريكية، حتى قبل مقولة تشوشل هذه، رسالة على لسان هنري ستيمسون - Henry Stimson في يوليو ١٩٤٥ تنبه فيها إلى ارتفاع سد عالمي يمكنه رغبة الرجل العادي في الارتفاع إلى آفاق أعلى وأوسع . وكان هذا المجال هو مركز إحساس الغرب بتهديد السوفيت للنظام بعد الحرب.)
وماذا يقول تشومسكي عن الحرب الباردة:

(إن دراسة لوزارة الحرب الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة لا تتحدد أن «تفاز» روسيا فكرة تأييد المد المتزايد لأمال الرجل العادي ولهذا فإنها تفرض على الولايات المتحدة أن تحيط الاتحاد السوفيتي بقوات حربية موجهة إلى داخل أرضه أن وآمال الرجل العادي تشكل خطورة شديدة على الولايات المتحدة.)

(ولكن التهديد لم يتوقف ، لقد اشتكى الرئيس أيزنهاور بعد عقد من الزمان بأن الشيوعيين ولهم جاذبية مباشرة للجماهير، كما اشتكى وزير خارجيته ، جون فوستر دالاس من ديمقراطيتهم على السيطرة على الحركات الشعبية بما لا نستطيعه نحن.)

ويقول تشومسكي عن رأي الرأسمالية الأمريكية في جرائم الحكام:

(لم يكن الاهتمام الأساسي موجهاً إلى جرائم متآلبين القناعة بل كان موجهاً أساساً إلى النجاح في مجال التنمية وإلى جاذبية والفلسفة البروليتارية للرجل العادي في الشعوب المستعمدة في كل مكان. لم تكن المشكلة إذن في الجرائم إنما كانت في الخروج عن الطاعة . ويظهر هذا بوضوح مرة أخرى في حالة صدام حسين الذي كان صديقاً محباً

امبراطورية الشر مذكرة ناعوم تشومسكي للمؤتمر الدولي للفكر والإبداع

د. سمير حنا صادق

يستبدل عدداً معيناً من جارات الكاكاء بسيارة جيب، قلما يذل مجهوداً جباراً لكي تتمكن غانا من رفع انتاجها من الكاكاء ٥٠٪ . ارفع لمن الجيب ليصبح ضحك ما كان عليه .. وازدادت غانا فقراً.

وأهمية هذه القناعة في نظري أنها تقدم الطريق الذي لا سبيل سواه للتخلص من هذا الوضع لخدمة أولادنا وأحفادنا وشحورنا في مواجهة هذا الوحش الجشع، وسرف أعود إليه فيما بعد.

وقد بادر هذا الرأي وزاده صلابة أنني قد كنت من المؤتمر الدولي للفكر والإبداع والذي

جمال عبد الناصر



بلغنا من السن ما يتعمد ويتعمد التصرفات المعروفة : ميزنا بالكهولة (٤٠ سنة) وخرجنا من دائرة الشبوخة (٥٠-٦٠ سنة) ولم يبق لنا وقد قصدت بنا الهمة عن الاهتمام بالأمر المهمة إلا أن نتأمل فيما كان وليها هو كائن.

والحق الحق أقول لكم أنني قد صرت على قناعة صلبة بأن ما عشت من صيرى قد عاصرت فيه مرحلة متقدمة جداً وقاسية جداً من الاستعمار الذي تقوده طبقة رأسمالية شرسة في بعض البلاد المتقدمة التي يطلق عليها الاقتصاديون لقب «دول المركز» وأن قائدة هذه المجرعة خلال الخمسين سنة الماضية كان الرأسمالية الأمريكية وأن كل ما نراه من اجتماعات وسياسات وحروب واقتصاديات يدور حول هذه العملية القاسية الجشعة التي تمكنت به الطبقة الرأسمالية في هذه البلاد من حل مشاكلها الداخلية مع مواطنيها . نعم ، كل ما رأيناه ونراه ثائري: الحرب الباردة، الحروب الساخنة، الجثات، البها، البنك الدولي، الشيخ صبر عبد الرحمن، جمال عبد الناصر، سرگاترو، المجاهات ، السادات ، ميرتو... كل هذه أسير ثانوية تدور كلها ولا تفهم إلا في ذلك الصراع الأساسي وهو إدارة أمور العالم بما يسمح لهذه الطبقة بالاستمرار فيما تتمتع به من ثراء فاحش حتى لو اقتضى ذلك قتل آخر عربي أو أفريقي أو أمريكي جنوبي .. إلخ.

ولقد لبنت بذرة الفكرة لدى عبد قراشي لكتاب نكروما الرائع عن الاستعمار الحديث Neo-colonialism وفيه يصف نكروما أحوال بلاده (غانا) فيقول أنه كان

وشريك تجاريا للولايات المتحدة خلال فترة ارتكب فيها انظر الجرائم ، وفي عام ١٩٨٩ تدخل البيت الأبيض مباشرة لضمان حصول صدام حسين على مليار دولار وكان السبب هو أن صدام «هام جنبا» لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، وأنه ذو نفوذ في عملية السلام ، وكان له مركز هام في ضمان استقرار المنطقة . وكما كان الحال مع ستالين ، لم تكن لجرائم صدام حسين أي اعتبار حتى ارتكب جريمة الخروج من (الطاعة) .

ويحدث تشومسكي عن الدول التي تحاول السير في طريق مستقل يقول: (أرى أن كان اللون السياسي فالسير في طريق مستقل سرفوض وأي نجاح يمكن أن يصبح مثالا سرفوض أكثر وأكثر (مثل عبد الناصر ص. ح. ص) . ويعتبر من يفعل ذلك مثل التسفاح العظيمة التي تفسد باقى المحصول فتمتدأ تلبت إدارة المغايرت المركزية النظام الديمقراطي الرأسمالي في جواتمالا عام ١٩٤٥ . جاء في تقرير لوزارة الخارجية أن جواتمالا قد أصبحت مثل تهديدا متزايدا للاستقرار في هندوراس والسلفادور . فقد أصبح اصلاحها الزراعي يمثل سلاحا دعائيا خطيرا وأصبح برنامجها الاجتماعي وفي مساعدة العمال والفلاحين في صراعهم ضد الشركات الأجنبية «مثل جاذبية خاصة لجيرانهم من شعوب أمريكا الوسطى» . هذه هي المميزات الهامة للنظام العالمي قديما وحديثا مسجلا بالوثائق في وزارة الخارجية الأمريكية .

ويقول تشومسكي عن الشرق الأوسط: (تقول وثائق البنتاجون في توجيه عام ١٩٩٢ «أن الشرق الأوسط يمثل افعاصا وثمنا لنا في هذه المنطقة» هدفنا أساسا هو أن نكون القوة الرئيسية

المهيمنة ، وأن تحتفظ بحقوقنا وحقوق الغرب في بقول المنطقة) .

وسرد تشومسكي ، بتفصيل دقيق وصفحات عديدة لا مكان لها هنا ، علاقة الولايات المتحدة بكوبا منذ أيام جيفرسون حتى الآن يوضح مدى اجرام هذه السياسة . ثم يورد إلى العلاقات مع الاتحاد السوفيتي يقول:

لقد كانت مقبرة الاتحاد السوفيتي على إعطاء المعونة للبلاد المستهدفة خطيرة التأثير . فقد تبنت من مقبرة الولايات المتحدة على الحركة بسهولة . ولقد بلغ الاتحاد السوفيتي أوج قوته عام ١٩٥٠ ، ولكنه كان دائما متخلقا كثيرا عن الغرب . لقد أظهرت أزمة الصواريخ في كوبا ضعف تسليمه ، ما دفع القادة السوفيت إلى انقراض الكثير على التسليم حتى عام ١٩٧٠ وقد توقف الاقتصاد عن النمو وأصبح الحكم الأتوقراطي غير قادر على التحكم في المعارضة الداخلية . كما أنشبر الاتحاد السوفيتي بشدة من تحطيم دول الجنوب وكذلك بالتهديد بحرب الكواكب ص. ح. ص . وهكذا انتصرت ودول المركز القوة الفنية في الحرب الباردة واستعرد اغلب بلاد روسيا السوفيتية سابقا إلى دورها القديم كدول من بلاد العالم الفقير -عالم الجنوب) .

أما عن الملامح الدقيقة للنظام العالمي الجديد ، يقول تشومسكي:

(يأتى الآن استعمال القوة في الهيمنة على عالم الجنوب اقيرا في الأهمية ، فالأسلحة الاقتصادية أكثر كفاءة ويمكن اكتشاف بعض هذه الأدوات في اتفاقية الجات Gatt مثل ضمانات حقوق الملكية الفكرية (مثل برامج الكمبيوتر) وبيع القيد على تصدير الخدمات والاستثمار ما سيقبل من قبة برامج التنمية في عالم الجنوب . ولسوف يؤدي كل هذا إلى تحريك دور حكومات عالم الجنوب إلى وظيفة رجل شرطة ، وظيفته التحكم في انطبقات

العامة والشعوب الماطلة) . (وهناك كما نعرف وسائل معينة لتكاثر الثروة والقوة . ولذا فعلينا الانفاجا باستمرار تخلف عالم الجنوب عن عالم الشمال . إن احصائيات الأمم المتحدة ترضع أن نسبة متوسط دخل الفرد في الفترة في أفريقيا إلى دخل الفرد في البلاد النامية قد خبطت بحوالي ٥٠٪ خلال ربع قرن . وكذلك ولنفس الاسباب نفى المجتمعات النامية نفسها ازداد ثراء الأثرياء وفقر الفقراء) .

لقد حدثنا ريجان عن امبراطورية الشر ، وحدثنا جورج اورويل عن عالم الرعب في «مزرعة الحيوانات» و «١٩٨٤» ولكنهم خدعونا . إن امبراطورية الشر أمنا الآن واضحة لا ريب فيها ، تنسب في نهاية لا حد لها لثقات الملايين من البشر في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وقد بنت رجاها عند نشأتها على تحطيم شعبي وحضارتين من أعظم الشعوب والحضارات : الهنود الحمر في أمريكا والافارقة في أفريقيا ، مهد الإنسانية . وكل هذا من أجل ثرف وثراء حفنة من المباديرات الذين يحكمون العالم من يخرتهم في الرقبيرو وقصورهم في سويسرا . هل هناك شر أعظم من هذا؟ هل يمكن أن يستل هذا النظام العفن الفلذ .

ويقول تشومسكي في هذا المجال: (مع أن فرص العدل والديمقراطية تكاد تكون مختفية ، هناك بعض الأمل . وهناك اتجاهات عديدة ، قد يكون أهمها هو التفكير الداخلي في بلدان عالم الجنوب الذي يؤدي إلى ديمقراطية حقيقية ، وإلى تحسين ظروف الحياة وإلى الهيمنة الشعبية على رأس المال للتنمية البناءة . ويرتبط كل هذا طبعاً بالحاجة إلى تعاون الجنوب مع الجنوب في مواجهة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة . ولكن العامل الأساسي قد يكمن في التغييرات الداخلية في دول المركز الفنية ، وقد حدث بالفعل تغييرات في كل بلاد الشمال خلال الثلاثين عاماً الماضية) .

ويقول أيضا: (على الجنوب التحرك نحو علاقات مساندة متبادلة مع الحركات التحررية في بلدان الشمال وهذا هو الأمل الوحيد للجانب الأكبر من البشرية بل ولقاء الجنس البشري خصوصا في عصر مشاكل البيئة التي لن يمكن حلها بوسائل تهدد إلى مكاسب وثراء عاجل وتعتبر البشر وسيلة وليست هدفا) . هل ستصحب لشرى الهوم الذي يعطلن فيه العمال من امبراطورية الشر؟



أرق في السار

شيخ العرب محمد علي عامر

الأكثر فقراً الأكثر حماساً



الصوليبيته ضد الناري ، والأحداث المتراكمة عن الاشتراكية والعدالة .. وحرق الصال ، واشتكى محمد علي عامر إلى لطف الله سليمان الذي هاجم بدوره الاتحاد السوفييتي وسأله محمد علي عامر لكن لماذا لا تهاجمين أيضاً أمريكا وبريطانيا .. فقال لأن المعسكر الاستعماري مكشوف أمام الشعوب ولا حاجة للتركيز عليه.

ويكمل محمد علي عامر وطردتهما من الجلسة ، وحذرتهما من الاعتصام من كل منطقة الزيتون ، ومع ذلك ظلت لعمنة الغروتسكية تطاردني ، فالشيوعيون تعاملوا مع كروتسكي واحتاج الأمر وقتاً طويلاً حتى اقتنعوا بأنني لست تروتسكياً ، وبواصل القائد العمالي قيادته لنقابة النسيج التي أصبحت واحدة من أهم مراكز النضال العمالي في هذا الوقت وتراثت سلسلة الإضرابات ، وتوالى المكاسب التي حققتها العمال الأمر الذي أعطى محمد علي عامر مكانة كبيرة في صفوف الحركة العمالية .. وفي عام ١٩٤٨ وعندما أعلنت الأحكام العرفية ، اعتقل محمد علي عامر.

وفي معتقل الطور كان مع الشيوعيين وجهاً لوجه .. هو لم يعجبه ما هم فيه من انقسام ، وهم تشككوا فيه باعتصار تروتسكياً مشتراً.

ويحكى لي : الشيخ الغريب أنني لم أكن أعرف عن التروتسكية سوى أنها ضد الاتحاد السوفييتي ، ومع ذلك وكما ظلت لك من قبل ظلت لعنة التروتسكية تلاحقني. وفي بعض الأحيان كانت تصرفاتي المخندة والحادة ينظر إليها على أنها تخريب تروتسكي متعمد.

وتطلب الأمر وقتاً ، وتطلب أيضاً شخصاً لا يعرف من هو محمد علي عامر.

وفي عام ١٩٥٥ دخل مقر النقابة شاب سوداني يحمل نسخاً من نداء استكهولم للسلام ، وعرض الورقة على تأملت فيها ثم اتقيتها في وجهه ، كيف نطالب بالسلام مع الاستعمار الذي يحتل أرض بلادنا ؟ ويبدو ، بدأ الشاب السوداني يشرح لي ، وبدأت ألهم العلاقة بين الاستعمار والحرب ، والفارق بين الحرب العدوانية والحرب التحريرية ، وتحدث الفتي طويلاً عن تجار الحروب وكيف يستغلون العمال أبشع استغلال ، كلمته دخلت القلب مباشرة ، وكن العديد من العمال قد تجمعوا حولنا ، مددت يدي نحو شفرة حلقة موزونة على المكتب لنرى بها الإقليم ، جرحت أصبعي ، وعندما سال الدم قلت صارخاً في العمال:

د. محمد السيد

سيطرته العنيفة على كل أطفال المطرية وعرب الحصن ، ولما كبر بدأت ترازعته تتحول إلى رفض الظلم والاستغلال.

لم يجد أمامه سوى حزب الرقود ، وعندما تشكلت فرق التصامم الرقود ، اندفع فيها بحماس مستخدماً أشد أنواع العنف ضد منافسيها ، ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها كان محمد علي عامر قد أصبح قائداً عمالياً وسط مصانع النسيج المتراخمة في منطقة الزيتون ، وكان يعمل جامداً لشكرين وقبابة صال النسيج الميكانيكي وملحقاته .. وتبرأت اجتماعاته مع اتقيادات العمالية وجعل من بيته مقراً لهذه الاجتماعات حتى أشهبت النقابة ، وأصبح رئيساً لها.

وفي هذه الأثناء انشغل بحرق في جريمة البلاغ هو وأثور كامل ، وحشي من الأفكار التي ردها أمامه ، وادعته أكثر هذا الكم من المعرفة ، التي يقتنصها هو وزملاؤه ، وطلب منه أن يحضروا إلى الزيتون ليلتي محاضرات على العمال ، ووافق أثور كامل واحضر لطف الله سليمان لكن المحاضرات بدأت تتدرج بالهجوم على الاتحاد السوفييتي ، العامل البسيط تعلفت أبصاره منذ زمن بسلطوات متالينجراو ومشارك

عندما كان يتحدث عن نشأته ، والنقر الذي عانت منه أسرته ، وعاني هو منه ، لم يكن بالإمكان أن تصدق الأذن ما يقال ، كل هذا القدر من الفقر لا يمكن تخيله ، ولا يمكن تصوره أنه موجود ، الأم من أسرة بدوية ، أمها ماتت لحظة ولادتها وخلق بها الأب بعد أيام ، تسلمها العم وهو أكثر فقراً من أبي فقير آخر ، احتار العم في إرضاع الطفلة ، وصل به الأمر أنه أرضعها لبن حمارهم ، وأنه توسل للقردي جارسهم كي ترضع الطفلة من القردة الأم.

ونسج الخيران عنها قصصاً يخيلون بها أطفالهم فهي حادة وضيفة .. ألم ترضع لبن الحمار والبقرة مو نلسمه يعترف في حوارا معي «أمي كانت تفرضني ، لا تسمح لأحد أن يعتدي شبيك ، اضربه قرواً ، وبأشد عنف ممكن حتى لا يطعم شبيك أحد . أمي كانت قريه ران أخذت منها كثيراً.

الأب فلاح أجبر في حمية أحد باشرات مديرية الشرقية ، زوجة ابناً سائر ، نعت الطنل «محمد» فقبرت أن تأخذه لنفسها ، رفض الأب عشقاً على شجرة وضربه الباشا بالكرمح ، وعندما تمس الباشا امر رجاله أن يواصلوا ضربه في المساء تسلل الأب والأم هارين بظلمتهما واستقرا في منطقة المطرية.

الفتي يكره ليراحه الفقر ، ترك المدرسة ، يذهب بمشعر ، أسكن في فترج المطرب من المراكب ، ثم صير حزار ثم عمل في مسبك ، ثم عامل نسيج ، حتى وهو صغير فرض

أنا أوتع بدمى ، وأستلأت النسخ التي
احضرها الفتى السوداني بالترقيعات .. بل
إن البعض تحمس وبدأ يعد نسخاً بخط اليد
ليرقع عليها .

وعندما وصلت التوقيعات إلى يوسف
حلمي (السكرتير العام للجنة
التحضيرية لأنصار السلام) تأمل
التوقيع والمهنة « رئيس نقابة عمال النسيج
وملحقته بالقاهرة » وراحبها .. طلب أن
يقبله ، واللجنة التحضيرية تحتاج إلى
نقابيين ، والفتى الرجلان ، الاثنان من ذات
النكهة .. التحدى الصارخ للخصم ، الانتفاع
الحاسم في المواجهة .

وأصبح محمد على عامر عضواً
في «اللجنة التحضيرية» .

لكن الأمر ليس بهذه السهولة .. قبض
الشبهوعيين من خصوم «حدثو» قائلوه ،
وغرسوا في نفسه شكوكاً كثيرة .. حدثو
تجمع التوقيعات لتسليها للبوليس .. والحركة
في مجملها مشبوهة . اختنق بشكوكه
ويقول وبدأت اشعر اني قد وطلت زملائي
العمال الذين جمعت توقيعاتهم ، وكنت
أنفجر غيظاً ، ولو رأيت الفتى السوداني في
هذا الوقت لركضته تزيقاً .. لكن المصادفة
تعبد إليه الثقة فيما يفعل ، قابل بالمصادفة
شبرعى قديم يمتلك مصنعا لصناعة الطباشير
بعزة المبيض بالزيتون اسمه محمد محمود
أخذ الرجل إلى بيته ليشرب شايًا ، وبدأ الرجل
في ممارسة واحد من أهم طقوسه الليلية ، أن
يستمع إلى راديو موسكو .. وتكرس نشرة
الأخبار أكثر مساحتها للحديث عن حركة
السلام ، وعن حملة التوقيعات التي تنتشر
في كل أنحاء العالم .. ومن بين البلدان التي
أوردتها النشرة كنسوة ج التحرك النشط من
أجل جمع التوقيعات مصر .

ويعلق محمد عامر في حوار سعى:
وجدت نفسي أقت سارخاً وتالين مع حركة
السلام وأنا منها .

وفي إطار النسل النشط للسلام انضم
إلى منظمة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني
(حدثو) ليصمد سريعا ويصبح واحداً من
أبرز قادتها الجماهيريين ، وأبرز نقابيينها
وأهمهم بغيره . وجماهيره في دعم مشروع
حدثو لتأسيس اتحاد عام لمسال مصر ، وكان
طبيعياً أن يبرز اسمه في صفوف القيادات
النقابية الأساسية ، وكان طبعياً أن ينتخب
عاملاً عضواً في المجلس العالمي للسلام .

وفي السجن الطويل والمزور كان محمد
على عامر بطاوية الشحن الأساسية لعزائم
الرجل .. يشحنها بالمواقف الحادة ، وبالاغاني



الملتزمة ، العامل نصف المتعلم كان ينظم
أغاني حماسيه وينبها بصوته الخشن ..
والذي كان قادراً رغم خشونته على أن يشد
أذان الجميع .

.. ويقول «فرحت نفسي كسفتي للسجن
الناس تحتاج إلى شحنات حماس ، لا بد من
شخص يكون قادراً دوماً وفي أي ظرف على
منعهم جوعاً الحساس الضرورية ، وتقول
صرتك وحش ، وطبعا صوتي وحش ، الخلاق
يبقى ذكرى القرية التي ما فيها طبيب ، وأنا
مفتي السجن التي ما فهو مشغى ، وكنت
أستمرس في الغناء لأشج الكلمات حتى دون
اعداء مسبق ، انها خيرة الجلسات القديمة
التي تاهت قبها وأنا طفل صغير الشاعر
الذي يحكي للعالمين قصة أبو زيد
والنور سالم ، وصيف بن ذي فند ،
ويملك زاسهم ويحهم ممتة وحاساً في أن
واحد»

ويسرح بخياله يميناً ويتذكر يوم ترحيل
السجناء إلى الواحات مبرطين مساً في
سلسلة واحدة اسمها المحلة وينطلق ليرده
الأغنية التي انطلقت من فمه تلقائياً فألهبت
مشاعر السجناء

انزل يا طير .. والدار خالي ،

ولدي يا ولدي

ونابأغنى وبالألى

والجيد حنطع في العالي

والنصر لينا طوالى ..

وانزل يا طير

لاستعمار سبب جوعى

عاش على عرقى وجوعى

ح أسوت وأعيش وأنا شيوخى

وانزل يا طير ..

وتلهبت الأكتف وهي تصنق والخاجر وهي
تفتى ويشعر السجناء أنهم الأخرى .. وانهم
المستقبل ويسرح مرة أخرى ليعود ليتذكر
واحدة من أغانيه عن السلام .

أصل الحكاية كانت أحلام في أمريكا
سبب التلاوى وأس الظلم في العالم
ترومان ومارشال وكام دجال في أمريكا
عاملين عصابات لرعب الناس في العالم
كلت الشعوب حاف عشان أحلاف أمريكا
والحرب لو تم سال الدم في العالم .

ويستمر الصراع عبر ذات المعبر المتعددة
.. العمل النقابى ، العمل في حركة السلام ،
العمل الحزبى وأصبح الرقيق «عاصف» ولم
يكن اختياره لهذا الاسم مصادفة) عضواً في
اللجنة المركزية ثم عضواً في المكتب
السياسى .

وتوالى فترات السجن وفي الحوار يقول:
في السجن كنت ألقن على كمال وأم كمال ،
لكن كنت عارف انها ست شاطره . عندما تنكر
لها أهلى وأهلها في السجن ، خرجت بساطة
إلى الشارع تبجع طعمية وتعمل سنوتشات
لحصى أطفالها من الجرع ولتصحنى القدرة
على الصمود .

وتنتهى فترة السجن الطويل ، وفرج عن
المعتقلين ثم يبدأ الإفراج عن السجناء ،
ويأتى الدور عليه في الإفراج ، وتسرى شائعة
أن ثمة عدد سببى في السجن ولجأاً يرفض
المسجون الإفراج انتظاراً لكل زملائه «واخ
سأسود السجن ، يا عم محمد أول مرة في
حياتى أشوف مسجون مش عايز يفرج افراج
، مش عايز تخرج لأولادك ؟» رضحك محمد
على عامر وهو يحكى ويقول: «قلت أنا أحب
الحرية لكنى أحب رفائى أكثر ، وأحب أولادى
لكنى أحب رفائى أكثر» .

وبالفعل بقى عدة أيام حتى خرج مع آخر
سجين .

وبعد الإفراج تسارع البعض يبحث عن
عمل وهذا حقهم ، وتسارع البعض يبحث عن
عضوية الاتحاد الاشتراكى أو عضوية التنظيم
الطليعى .. هو رفض ذلك كله ، وعاد إلى
أحضان زملائه القدامى في الزيتون .

وعندما بدأت المناقشات حول قرار الحل ..
رفض يترفع صائحا في مناتشيه «لكم
دعكم ولئى دين» من جديد بدأ المناضل
الكهل ينسج خيوط تنظيم جديد .

سريعا تكرنت حوله عدة خلايا .
وبعدا تجمعت عدة مجموعات .. وتكون
الحزب الشيوعى المصرى ، وكان محمد على
عامر عضواً في مكتبه السياسى حتى آخر
لحظات حياته .

النقاد والسينمائيين، فأصبح أمراً مألوفاً أن تحتشد الساحة النقدية بالكثير من الممارك، وتعلو فيها نبرة الجوارح صرخاً، وإن كنت تشعر أن تلك الصرخات أقرب إلى أبات الاحتضار منها إلى شهقات الوليد وهو يستقبل الحياة.

إنك لا تملك إلا الشعور بالآسى العميق أو أن يتملكك الرعب الجارف من ذلك المصير الذي يقضى إليه الكثير من السينمائيين الجادين الذين كنا نعلق عليهم آمالاً كبيرة في خلق تيار يتمتع بالوعي الجمالي والسياسي بما قد يتبع للسينما المصرية أن تخرج من أزمتها، فها هو الحال- في ظل ظروف صناعة السينما التي تزداد تردداً مع الأيام- وقد انتهى بكل منهم إلى أن يصبح جزيرة معزولة في بحر متلاطم الأمواج، أو أن ترى فيه بقايا قارب تحطم مجدداً ودمسته، وتغرق شراعه، فترك نفسه يسبح مع التيار.

لكن أكثر ما يشهر الأسي والرعب هو أن هذا الانقلاب لم يستغرق إلا زمناً قصيراً، أو لعله يبدو دهرًا طويلاً بمقياس ما شهد من تغيرات عميقة، لذلك فإن الفرصة لم تسع بعد للقطاع الأكبر من المثقفين لتأمله وتحليله، أو أنهم قد أخذوا الركود للتفكير لا للتفسير، وابتاعوا أكثر مهلاً للاستسلام للواقع الراهن بدلاً من استشراف طريق لتجاوزه، وأرجو أن تدع جانباً تلك المقولات المستهلكة عن أن السياسة هي فن الممكن، فمن المثير للدهشة أن تسع من جاله شعراة «الدهجولي» مقولة كان يشنها الثوريون، لكن معظمهم أصبح اليوم يهزأ منها ومن أنفسهم في ظل ما يسمى «النظام العالمي الجديد»، تلك المقولة التي تضعنا أمام مسئوليتنا عن صنع المستقبل، وهي أن السياسة فن جعل الضروري ممكناً.

المصاحبة بين الذئب

والحمل

إنه حديث در شحون أن ينصرف الحمل- طواغية أم كرها- أن حدت طريقاً للتمايش مع الذئب، فهكذا يقولون لكل الحملان في زمن يزعمون أنه عصر السلام والاستقرار، على الرغم من أنه العصر الذي يشهد على كل المستعمرات ازدياداً هائلاً في وحشية كل الذئاب والقبائل، ولأن السياق التاريخي الذي تعيشه يشهد من جانب آخر استسلاماً مريباً لمن اختاروا لأنفسهم وشمرهم دور الحملان، فليس غريباً أن يدخل السينمائيون «الشان»

من أزمة السينما

إلى سينما الأزمة

(3)



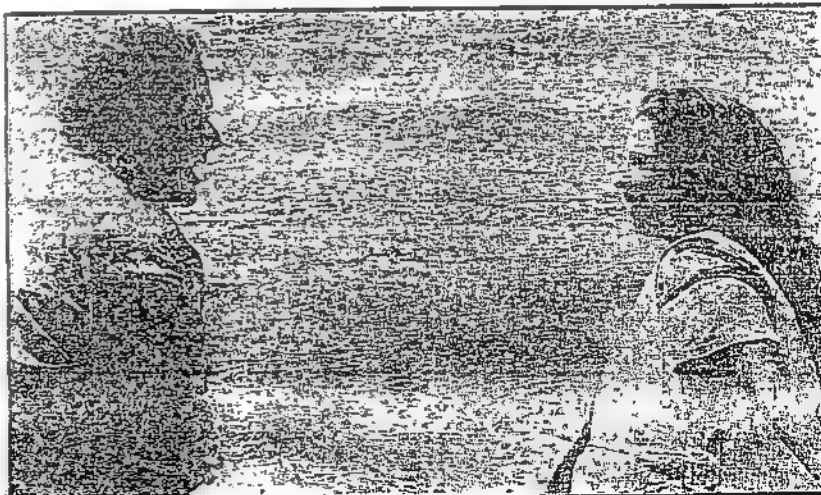
فن

«البحر بيضك ليه»، والبحث عن الواقع في الدقائق القديمة!

الحلقة الأولى

ينجح في تحقيق ذلك الطرح المشروع، ففي العادة تأتي هذه الحلقات الوسطى وقد انتقدت الأمثلة، لم تستطع أن تتخلص رغم كهولة أصحابها ونضجهم من آثار المراهقة الفنية والفكرية، فتأتي أعمالهم مجسداً لما نسب وسينما الأثمة في أفلام تشير قدرها كبيراً من الخيال والاختلاف بين الأمثلة واصطناعها، وبين المباحير والمثقفين، وبين

ليس هناك دليل أكثر وضوحاً على أزمة السينما المصرية الراحنة من أن ترى الفنان السينمائي المبدع يبدأ رحلة حياته الفنية وقد تجاوز العقد الرابع من عمره، لأنه أخطأ أن يقف طويلاً خارج الساحة، حتى تسبح له الفرصة النادرة لدخوله، عندئذ لا تنتظر منه في أغلب الأحوال أن يظل وقتاً لأحلام البرودة الفنية، بل ينبغي عليك أن تتوقع أن يلجأ إلى نوع من «الحل الوسط»، ينفك به استسلامه لشروط الأزمة في غلات في براق، فيسرد كمن وقدر في متحف السلم، ممازلاً أذواق المثقفين والمجاهير والمثقفين لي أن واحد لكن نادراً ما



«بعد طول انتظار - ساعة صناعة السينما المصرية وهم يومهم أنفسهم بالتعايش مع أصحاب ورش الأموال القادمين من خارج هذه الصناعة ، وسرعان ما سوف يخرجون منها إلى أي «مينتري آخر» دون أن يفكروا لحظة واحدة في المساهمة في تأسيس البناء التحتي الذي يضم هذه الصناعة استمرارها واستقرارها ، بدءاً من الاستوديوهات وانتهاء بدور العرض ، فكان هذقهم الوحيد هو استثمار المال في «مقارلة» تضمن دورة سريعة من الربح ، مع تحقيق نوع من «الوجاهة» الاجتماعية التي تضمن لهم الظهور على صفحات المجلات وهم يحتفلون بأعياد ميلادهم في حضور العديد من نجوم الفن والثقافة».

ومن الغريب أن هذا النوع من «المنتجين» -ولهذا المصطلح تعريفه الخاص في مصر الذي يختلف عن معظم صناعات السينما الأخرى، فهو أقرب إلى «المسمر» أو الوساطة بين الفنانين والفنيين من ناحية ، والموزعين من ناحية أخرى- كان هذا النوع دوماً هو السائد في صناعة السينما المصرية ، لذلك كان السينمائيون الشبان يحملون جبلاً وراء جبيل بالاستئصال عن هذا النمط الإنتاجي الذي يحرق إبداعهم ، من خلال تكوين جماعات سينمائية حققت بعض الأفلام مثل «جماعة السينما الجديدة» في أواخر الستينات ، أو «جماعة السينما الثالثة» في منتصف السبعينات ، والتي انحصر دورها أو كد في إصدار بعض البيانات الراديكالية وتنظيم بعض المظاهرات الدرامية المحدودة ، قبل أن يخرط أبناء هذه الجماعة أو تلك في الانصراف تحت لواء السينما السائدة ، والدخول تحت مظلة «المنتجين التقليديين».

ولعل آخر أعضاء هذه الجماعات السينمائية المتسردة - أو الشريرة إن شئت- كان محمد كامل القليوبي ، المشتد السينمائي الذي بدأ ناكلاً ودارساً حتى أصبح واحداً من أساتذة معهد السينما ، وهو إن لم يملك إلا إخراج فيلم تسجيلي طويل ، وفيلمين روائيين ، فكان دوره الأكاديمي في تشكيل وجدان ووعي الأجيال الجديدة يصبح أكثر خطراً إلا أن الأكثر خطراً بحق هو أن تكون أزمة السينما قد تركت بصماتها على وجدانه ووعيه هو ذاته . ونحن لا نقصد هنا أبداً أن نلقى بظل من اللوم على الفنان في أن يعيد حساباته في مسيرة حياته الفنية ، أو حتى أن يشغل تفكيره وآرائه من التقيض إلى التقيض ، لنبكنا تقتضي أحياناً ضرورة التطور والضح ، لكن بين التطور والنكوص

، أو بين الضج والتكيف الذي يتضمن الأذعان والاستسلام ، يوماً شاملاً ، علينا أن نلقى الضوء على حقيقته ، لنلعل ما يتصوره البعض من محاولات الخروج من أزمة السينما ليس إلا تكرساً لسينما الأزمة.

الأحلام القديمة الجديدة

تحت عنوان «السينما المصرية : دائرة الحصار ورحلة الخروج» قدم محمد كامل القليوبي في منتصف الثمانينات (في كتاب «السينما العربية والأفريقية» دار الحفافة - بيروت - ١٩٨٤) صياغة جديدة الحدة والوضوح لفكرة وأودته طويلاً ، وظل طوال السنوات العشر السابقة يصيد طرحها مرة بعد مرة ، وهي أنه لن تتمكن السينما المصرية من أن يجتاز الأفق الذي تم حصرها فيه إلا بواجهة صدامية مع البرجوازية ، تحدد فيه بشكل أساسي نظاماً إنتاجياً مستقلاً مع اعتماد كافة الوسائل (للوصول) إلى جمهورها الحقيقي من العمال والفلاحين ... (ويجب على السينما المصرية أن تبدأ) رحلة خروج شاقة لن تتم إلا بالاتصال بالواقع والانخراط في صراعاته اليومية كأحد فصائلها .. تلك المهمة التي تضع على عاتق السينمائيين التقدميين أن يكونوا جماعات سينمائية ثورية ، بالتغلب على طرحتهم بانتاج أفلامهم من مقياس ٣٥ مم لتخليصهم من دعايات أجهزة إعلام البرجوازية ودور عرضها الفاخرة والمكبدة الهواء ، سيصبح من طريق عمل المبرعات الصغيرة في المقابل من مقياس ١٦ مم فرصة عرضها على سائر التجمعات في القرى والمصانع ، وسنحضر هذه الآوات الشكل السينمائي نفسه - فالموضوعات المقدمة ولأنها لا تنطلق من فراغ ستقدم تمبيراً حياً بأسلوب يساعد على توصيل ما يظهرون في أفلامهم لمجابهة شعب تصل نسبة الأمية فيه إلى تسعين في المائة ، خارج ألبس سينما البرجوازية وتكنيكاتها ، التي يتم الترويج لها والمقاومة بها من قبل النقاد والبرجوازيين».

وانك لتستطيع بالطبع أن تدرك ما آلت إليه اليوم - بعد عشر سنوات من كتابة هذا «البيان» - هذه الأحلام عن انتاج أفلام تعرض في القرى والمصانع بعيداً عن دور العرض الفاخرة ومكبدة الهواء ، (والأهم هو أن تفهم هذا المسير الذي انتهت إليه) ، لكن

تظل هناك علامات استفهام حائرة ، لعل أكثرها وضوحاً هو أن صاحب النظرية السينمائية محمد القليوبي قد تحول إلى تبنى معيار النجاح عن طريق شباك تذاكر دور العرض الفاخرة مكبدة الهواء ، بالنسبة لفيلمه الروائي الأول «ثلاثة على الطريق» ، وهو المعيار الذي يبدو أنه لن يكون حليته مع فيلمه الثاني «البحر يعضك ليه» فلا تدرى بأي المعايير سوف يتمسك لقياس هذا النجاح ، وإن كان المعيار الحقيقي هو أن تتأمل طويلاً كلمات القليوبي نفسه عن «الاتصال بالواقع والانخراط في صراعاته اليومية» أو عن «تحريك الشكل السينمائي نفسه» ، فهذان هما جوهر السينما التي ننشدها بحق سينما لا تنتمي بالضرورة إلى «الواقعية» منهزمها التقليدي ، وإن كانت لصيقة أشد الاتصال بالواقع ، وليس بعيداً هنا بعض الأفلام السريالية التي قدسها بونويل فجاءت أكثر اقتراباً من «جره» الواقع رغم شكلها شديد العيشية ، وابتعادها الراعي التمسك عن قواعد السرد التقليدي الذي يعتمد على استخدام المنطق السائد ، فكشفت بذلك عن المظهر الجميل المستقر للواقع ، لكن اعماقه تخرج بالتعب والاضطراب.

التنزل إلى بحر الحياة

لن تخطئ عينك أثراً من بونويل في فيلم القليوبي الأخير «البحر يعضك ليه» ، (ومن الحق القول أنه لم تكن مثاله نقدية واحدة عن الفيلم أن تخلو من الإشارة لبعض تأثيرات عديدة من هنا وهناك ، بما يعكس الثقافة السينمائية الواسعة لصانع الفيلم ، وأن كان لذلك أثره السلبي كما سوف يتبين لاحقاً) ، والفكرة المحورية فيه تدور حول الموضوعات الاجتماعية السائدة ، التي تتطلب الإنسان وتطلب منه حريته وإنسانيته وقدرته على اختيار مصيره ، كما يتجسد في شخصية حسين (محمود عبد العزيز) ، في المرفط الذي يتحمل القهر في كل مكان ، في المنزل والعمل ولقاءات الأصدقاء ، وهو القهر الذي جعله مختلفاً عن الآخرين ، لأنه مثل بيمراحبيه في مسرحية «الخريت» لبونيسكو يبدو الإنسان الوحيد في مجتمع من الخرائيت ، كما أن القهر يتجسد له في كوابيسه عندما يرى النائم أن الجميع يتهمونه بالجنون لأنه الوحيد الذي يلبس سروالاً ، بينما يغلق الجميع سراويلهم مثلما يحدث في فيلم «شبح الحرية» لبونويل عندما ينهر الوالدان طفلتهما لأنها تطلب الطعام ، فقطرس شارل الطعام قد تحولت إلى فعل شائن ينفي على الإنسان أن يمارسه وحده في سرية ، بينما

تتحول عملية اخراج الطعام إلى طقس جماعي يجلس فيه الناس مجتمعين حول طاولة يتبادلون فيها الاحاديث الممتعة.

ومثلما تتجسد القهر في الكابوس ، فإن الحرية تتجسد أيضاً في أحد أحلام البطل ، عندما يرى نفسه على شاطئ البحر يبدله الكاملة وقد جلس إلى مكتبه ، فبتدو التزول إلى البحر ، بما يعنى ذلك من خوض غمار الحياة الحقيقية كما يتصورها ، نافعاً عن نفسه كل والاكليسيهات التى تمسك بها ، ومضطماً كل البراويز التى اختنقت بها حياته.

وهكذا بين يوم وليلة ، وبالدلالة الرمزية لمصادفة أن يكون ذلك هو عيد ميلاد البطل ، تماماً مثل بطل والبحث عن سيد مرزوق ، لناود عبد السيد ، و«سوبر ماركت» لمحمد خان ، فإن حسين يقرر أن يرى العالم ويعرف عليه للمرة الأولى في حياته : «وسمعت نص حياتي من غير ما أصعل حاجة ، لكن مش هارف كنت عديز أصعل إيه .. وأنا صغير كان نفسي أبقي بحار ألف الدنيا كلها ، لكن لما كبرت نسيت الحكاية دي خالص .. أنا أتولدت في اسكندرية وخلصت الجامعة واشتغلت في اسكندرية لكن ماشفتش البحر .. كنت بايصر عليه لكن ماكتتش باسوفه .. زى حاجات كثيرة والناس اللي حواليه .. يا ابني عليهم عيني ماشفتهم ، ومثل البحث عن سيد مرزوق يجد حسين نفسه مطارداً بالوصاية الحانقة لضابط المباحث عمر) بنفس اسم الشخصية ونفس الممثل شرقي شامخ) ، لكنه هنا يمارس دوره بصفتيه شقيق الزوجة المحب على الشكل الاجتماعي «المحترم» ، كما تعارف

عليه الجميع ، الذين قد علمت سابقاً من خلال دكاويوس الصروال» أنهم يتبنون مواضع اجتماعية مقبولة.

وعلى النقيض من والبحث عن سيد مرزوق» أو «سوبر ماركت» ، حيث يتعرف البطلان على حقيقة العالم الكابوسي من خلال دليل يبدو سلاكاً في مظهره لكنه يقود البطل إلى جحيم الواقع ، فإن الدليل الذى يأخذ حسين إلى أحضان العالم الحقيقي هو «سيد يص» (تجراح الموجي) الذى يذكر على نحو ما يشخصية «زوربا» فهو يعيش حياته لحظة بلحظة ، يملك نزعاً من الحكمة ، «التدبرة على التأثير في الآخرين ، لكنك لن تفهم أبداً مصدر قوة تأثيره بسبب السطحية الشديدة التى رسم بها القيلم شخصيته ، وإن كنت ما زلت تتذكر كلمات التليوس في يمانه من والاتصاق بالواقع والاتخاوط في صراعاته اليومية» ، فإن الواقع الذى سوف يجد حسين ذاته فيه هو العمل مع فريق من الحواة النشطاء المتجولين ، على النقيض من يوسف كمال بطل والبحث عن سيد مرزوق» الذى كان عمله مع عازف البيانولا الذى يملكه شارلي شاهلن استكمالاً لثائرة الاستلاب والقهر التى تحيط به) ، وهكذا يقع حسين في حب تعبئة ولعة (نهلة سلامة) التى تنفخ النار ، ويخوض صراعاً مع حبيبها سيد(محمد لطفى) الذى يلعب لعبة فك السلاسل الحديدية ، ويعجز عن ذلك في إحدى المرات (مثل أحد شخصيات فيلم دكاويوسا لخمري بشارة)

، فيقوم حسين بمساعدته كما لو أنه يقوم بتحرير ذاته من كل السلاسل التى تقيد ، ولعل عالم الحواة يذكر بكيلم التليوسى السابق «ثلاثة على الطريق» حيث يفتن الطفل بهم ، ويضع القيلم على لسابهم عيارات مثل ثلاثة أرباع الحكومة عندما في القابة .. هو فيه حد يتدو يحل مشاكل مصر إلا اذا كان حار؟ ، كما يعيد بطل «البحر يوضحك ليه» عبارات مشابهة مثل «فيه حواة كتير متكرين في البلد : محامين ، سياسيين ، كتاب ، صحفيين ، رجال أعمال اقتصاديين».

الفرق في بحار الثقافة

لن يكتمل الاتصاق بالواقع بالنسبة لبطل الفيلم - كما يتصور القليوس - إلا عندما يأخذه سيد يص إلى عالم العاهرات ، ويرغمه من الليلة الأولى على الافتراء بأحداهن ، وإن كانت الفرصة سوف تمنح له فيما بعد باستضافة أربع عاهرات في ليلة واحدة ، لكن الفيلم سوف يؤكد لك دأنا أن البطل الذى ذا المشاعر الرقيقة سوف يرفض اغراء العاهرات (على الرغم من أن الفيلم يتصور أنه يدافع عن عالمهن) ، ولأن المصادفة تلعب الدور الأكبر في «تصاقب» الأحداث - ولا نقول تطورها - فإن حسين سوف يظهر على شاشة التليوسيون في أول أيام عمله مع الحواة (على نحو قريب من فيلم «سمع هس» لشريف هرقه) ، فإن شقيق زوجته بطرده ويلقى له قضية دعارة مع العاهرات الأربع ، وشهامة كاملة يتطوع حسين بالزواج منها في ليلة واحدة (كما في «سيدانى أنسانى» لرأفت الميهي) ، وليستعجى برفقة البطل وقد أحاطت به النساء على النحو الذى يختاره الفيلم ليكون «الأفبش» المميز له .. وبالطبع فإن القصة مع العاهرات سوف تنتهى بفلاتين واشتراكين على مزيج من الجزن والفرح ، في زفاف حسين ونعيسة ، في القارب أو الفرزة العائمة التى يملكها المعلم طرزان (نفس الاسم الذى كان يحملها صاحب الفرزة في «الض» والكلاب»).

وفي انعطافة حسادة ، يقع حسين مفشياً عليه ، ليسقط في حلم طويل بتخيل نفسه فيه (كما في «سملكه لين قر هندي» لرأفت الميهي) ، كأنه على حانة الموت وهو يسترجع حياته الضائعة ، ولأن الجميع يتصورون انه قد مات حقاً فإنه يشعر كما لو انه قد حصل على حريته الكاملة بتحقيق وجوده كما يتمنى : نفس الاسم واللون



والشكل لكن من جره حاجة ثانية ، وينتهي الفيلم بطفل صغير يروح من سيد بهي ان يعلن له عن طائرته الوردية في أول مرة ينجح فيها مثل أترانه الكبار في ان يجعلها تحلق في أحوار الفضاء

قليلة هي تلك المرمضات السينمائية التي تقرأ في البحر بوضوح له ، مثل الموتيمات العائدة للظواهر الوردية الصابحة في السماء ، أو كرات الذهب الغامض التي يراها البطل من بعيد وكأنها تنعده إلى عالم الخواة السحري ، إلا أن مرمضات أخرى تبدو شديدة التقليدية مثل ارتطام المرح بصخور الشاطئ ، لكن فكرة الفيلم وطريقة السرد فيه يستندان على النزعة الأدبية ، مما يضطر الشخصيات للإعلان عن نفسها من خلال مرمولوجات طويلة ، إلا أن الأكثر وضوحاً هو النزعة الذهنية في البناء الدرامي ، حيث تبدو الشخصيات والأحداث التي قر بها وكأنها قد خرجت من أعطاف ومخاطف العديد من الأعمال الفنية التي قرأها أو شاهدها صانع الفيلم ، وليس أول على تلك النزعة الذهنية من اختيار عنوان الفيلم الذي سوف يستدعي إلى ذهن المتفرج تلك الأغنية الشعبية التي لا علاقة لها بالفيلم (ولتقارن ذلك بعنوان ولله ما مثله) واستدعائه لمزج البهجة والحزن في وجدان الشخصيات المصرية من خلال الأغنية الشعبية بنفس الاسم ، لكن الحقيقة ان القليل قد اختار العنوان إشارة لثقافته الواسعة في تاريخ السينما المصرية ، لكن أوجع أن تفكر فيما إذا كان ذلك يهم أحداً من المتفرجين غير صانع الفيلم الذي يذكر في لوحات العنارين انه يهدي فيلمه لأول فيلم مصري كرميدي يحصل نفس الاسم ، وأخرجه أمين عطا الله واستينان روستي عام ١٩٢٨ ، وإن كان ذلك يتناقض مع ما دعا إليه التليبريس في العديد من أبحاثه ونسبته التسجيلي عن محمد بيومي بعدم إغفال المؤرخين للفيلم الكرميدي التصوير والمعلم برسوم يبحث عن وظيفة (١٩٢٣) والذي يراه القليل جديراً بأن يكون أول فيلم مصري على الإطلاق.

خرافة اليهامشيين

إنك لا تستطيع أن تلوم فناناً سينمائياً على ثقافته الراسخة ، لكن ألا تبدو الإشارة المتعمدة لتلك الثقافة حتى وأن لم يكن لذلك أية فائدة قر تفرق المتفرج للفيلم - أسوأ - بحمل بعض الاصطلاحات (فما مثل - منارة - منارين الفيلم وأعلاماته للقب

الأكاديمي الذي يحمله صانع الفيلم ، وهو الأمر الذي لا أعرف له نظيراً في عالم الفن والابداع ، فيما عدا داخل المناخ الشقائي في مصر الذي يحتضن رواة الأقارب العلمية أو المهنية ، مثل الدكتور والحامى والمهندس ، أو حتى العسكرية أحياناً مثل «الروا» ، ناهيك عن -الوزير الفنان- ، وإنك لو قرأت كتاباً في السينما لجمعت موناكو ، أو في تاريخ الفن التشكيلي جرميرتش ، أو في فلسفة تاريخ الفن لهاوزر ، لما رجعت على الأغلفة أي ألقاب رغم احتلالهم لكراسي الاستاذية في مجالاتهم ، ولأسف فإن قسماً من أجيالهم لم يطمحوا أبداً لأن يحمل ألقابهم هذه الألقاب.

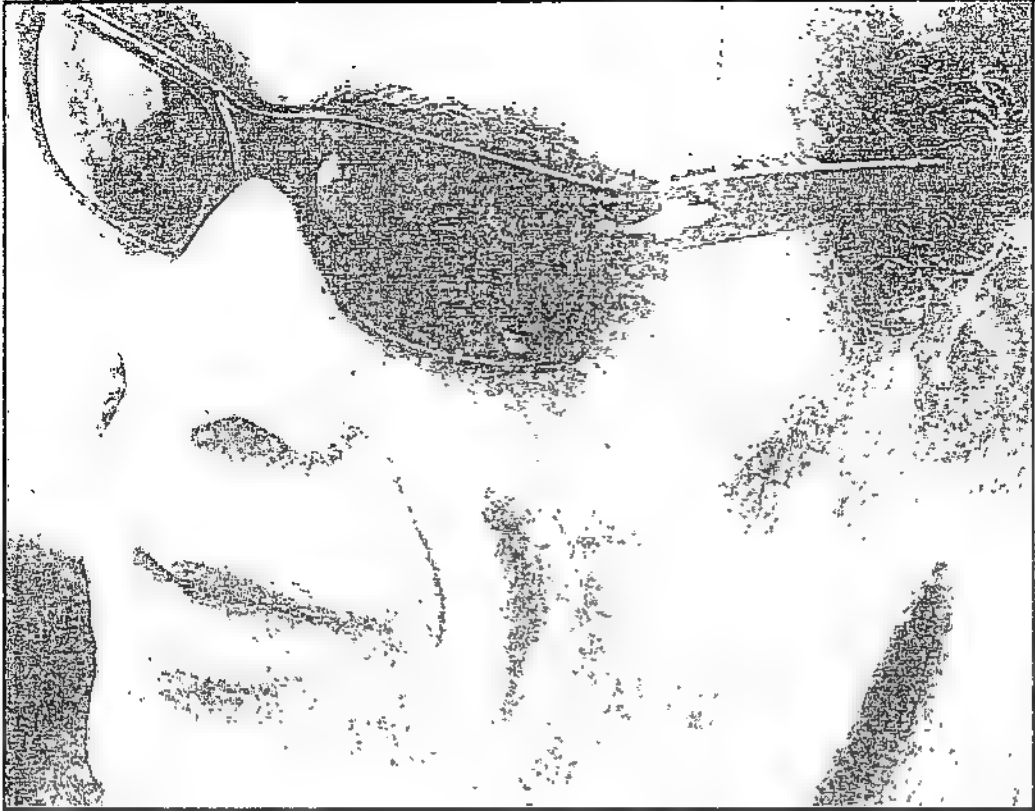
لكن الأكثر أهمية هو أن تبدو تلك الثقافة ذاتها هي الحاجز الحقيقي بين الفنان وبين الواقع الحقيقي ، والانخراط في صراعاته اليومية ، فأنك لن ترى إلا واقعا مستمداً من السينما التقليدية التي نقدتها البيانات الملتزمة لصانع الفيلم منذ عقد مضى ، وأرجو أن تبحث عن الواقع الحقيقي في شخصيات الخواة والبغايا والعصاليك والقرادين وأصحاب القر أو في أماكن مثل الكابريه أو المانات الرخيصة ، أو الغرف الضيقة الخائفة دائماً برائحة الجنس أو الغر العاتية أو عشش المراء ، وأرجو ألا يتصور القارئ أنني أدعو لتقييم الفيلم من خلال وجهة نظر أخلاقية محافظة ، أو أنني أتجاهل ما يرمى إليه بعض الفنانين من الزعم باقتراحهم من عالم «اليهامشيين» - تلك الكلمة التي ابتذلت كثيراً - فاما مثل كلمة الفانتازيا - فالخيال الحقيقي هو مدى اقتراب الفنان من هذا العالم وليس بعيد عنا فيلم داود عبد السيد «الكث كاث» الذي أثنى ضوفاً كاشفاً من البرزس الحقيقي الذي يعيش فيه ما نسبهم بالهامشيين ، رغم أنهم قلب المجتمع يشكلون منه الكتلة الهائلة الغارقة تحت السطح ، وسوف تفهم عند اقترابك الحميم منهم لماذا يعيشون علاقات محبة شائقة ، أو لماذا يفرقون في محابات الدخان الأزرق ، ويحبون في آرائهم من خلال النكات اللاذعة المبررة عن أنفسهم وعن الآخرين.

على العكس من ذلك كله ، فإن والبحر يوضحك لئيه تعامل مع هؤلاء البشر بازواجية تشير علامات الاستفهام ، فهم يشيرون أحياناً نوعاً من التعاطف الرومانسي الذي لا يأتي إلا من بعض أوهام مستثنى الطبقة المتوسطة عنهم ، على نحو ما ترى في شخصيات مثل سيد بهي أو العاهرة زيزي

صديقة الطيلة (حنان شوقي) ، أو هم يبحثون أحياناً أخرى على الاستئثار -الصادر أيضاً من أوهام الطبقة المتوسطة- لأن الغلظة السوتية طابع أصيل في وجدانهم ووعيهم ، ناهيك عن استغلال هذا العالم لصنع توابل تجارية تفضع الرافعات البدنية في «كادرات» لا تختلف كثيراً عن سينما الأربعينات ، أو لائحة الجنس كلما منعت الفرصة لذلك ، فكان هذا العالم الذي يتصور الفيلم انه يذاع عنه ويحمله تجسيدا للحرية المنشودة أو الفردوس المفقود ليس الا عالماً خائفاً برائحة الجنس والخمر الرخيص.

وربما يصور لك البعض ان الفيلم يمثل قفزة على مستوى الشكل السينمائي ، وهو ما سوف يصبح تبريراً لعدم قدرة الفيلم على النجاح التجاري رغم ما احتشد به من توابل جماهيرية ، إلا أن الحقيقة هي أن والبحر يوضحك له على مستوى المضمون حاول ان يوحى بصورة لا تمت للواقع بصلة عن حياة «العجور السعداء» (مع الاعتذار لفيلم بيتر ديفيش) الذي استخدم هذا العنوان ليكون دليلاً ساخرًا على تصويره لحقيقة البرزس الذي يعيشه هؤلاء ، أما على مستوى الشكل فإن «البحر يوضحك له» قد انزلق إلى الثثرة الدرامية ، ولوع الايقاع في الرثابة دين احساس بالمناطق الساخنة والباردة في التطور الدرامي ، ان جاز ان تسمى ما تراه من تماكب الأحداث تطوراً درامياً ، والخط بين ان يكون الفيلم من وجهة نظر الشخصية الرئيسية - فأتت لا تعرف من الأحداث او الشخصيات إلا ما يعيشه البطل وحده - والخط في حشد بعض لقطات من هنا وهناك بغرض توضيح السرد ، يمكنك ان تقول اختصاراً لذلك كله ان الفيلم لم يصبح «البرتقة» التي تنصهر فيها معطيات الشكل والمضمون لتخرج لنا سبيكة اصيلة ، بل ظلت تحمل شذرات وشوائب عديدة تشير إلى ما تعانيه سينما

الأزمة من حلولها الترفيقية أو التلقائية ، في محاولة صناع الأفلام المتقنين المجادين ان يتواجدوا في مناخ صناعة غير صريحة ، وإن كان ذلك المناخ لا يترك لهم فرصة حقيقية للتأمل التعمق والتعبير الحر الأصيل ، وربما لن تجد مفتاحاً لأزمة سينما الأزمة أكثر وضوحاً من كلمات سيد بهي عن نفسه : «كل الناس يبحثوا لها أنها تصرفني ، لكن ما أحدهم منهم حاول يعرفني فعلاً ، ومن الغريب ان البحر يوضحك لئيه لم يحارله ذلك أيضاً».



ياشغالين .. يا مصر ويا يا مسلمين وجنين وراس

وعرقوا أن سرادق عزائه ضم كل قرق اليسار
المصري من كل الأعمار.

وسوف تغمر الشابات والشبان لأنهم لا
يعرفونه فقد تألق الشيخ إمام همس في
زمن صعود الحركة الطلابية التقدمية
وازدحارها ، وتوهج الحركة الوطنية التي
قاومت هزيمة ١٩٦٧ ، وامتزجت في نضالها
رأيتها مساهمات الثورة الوطنية ، والثورة
الاجتماعية ، إلى أن كانت الثورة في شبه
يناير ١٩٧٧ التي قرر السادات بعدها زيارة
القدس والدخول بالتغطية الوطنية إلى
سارات الصلح المنفرد مع العدو الصهيوني
بباركة الإمبريالية الأمريكية .. ثم انهيار الحد
الأدنى من التضامن العربي الذي تأسس بعد
الهزيمة تحت شعار لا صلح لا مفاوضة .. لا
اعتراف.

وكان الانكسار بعد الثورة والجذب بعد
الهدوء ، وخفت صوت الشيخ إمام الذي خرج
من سجن منفي لمستقل لفترات صمت ،
وتشظت الحانة الجامعة التي وحدت حركة
اليسار ، وتراكم صعود اليمين مع مساندة
الحكم الساداتي للجماعات الطلابية الدينية
لحد تليحها كي تتصدى لليسار في الجامعة

في يد الخامس

العالم كله وفي مصر الذي وصفت أغنية
جيفارا بأنه :

عصر الزنوج والأمريكان.

سوف يشاء كثير من الشابات والشبان
بعد أن دخل نشطاء الحركة الطلابية في
البعثيات حالة اليأس مع بدء الكهولة. من
هو الشيخ إمام؟

قاما كما تشارك بعض كتاب الأعمدة
الحكوميون بعد أن قرأوا نعي المثقفين له

رجل الشيخ إمام همس فنان الشعب
من دنيانا صباح الأربعاء ٧ يونيو ١٩٩٥ عن
ثمانية وسبعين عاما بعد أن ملأ الدنيا وشغل
الناس لمدة ثلاثين عاما في تفرقة الجميل ،
هو مقرب القرآن الضمير وتلميح الشيخ
دوريش الحريري الأسيل والتلميح الروحي
لمسيد دوريش واستداده في زمن سخطه..
إستداده الذي يقول إن مصر ولادة كما
تسجل أغنيات الشيخ إمام سواء للطلاب أو
العامل ، للفلاحين أو الخريجين للجنود ،
والسوار على استداده المصممة حيث أضاف
للغناء روحا أمية غير مسبوقة كانت الثورة
بالنسبة له ثورة الكادحين ضد رأس المال في



أحمد فؤاد نجم

وجاء أمر اعتقاله سنة ١٩٦٨ بعد فشل محاولات كثيرة لمساومته على مرقفه الانتقادي العنيف الذي رأى أبعد كشيها من المثقفين الوطنيين والديمقراطيين المؤيدين للسلطة دون تحفظ والذين انتقدتهم أشعار نجم وألحان إمام انتقادا ساخرا ولاذعا.

وقشلت عملية التفتيش المضحكة حول جهازته للعشيش وادعاء مطاردته فوق اسطح البيوت وهو -الضريح- يحمل حقيبة ويغفر من سطح آخر وقضى في الاعتقال ثلاث سنوات حتى أفرج عنه عام ١٩٧١.

ويذكر كتاب الاعداء البمينيون أن الشيخ إمام لا قيمة فنية له، بل وتضع حقلاً أسود من كلمات أحد كتابهم الساخرين المبرزين الذي يتهمه بالأكمل على سواند المثقفين وكأننا يسعى لتبيض وجهه هو نفسه كأحد الأكملين على سواند أمراء الخليج والحكام من كل صنف وملة ، والذي كانت سيرته على الضد تماما من سيرة الشيخ إمام كعارض جفري ومبدئي لكل أشكال الاستبداد والاضطهاد والحرية التي لا تحدها حدود.

انزعج البمين حين رحل الشيخ إمام كما انزعج من حياته نفسها ومن قته كله ، هذا الفن الذي كرسه للشعب وللشورى الوطنية والاجتماعية ولتحرير الانسانية من كل صنوف القهر ، وقد انتعش البمين بسقوط التجارب الاشتراكية ولكنه فوجئ بهذا الاحتشاد ليسار الذي أعاد للذاكرة ذلك النهوض الوطني والاجتماعي الذي حمل الشيخ إمام على الأعناق في الستينات والسبعينات فلم تزدهم الضربات المتلاحقة إلا توهجا وألقا.

هناك مجمرة الأغنيات والألحان بتسجيلات مختلفة ، وكان الفنان محمد منير قد غنى واحدة من أشهر هذه الأغنيات وهي بلغ أبريم نسبة إلى قرية «أبريم» النوبية التي ولد فيها زكي مراد ، وقد غناها ومنسره بايقاعات نوبية ولحن جديد ينتمي للبلاد التي جاء منها المناضل.

وكانت هذه التجربة القريفة في المسرح الثنائي نتيجة مباشرة لتجربة درامية أخرى ولكن في الحياة ففي ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩ وكانت الشرطة قد ضربت حصاراً شاملاً حول قرية «كشيش» لتنميع الفلاحين من الاحتفال بذكرى شهيدهم «صلاح حسين» الذي سقط برصاص الإقطاع سنة ١٩٦٦ لأنه قاد الفلاحين في الدفاع عن حقوقهم تنكر الشيخ إمام واستطاع بمعاونة من أهالي قرية «زرقان» أن يدخل إلى كشيش بعد أن ليس جليها فلاحيا «مركب حصاراً» ولكنه عجز عن إدخال العمد إلى القرية وأرسل إلى القائدة الفلاحية وأرملة الشهيد شافتهة مقلد يخبرها أنه موجود وجاءوا به إلى مقر الاحتفال في بيت صلاح حسين وكان حشد كبير من أهل القرية في انتظاره أخذوا يخترقون حين دخل إليهم وقال لهم أنه محزون من تهريب العمد ولكن بوسعه أن يفتي دونه وأخذ أهالي القرية يشهدون معه حتى صباح اليوم التالي والشرطة تضرب الحصار عليها ..

وبعد أيام من هذه الواقعة جرى اعتقال الشيخ إمام ضمن خمسين من أهالي القرية ، وقد استطاعت شافتهة أن تخفي وعجزت الشرطة عن العثور عليها إلى أن سلمت نفسها بعد أن وجهت لها وللشيخ إمام وللأهل الخمسين تهمة إنشاء تنظيم شيوعي محلي في قرية مشيش وكانت هذه واحدة فقط من موات الاعتقال الصديدة التي بدأت منذ سنة ١٩٦٨ حين غنى الشيخ إمام أغنية عن الهزيمة قال فيها أحمد فؤاد نجم منتقدا تسلط البيروقراطية العسكرية على مصير البلاد حتى بعد أن قادتها إلى الهزيمة القاسية في حرب ١٩٦٧ وقد كشفت عن هشاشة البناء الذي أقامته ثورة يوليو ونخر فيه الفساد وطاله العفن.

يا أهل مصر المحمية بالمحرمية
القول كثير والطعمية
والهرعمار
والعمشة معدن وأهى ماشية
وأخر أشيا
ما دام جتاه وأخاضية
بكروش وكثار

الى أن سيطرت هذه القى على الحركة الطلابية وانتعشت على الأرض الوضعية لحكم البمين المعادي للشعب.

نقد الشيخ «إمام» أحد أهم قراعد انتشاره وهي الحركة الطلابية التقدمية إلى أن استطاع بعد منعه من التسيير لمدة طويلة وتكرار حبه واعتقاله أن يتأدر البلاد ليحقق نجاحا هائلا في أوساط المهاجرين العرب في أوروبا ، وفي بلد عربي مثل تونس حيث استمع إليه مئات الآلاف وعرفت أغنياته طبقات متنوعة بتنوع جمهوره ، وسجلت له الشركات الكبيرة مجمرة من الإسطوانات التي حفظت بعض أهم ألحانه من الضياع ، إذ لم تتوفر فرصة حقيقية داخل مصر وفي سنوات الحصار والملاحقة لإعداده تسجيل شامل ومستقدم لألحانه وأغنياته التي تداولها الآلاف في أشكال بدائية طبعتها بتوع من الحرارة والثقلانية رغم رداءة التسجيلات وبدائيتها وكونها كت في البيوت أو في الحفلات الطلابية والعصائية وليس في الاستديو.

وكثيرا ما غنى الشيخ إمام في ظل الحصار والضرى ، ولم يكن نادوا أن يتولى مضيقوه تهريبه من الشرطة بعد أن انتهى الاحتفال . فلى الذكرى الأولى لرحيل المناضل الشبوعي زكي مراد وكان أحمد فؤاد نجم دريا من ملاحقة الشرطة اشترك كل من فريدة النقاش وأسما عيل المعادلى وجلال الفزالي في كتابة نص مسرحي باسم «العقد» كتب له أحمد فؤاد نجم إحدى عشرة نصيدة ، ولبنتى الشيخ إمام معه كانت توضع الخطوط والنكتيكات حتى لا يتبع «نجم» في قبضة الشرطة أو ينحرض الشيخ إمام للأذى ، وخرج العرض في ديسمبر ١٩٨٠.

ليكون عرضا غنائيا سباسبيا واقبا من إخراج «عبد العزيز مخيون» ، وكان الشيخ إمام الذي شارك في العرض مغنيا وملحنا قد عبر أكثر من مرة عن أمله في أن يشارك في صنع مسرح غنائي جديد لن تنظير الأغنية الحقيقية -في رأيه- دون إزدهار، ولجميع العروض نجاحا هائلا لا نحسب بسبب طابعه السياسي التحريري وإنما أيضا لأنه كان فنا راقيا جديدا على المسرح الثنائي تجاوز ما كان سيد درويش قد قدمه في بداية القرن حين أغلقت قرات الاحتلال مسرحه.

والأسف الشديد فإن تسجيلي الفيديو الوحيد له -عرض جاء بنوره تسجيلا بدائيا تم في ظروف الملاحقة والضرى وإن بقيت

يكتب الدكتور جهاد داود (النايسترو) وأستاذ علوم الموسيقى بكونستانتينوف القاهرة ثانياً في العدد الأول من مجلة أدب ونقد يناير ١٩٨٤.

«يدعى بعض الذين يحارلون... تشويه أغاني الشيخ إمام بأنه لولا ارتباطه بالشاعر أحمد فؤاد نجم وأشعاره السياسية بالذات لم تكن أغانيه لتظهر وتنتشر بهذا الصورة الكبيرة، فهو ليس ثنائياً حقيقياً وبخاصة أنه لم يخلق أي تعليم موسيقي، وهذا غير حقيقي، فكثيراً ما سمعنا أغاني وأناشيد وطنية في مناسبات وطنية مختلفة ولها بعض الارتباط بالسياسة ولكنها لم تحرك مشاعرنا، ولم يكن لها أي تأثير علينا بمجرد انتهائنا من سماعها، بل وسرعاً ما تناسلها الجساجير وكأنها لم تكن. إن اشعار أحمد فؤاد نجم وإن تكن إحدى التهم الجمالية بلا شك في أغاني الشيخ إمام ليست السبب في انتشارها بقدر ما محتويها هي نفسها من قيم جمالية وألحان شعبية كانت السبب الأساسي في انتشار اشعار أحمد فؤاد نجم.

أما بالنسبة للتعليم الموسيقي فندوة من ملحنينا هم الذين تلقوا تعليمًا موسيقياً، وكان غالباً تعليمًا بسيطاً، وليس هناك مثل لذلك أفضل من محمد عبد الوهاب الذي لم يخلق أي تعليم موسيقي على الإطلاق، ومن

المعروف أن مرسيتاناً الشرقية يترائها وتقاليداً العريقة فن يحتاج من يمارس لفهم وأدراك موسيقى دقيق قد يحدث للبعض منهم وقد لا يحدث، وليست هناك مدرسة لذلك أعظم من تجويد القرآن والذي تعلمه وأنته الشيخ إمام».

ويضيف

وحنا نأتي إلى قيمة جمالية ثانية في أغاني الشيخ إمام، فهي بساطة وتلقائية متناهية نجد أشكالاً موسيقية تفرض نفسها على تلك الأغاني حسب مضمون كل منها، تتميز بالشعبية المصرية، فتمتص الموال الشعبي، وأغاني الأطفال الشعبية «الطقاطيق» الساخرة كأغاني صبر أيوب، وبقرة جاحا، وع الحطة وترتفع بعض أغانيه في مشاعرها الخزينة الدفينة فتسمع فيها مراثي شعبية كما في بكائية يناير: أنا رحت القلعة وشقت ياسين. ويصل شكل الأغنية إلى إبعاد انسانية أشمل، لتشارك في الحركة الثورية العالمية، فتتحول أغنية قارئ القرآن البسيط إلى نشيد ثوري شمسي إنساني عظيم، كما في أغنيته الرائعة جهاداً مات.

وكما فرض التزام الشيخ إمام بالفكر الثوري أشكالاً موسيقية شعبية يجده قد فرض عليه أيضاً استخدامه للسادة للحنينة والابغاعية الشعبية في غالبية أغانيه.

من يتم بتحليل أغاني الشيخ إمام يجد

فيها كثيراً من تلك الألحان الشعبية، وقد لا تخطر أغنية من أغنياته من مادة خنية شعبية، وسيشعر قارئاً بالنفحة الخزينة في معظم أغانيه، والتي تعبر عن الغنى والظلم والقرير، إحدى سمات موسيقانا الشعبية المصرية.

وإذا كان الشيخ إمام يستمد من تراثنا الشعبي مادة لحنية فإن تلحينه لأغانيه في مجمله يتميز ببعض المميزات الخاصة، فهو يعتمد تماماً على التطريب، فلهذا ليست مهتة، ووظيفة أغانيه وجملته اللحنية قصيرة وسريعة، يستمد إيقاعها من إيقاع حركة الحياة وسراويل الكادحين، كما يجعل لها طابعاً مميزاً، أهم ما يميزه سهولة أدائه، فأغاني الشيخ إمام لا تحتاج لطرب في أدائها، بقدر ما تحتاج لجموعة تعمل أو تتناشد في قضايا نفسها. وبهذه الصفات يكون تداول وانتشار أغاني الشيخ إمام سهلاً وسريعاً.

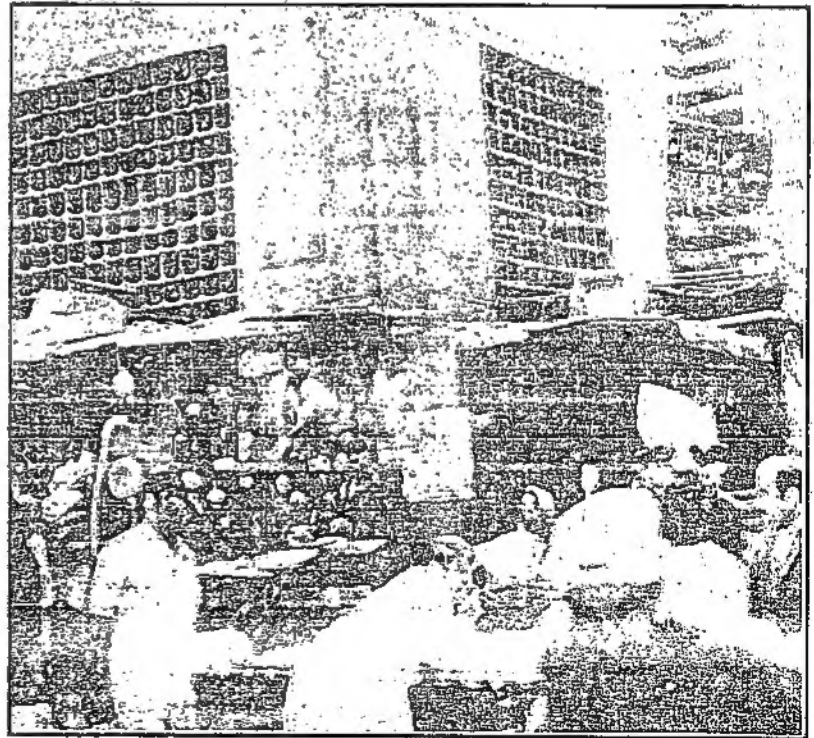
كما أنني اعتقد أن الشيخ إمام يتميز بصفة أخرى قلما حققها أحد من ملحنينا الآخرين، وهي تلحينه لصور غنائية رائعة.

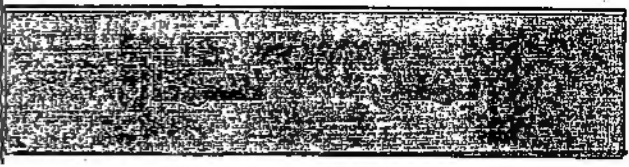
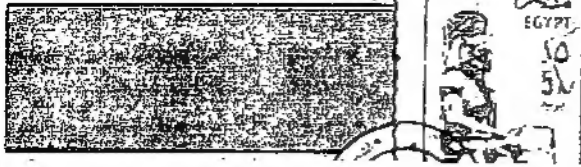
نتنقل بعد ذلك إلى الأداء، في أغاني الشيخ إمام، فهو أولاً يتميز بالالتزام المطلق بقواعد اللغة العربية وأصول نطقها، وهذا طبعه وهو قارئ القرآن، والذي تعلم وأجاد بحريته، كما أنه بارع في التعبير عن الكلمة كما أوضحنا فيما سبق. ولعل أهم ما يميز أداء الشيخ إمام لأغانيه عدم استخدامه للآلات الموسيقية كما تعودنا في الأغاني الأخرى، بل يستخدم آلة العود فقط، لتكون مرشداً له في غنائه، ويمكن بسهولة الاستغناء عنها. وكما إن أغانيه، كما قلنا، لا تحتاج لطرب محترف، فهي أيضاً لا تحتاج لفرقة موسيقية، واستعدادات خاصة، لأنها ملحنة للشعب لكي يفتيحها في أي زمان ومكان، وبذلك تحقق الهدف الذي من أجله كتبت ولحنيت.

إن الشيخ إمام فنان صادق مع نفسه، التزم بفكر راضع إلى جانب جساجير الشعب، فأخرج لنا فناً صادقاً، رتباً جمالية جديدة، فأحببت الجساجير، وأعظمت نجاحتها، كما أعطاها تضحيات، فتعبه له، ولكل فنان ملتزم وصادق.

يبقى أن على اليسار المضرب بمزساته وصحفه وتناضليه معي الشيخ إمام أن يتوصلوا إلى أننى سبباً لفساد تراثه للأجيال القادمة فإذا كان الاحتلال في بداية القرن قد أحدث جزءاً لا أحد يعرف مدى غنائه من تراث دسيد درويش، وأهدرت الثورة المضادة في النصف الأخير من القرن إمكانيات هائلة كانت كماسة في أحلام الشيخ إمام همي، فإن ما يشوق من تراثه عظيم أو جدير بأن يبقى للأجيال التي سيكون عليها إنجاز ثورة جديدة في الموسيقى والغناء، على غرار ما فعله كل من سيد درويش وإمام همي.

في الغربة





يوسف

والهكسوس

دفعني للدخول متأخراً في
الجدول الذي دار حول تسليم
المهاجر" جزئية خاصة وهامة
جداً ، ومن أن الكاتب صلاح
منتصر في سرجة الهجوم على
هذا العمل الفني في رده على
الكاتب فهمي هريدي
الشخص في الكتابة عن
الشئون والشجون الاسلامية،
ذكر أن الفيلم يقدم فرعون مصر
في صورة ضعيفة مهزوزة ، كما
تهكم على قائد جيشه ويظهره
في صورة العاجز جنسياً ، كما
يعنى الاخانة والشمعريض
بالمصريين وكان عنان عموده
في الأهرام في ذلك اليوم
ونطلق المثلث ، ونحلاً أطلق
الملف ولم يره عليه الكاتب
الجبر في الشئون الاسلامية بأي
رد . وكان الكاتب منتصر
لا يعلم أن الذي كان يحكم مصر
في هذه الفترة ، بل قبل ذلك
في زمن سيدنا ابراهيم هم
الهكسوس الرعاة القادمون من
الشرق ، الذين أتوا مصر على
دفعات استيطانية إلى أن
لمرضوا أنفسهم كحكام
مستعمرين ، حتى طردهم
أحسن المصري العظيم القادم من
طيبة ، ومعظم المتعلمين وليس
والشغفون ، يعلمون هذه
المطلوبة حيث كانت تدرس في
المدارس الابتدائية في زماننا .
ولعل الالتباس في الأمر

بالنسبة للأستاذ منتصر رجح
إلى أن الهكسوس في حكمهم
لمصر حاولوا الانتصار في القالب
المصري السياسي والديني ،
تخيل الملك الهكسوس
فرعوننا .
وإذا كان الكاتب منتصر
لا يعلم هذه الحقيقة التاريخية
التي قتل آية من آيات إعجاز
القرآن الكريم حيث لم يرد في
سورة يوسف نسبة الحاكم في
ذلك الزمن بالفرعون بل بالملك (آيات ٧٦ ، ٥٤ ، ٤٣) ، بينما
ذكر فرعون (عند التحدث عن
حاكم مصر) سراً في قصة
موسى المكربة بعدة أساليب في
القرآن الكريم .
نقول إذا كان منتصر لا يعلم
، فلا يقبل من كاتب الشئون
الاسلامية إلا يعلم ، وأجهل إلى
تفسير سيد قطب في خلال
القرآن (ص ١٩٥٩ ، ١٩٦٠) ولا
يمكن ألا يكون قد قرأه ، ولذلك
أفند علم ولكنه يجامل . وهناك
احتمال وحيد أكثر تفاؤلاً وهو
أن الأستاذ هريدي لم يقرأ عمود
الأستاذ منتصر في هذا اليوم
بالذات .
ولعل الأستاذ يوسف
شاهيق يعلم تلك الحقيقة وكان
يقصد في القصة الأصلية "
يوسف وأخوته " التيهك على
المستعمر الهكسوس في ذلك
الوقت ، بل لعله يقصد أيضا

بالنسبة لاتهمه بأن الفيلم
تطبيعي أن يحذونا بأن التطبيع
الفعل الحميم مع الجارة السفيرة
عزيزه إسرائيل يتم على قدم
وساق الآن في مجال الزراعة
وقرق كبير بين نبي يوحى إليه
وأولاد العم غير الأعزاء الذين
يملأون المزارع الصحراوية المعربة
الآن (ولعلهم من نسل أخوة
يوسف الذين حاولوا قتله وكذبوا
على أبيهم إسرائيل) .
وأخيراً فبانه إذا لم تكن
التحريات والتعليقات التي
ذكرتها سليمة بنسبة لا تنقل عن
ثلاثين في المئة ، فإني أظن أن
وطننا الحبيب يمر حالياً في نفق
مظلم بالغ العمامة والتعتيم
والتطبيع . ولكني أرجع فأقول
أن النيات لا يعلمها إلا الله وأن
القصد يعلمه الإنسان صاحب
العمل .
وعلى الله قصد السبيل .
مهندس . فاروق
خالد

الانتخابات القادمة

مسئولية الحكم

لم يبق على الانتخابات
العامة القادمة لمجلس الشعب
سوى أشهر قليلة ليزيح الستار
على خمسة أعوام من سياسات
وقوانين حكومية بخيرها وشرها
ولو أن الشر كان السمة الغالبة
في عصر هذا المجلس . ويتم
الاستعداد للانتخابات القادمة

في ظروف سياسية واقتصادية
واجتماعية غاية في التردى
فهناك هجمة جديدة على
مكتسبات الشعب المصري التي
حصل عليها عبر تاريخ طويل
من النضال الوطني والتضحيات
وذلك استكمالاً لممارسات سابقة
وخاطئة كانت هي السبب الأول
فيما نحن فيه الآن من أوضاع
متردية في كافة نواحي الحياة
ابشدها بالارهاب الذي كما يهدد
أركان النظام ويعصف بما تبلى
من الدولة المدنية .. ولساد طال
كثيراً من المستولين ورموز
الحكم . ولقد يعصف بغالبية
الشعب المصري . وأمراض كثيرة
تهدد حياة أكثر من ٧٠٪ من
المصريين " بالطبع هم الفقراء "
وجهل متفش في كافة الشرائع
الاجتماعية ابتداء من غير
المتعلمين حتى خريجي
الجامعات .
على أن الأصل في ديمقراطية
حقيقية يتوقف على مدى
ممارسات النظام الحاكم في
الانتخابات القادمة وقبوله
بضمانات نزاهة الانتخابات التي
قدمها حزب التجمع وأقرتها
كثير من القوى الوطنية
المختلفة . وهذا هو بيت القصيد
فالنظام الآن في اختبار يضعه
في مآزق حقيقي خاصة وأن
القوى السياسية المختلفة
ستخوض الانتخابات حتماً حتى
لا امتنعت الحكومة عن توفير
ضمانات نزاهة تلك الانتخابات
وحتى لاتقع في خطأ مقاطعة
الانتخابات مرة أخرى مثلما
حدث في الانتخابات السابقة
عصام ١٩٩٠ . مع علم هذه
القوى السياسية المختلفة قام
العلم بأن النظام كعادته وانما لن
يتنازل عن أغلبيته المعهودة
والمطلقة أو على أقل تقدير
التي تضمن له الاحتفاظ "

بثلى المقاعد.

إن الأمر الآن ليست كسابقتها مع العلم بوجود نفس الأسباب السابقة إلا أنها الآن أصبحت أكثر تنافساً وحدة . والسؤال الآن: هل هناك أمل في احتفاظ النظام بقاء وجهه رافضاً الطريق لاستئذان بعض الهواء النظيف وتقبل بتداول السلطة عبر انتخابات حرة نزيهة؟ أم سيكون هناك بديل آخر للتغيير لا يرضى عنه النظام ولكنه سيتقبله رغماً عنه وهو البديل الذي لا يرضى أحد . وفي هذه الحالة سيكون النظام وحده هو المسئول الأول والأخير عن هذه الكارثة.

أحمد إبراهيم
مصطفى

الأزمة ..

وتوسيع

قاعدة الحكم

لم يعد هناك محل للخلاف في أن المجتمع المصري يشهد حالياً أزمة شاملة متعددة الجوانب ، فبغض النظر عن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، هناك أزمة الحكم ذاته . فلم يعد قادراً على الاستمرار في نفس سياساته الاقتصادية والسياسية . بعد أن بدأت تظهر آثار هذه السياسات سواء بالنسبة للشعالي مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ سياساته التي أصبحت تتطلب إجراءات تهدد المجتمع بالانحيار والإنهيار . أو بالنسبة لتعرض دور مصر القومي والتاريخي للإهتزاز بعد أن تبين أن أغراض إسرائيل من التسمية تصحدي الجيش في سلام كباحدى دول المنطقة إلى رغبتها في الهيمنة

السياسية والاقتصادية والعسكرية والقيام بدور القائد بدون منازع.

والشابع بدقة لاسر السلطة في الفترة الأخيرة .. يلاحظ أن هناك تراجعاً وتضييقاً في سياساتها تلتخص تلك التغيرات في وقف تنفيذ المرحلة الثانية من مراحل الإصلاح الاقتصادي والذي كان مطروحا فيها بشكل أساسي تخفيض الجنيه المصري وإصدار قانون الإسكان دفعة واحدة - وكذلك وقف إجراءات بيع وحصدات القطاع العام بالأسلوب المباشر وبدلاً من ذلك به طرح أسهم هذه الشركات في البورصة وتدخل البنوك المصرية لشراء أسهمها منعا من المضاربة عليها واحتكارها من قبل جهات أجنبية .

وكذلك في مجال السياسات الخارجية - فهناك أزمة علاقات بين النظام المصري من جهة وبين أمريكا وإسرائيل من جهة أخرى - فجرحا قيام أمريكا بإجراء علاقات وحوار مع الإخوان المسلمين وغيرهم من قادة التيارات الإسلامية من وراء ظهر الحكومة المصرية - وأزمة انتطبيع والمحلات النوى مع إسرائيل - هذه التغيرات وإن كانت لا تدعونا للاعتقاد بتغيير حقيقى أو جذرى في توجهات أو سياسات السلطة - إلا أنها تعكس شعور النظام وتهديد مصالحه الذاتية - على كافة

صلى مبارك



المستويات وهي سياسات تعكس بدء ظهور التناقضات بين ما يرضى فيه النظام من دور حتى في إطار التبعية وبين الدور المرسوم له من قبل النظام العالمى الجديد ومبادئ النظام المصرى أشد ما يعانى - من تدوير شعبيته في الداخل لدرجة الإكتفاء نتيجة تردى الأوضاع المعيشية لمعظم الشعب المصرى واستمرار زيادة الأسعار ، وتدوير الخدمات - وكذلك ظهور التيار الإسلامى السياسى كمنافس عنيد له يهدده - أمنياً وسياسياً . بهذا الشكل يبدو النظام المصرى ضعيفاً ومعزولاً خارجياً وداخلياً .. بعد أن فشلت سياسة المزاينة على السلام الأمريكى لحل مشاكله وتجاوز أزماته الاقتصادية والسياسية . وموازنى القوى داخلياً وخارجياً تغطى عدة سيناريوهات ليس فيها واحد في صالح السلطة - فيما أن تحاول القوى الخارجية تشديد الضغط على النظام من أجل استبداله بأمر أكثر استعداداً للتحول شروطه دون مناقشة أو أن ينتج تيار الإسلام السياسى عبر استثماره لشعالي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وضعف النظام عن مراجعتها في الوصول للحكم بما يحمله ذلك من تهديد لوجود المجتمع المصرى بمرته .. والدخول في مرحلة حكم ديكتاتورى باسم الدين لا يحل محلها إلا الله .

وهذه اليلائل المفزعة لا تجعل أمام النظام المصرى للاستمرار في الرجوع سوى توسيع قاعدة حكمه ، والاستناد على قاضيه شعبية وسياسية أكبر من القوى السياسية ما يمكن أن يجمعها بالنظام حد أدنى من الثوابت تشكل قاعدة للتلاقى وهذه الثوابت تلتخص في :-

(١) الحفاظ على وجود المجتمع المدني والحكومة المدنية مع ضرورة توسيع قاعدته الديمقراطية ، وإقرار مبدأ تداول

السلطة - وضع الإمكانية لجعل تداول السلطة ممكناً فعلياً.

(٢) الحفاظ على دور مصر الوطنى والقومى والهوية العربية ، للحد من خطورة التوسع والهيمنة الإسرائيلية في المنطقة. (٣) مراجعة ظاهرة الإرهاب المستمر بالدين تحت عباءة الإسلام السياسى ، لما يمثله هنا التيار من خطورة شديدة على كيان ووجود المجتمع المصرى ذاته . وهذا لا يكون سوى بإعطاء الفرصة للتيارات السياسية الديمقراطية والعلمانية بالمراجعة الفكرية والسياسية لهذا التيار مع دعم من جانب السلطة بكل الإمكانيات الممكنة.

(٤) إعادة النظر في أسلوب التنمية الاقتصادية الحالى ، وضروية وضع نظام يكفل توزيع أكثر عدلاً للثروة على الأغلبية يكفل نوعاً من الاستقرار الاجتماعى. إن ما تقدم يتطلب من الحكم بالضرورة تنازلات سياسية واقتصادية ، فلا يمكن أن نطالب القوى السياسية الأخرى بالتعاون والاتفاق دون الحصول على بعض المكاسب والحقوق ، إن القوى الديمقراطية والعلمانية لتادة إن هي أعطيت الفرصة على إعالة التوازن السياسى للمجتمع - وأخلاق الهزينة بالإرهاب المستمر بالدين الذى لا يجد منه إلا في الفراغ السياسى.

وأخيراً أعلم أن هذا التصور الذى أطره لا يلبس كل احتجاجات قوى المعارضة ، وكذلك لا يبنى على السلطة عن طبيعتها أو حدوث تغير في جوهر سياساتها . ولكنه اتفاق سياسى لمحاولة انتقاء ما يمكن إنفاذه - حيث أن السياسة هي فن الممكن حسب الظروف وتوازنات القوى فهل هذا يمكن ؟ سؤال مرجح لمن يعنيه الأمر لعله يجد إجابة سريعة!

أحمد طاهر

أضرب (صلاح عيسى) عن تحرير
مشروعات احتجاجا على صدور القانون
٩٣ لسنة ١٩٩٥، حيث صادق تاريخ
تحريرها ٢٤ يونيو يوم إضراب
الصحفيين عن العمل .